السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى
(١٩٤٩ - ٢٠٠٠)

إعداد

بلال خميس درويش أبو جرادة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد فضة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني ٢٠٠٣

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / / ٢٠٠٣م

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد فضة	مشرفاً ورئيساً	.....
الدكتور فيصل الرفوع	عضواً	.....
الدكتور غازي ربابعة	عضواً	.....
الدكتور نظام بركات	عضواً	.....

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى أبي ..... وأمي

وإلى إخوتي جميعاً .....

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

بعد الشكر لله سبحانه وتعالى أن وفقني في إتمام هذا العمل، أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور الفاضل محمد فضة على ما بذله من توجيه وإشراف لإعدادها .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على ما قدموه من أفكار قيمة لإخراج الدراسة على أكمل وجه.

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	جـ
كلمة شكر	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ط
ملخص الدراسة باللغة العربية	ي
المقدمة	١
الفصل الأول : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية	٥
المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية	٦
المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الصينية	٨
أولاً: العامل الجغرافي	٨
ثانياً: العامل الديموغرافي	١١
ثالثاً: الموارد الطبيعية والأولية	١٤
رابعاً: العامل التقني	١٥
خامساً: العامل الأيديولوجي	١٦
سادساً: العامل التاريخي	١٩
سابعاً: شخصية صانع القرار	٢٢
ثامناً: النظام السياسي	٢٣
تاسعاً: العامل الاقتصادي	٣٠
عاشراً: النظام الدولي	٣٢
المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية الصينية	٣٧
أولاً: حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن الوطني	٣٧
ثانياً: تقلد دور قيادي في منطقتها الإقليمية	٣٨
ثالثاً: المحافظة على وحدة الأراضي الصينية	٣٩
الفصل الثاني: أثر التحولات الداخلية والدولية على السياسة الخارجية الصينية	٤١

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: انعكاس الإصلاح الاقتصادي على البيئة الداخلية	٤٢
أولاً: تطور النظام الاقتصادي الصيني	٤٢
ثانياً: الإصلاح الاقتصادي في الصين	٤٧
ثالثاً: انعكاس الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الصيني	٥١
رابعاً: انعكاس الإصلاح الاقتصادي على القطاع الريفي	٥٤
خامساً: انعكاس الإصلاح الاقتصادي على الأيديولوجية الاشتراكية الصينية	٥٦
سادساً: انعكاس الإصلاح الاقتصادي على المؤسسة العسكرية الصينية	٥٨
سابعاً: انعكاس الإصلاح الاقتصادي على البنية الاجتماعية داخل الصين	٦١
ثامناً: انعكاس الإصلاح الاقتصادي على النظام السياسي الصيني	٦٣
تاسعاً: انعكاس الإصلاح الاقتصادي على المركزية السياسية في الصين	٦٨
المبحث الثاني: اثر التحولات الداخلية على السياسة الخارجية الصينية	٧٢
المبحث الثالث: التحولات العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة	٧٩
المبحث الرابع: أثر التحولات العالمية على السياسة الخارجية الصينية	٨٣
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة	٨٨
المبحث الأول : مرتكزات السياسة الخارجية الصينية	٨٩
المبحث الثاني: العلاقات الصينية – الروسية	٩٢
أولاً: الصراع الصيني – السوفيتي	٩٢
ثانياً: التقارب الصيني – السوفيتي	٩٣
ثالثاً: الشراكة الاستراتيجية الصينية – الروسية	٩٦
المبحث الثالث: العلاقات الصينية – اليابانية	٩٩

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
أولاً: موقع اليابان في الاستراتيجية الصينية	٩٩
ثانياً: التقارب الصيني – الياباني	١٠٠
ثالثاً: أبعاد العلاقة الصينية – اليابانية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة	١٠٣
الفصل الرابع: الإطار الأمني للسياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة	١٠٧
المبحث الأول: البيئة الأمنية الإقليمية في الشرق الأقصى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة	١٠٨
أولاً: انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة	١٠٨
ثانياً: الانسحاب العسكري الجزئي للولايات المتحدة من منطقة شرق آسيا	١٠٨
ثالثاً: تنامي القدرات العسكرية الصينية	١٠٩
المبحث الثاني: التوجهات الأمنية الصينية في الشرق الأقصى	١١٣
أولاً: المسألة التايوانية	١١٣
ثانياً: المسألة الكورية	١١٤
ثالثاً: النزاع حول أرخبيل دياويو (سنكاكو)	١١٧
رابعاً: النزاع حول جزر باراسيل وسبراتلي في بحر الصين الجنوبي	١١٨
خامساً: التيارات الاستقلالية في آسيا الوسطى	١٢٢
سادساً: منتدى الآسيان الإقليمي	١٢٣
سابعاً: أزمة دول جنوب شرق آسيا الاقتصادية	١٢٤
المبحث الثالث: التعاون الاقتصادي كمدخل لاستقرار الأمن الإقليمي في الشرق الأقصى	١٢٦
نتائج الدراسة	١٢٩
قائمة المراجع	١٣١
الملاحق	١٤٥
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	١٤٧

جميع الحقوق محفوظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(١)	بيان زيادة المنتجات الزراعية الرئيسية	٤٣
(٢)	بيان زيادة المنتجات الصناعية الرئيسية	٤٤
(٣)	مقدار الاستثمار الأجنبي في الصين للفترة من ١٩٨٤-١٩٩٧	٤٥
(٤)	هيكل توزيع الاستثمار الخارجي المباشر قطاعياً عام ١٩٩٢	٤٦
(٥)	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين من عام ١٩٨١ - ١٩٩٨	٥٢
(٦)	مساهمة الجيش في القطاعات الإنتاجية المدنية	٦٠
(٧)	التغير في المستوى العمري والعلمي في النخبة الحاكمة	٦٥
(٨)	التغير في نسبة التكنوقراط في السلطة	٦٦
(٩)	التبادل التجاري بين جمهورية الصين الشعبية واليابان من عام ١٩٦٦إلى عام ١٩٧٦	٧٣
(١٠)	حجم التبادل التجاري لجمهورية الصين الشعبية مع الكوريتين من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٠	٧٤
(١١)	معدل الزيادة في الإنفاق والدخل الحكومي (١٩٩٠-٢٠٠١)	٧٦
(١٢)	الفروقات الرئيسية بين النظام العالمي القديم والجديد	٨١
(١٣)	مراكز الدول حسب تبادلها التجاري مع الصين	١٠٥
(١٤)	بيان النفقات الدفاعية الصينية من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤	١٠٩
(١٥)	معدلات الطلب على النفط في آسيا (ألف برميل يومياً)	١٢٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى (١٩٤٩ - ٢٠٠٠)

إعداد

بلال خميس درويش أبو جرادة

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد فضة

جميع الحقوق محفوظة

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتم من خلال تلك الدراسة بيان محددات السياسة الخارجية الصينية في مرحلة الحرب الباردة، لمحاولة رصد أبرز التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما تناولت تلك الدراسة سياسات الإصلاح الاقتصادي داخل الصين وانعكاساتها على البنية الداخلية للصين من اقتصادية وأيديولوجية وثقافية واجتماعية وعسكرية وسياسية، وانعكاس التحولات في الأبنية الداخلية في الصين جراء الإصلاحات الاقتصادية على السياسة الخارجية الصينية وخاصة التحولات في القوى الداخلية المؤثرة في صناعة القرار السياسي الصيني وتوضيح أثر التحولات العالمية الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الصينية .

وقد خلصت تلك الدراسة إلى تأثر السياسة الخارجية الصينية بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها القيادة الصينية، بحيث أصبح المتغير الاقتصادي هو العامل المركزي والمحوري في سياسة الصين الخارجية، حيث أصبحت السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مدفوعة بضمان إنجاح إصلاحاتها الاقتصادية الداخلية وما يقتضيه ذلك من تدعيم تبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي وضمان بيئة أمنية إقليمية سلمية، وقد أدى ذلك إلى تبدل التكتيكات الصينية اتجاه محيطها الخارجي لتتوافق مع أولويات سياستها الخارجية الهادفة إلى السير ببرنامج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية الاقتصادية قدماً نحو الأمام دون التخلي عن أهداف استراتيجيتها العليا، وخاصة إيجاد نفوذ سياسي لها في محيطها الإقليمي بتدعيم علاقاتها التجارية مع جيرانها، في محاولة منها لخلق شبكة اقتصادية تكون الصين محور تلك الشبكة بالإضافة إلى استعادة أقاليمها المفقودة.

لذلك يلاحظ توجه الصين في تعاملها مع القضايا الأمنية في شرق آسيا إلى الاستناد للمدخل الاقتصادي وخاصة اتجاه المسألة التايوانية والتيارات الاستقلالية في آسيا الوسطى وجزر بحر الصين الجنوبي والحيلولة دون إثارة التوترات في منطقتها الإقليمية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

تنبع أهمية دراسة السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لما اصبح للصين من مكانة دولية لا يستهان بها على المسرح الدولي بشكل عام وعلى المسرح الآسيوي بشكل خاص، حيث حققت الصين تقدماً اقتصادياً وعسكرياً كبيراً منذ البدء ببرامج الإصلاح الاقتصادي في أواخر السبعينات، وأصبحت الصين من القوى الكبرى في الشرق الأقصى ذات الثقل الاقتصادي والسياسي والأمني، وأصبحت تشكل عاملاً محورياً في معادلة الاستقرار الاقتصادي والأمني في الشرق الأقصى، ونتيجة تحول الثقل الاقتصادي العالمي لمنطقة الشرق الأقصى (المحيط الهادي) فقد أصبحت السياسة الخارجية الصينية إحدى ركائز الاستراتيجية العالمية، فكما كان البحر المتوسط هو بحر الحضارات القديمة وكما كان المحيط الأطلسي هو محيط القرن العشرين فإن المحيط الهادي (الباسيفيكي) هو محيط القرن الواحد والعشرين.

كما أن الدراسة تحاول إلقاء الضوء على السياسة الخارجية لأحد الأقطاب الدولية المحتمل أن تلعب دوراً مهماً في تشكيل صورة النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والذي يعاني من اختلال في توازن القوى الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

جميع الحقوق محفوظة

وقد ركزت الدراسة على المؤثرات الداخلية والدولية التي شكلت السياسة الخارجية الصينية ودفعها نحو تدعيم التعاون الدولي في منطقة الشرق الأقصى.

أهداف الدراسة :

١- بيان أثر التحولات الداخلية المتمثلة بالإصلاحات الاقتصادية داخل الصين التي تساهم في تشكيل السياسة الخارجية الصينية ودورها في تغيير أولويات السياسة الخارجية الصينية.

٢- إبراز العوامل الخارجية التي تساهم في تشكيل السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ودورها في اتجاه القيادة الصينية نحو تخفيف حدة توتراتها الإقليمية مع جيرانها لصالح دعم تبادلاتها التجارية معها لدفع برامجها التحديثية قدماً نحو الإمام بزوال التهديد السوفيتي .

٣- التعرف على دور الصين الاقتصادي والأمني في منطقة الشرق الأقصى، وأثر تطور التبادل التجاري بين دول المنطقة في تدعيم الاستقرار الأمني في منطقة الشرق الأقصى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضيات الدراسة :

هناك بعض الفرضيات التي ستحاول الدراسة إثبات صحتها أو نفيها وهي :

١- تراجع المدخل الثوري في تعامل الصين مع القضايا الإقليمية والدولية لصالح انتهاج المدخل الاقتصادي بسبب إصلاحاتها الاقتصادية.

٢- إن السياسة الخارجية الصينية شهدت تحولاً في أولوياتها ولم تشهد تحولاً جوهرياً في مرتكزاتها ومضامينها .

٣- إن اندماج الاقتصاد الصيني في إطار الاقتصاد العالمي بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي للصين على العالم الخارجي دفع الصين لتدعيم تبادلاتها التجارية مع دول العالم والعمل على خلق بيئة أمنية إقليمية سلمية ودفعها نحو المشاركة في مؤسسات المجتمع الدولي الإقليمية والدولية.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٤- إن تطور التبادل التجاري في منطقة الشرق الأقصى يدعم الأمن الإقليمي في المنطقة.

٥- إن سعي الصين لإيجاد منطقة نفوذ سياسي واقتصادي في محيطها الإقليمي دفعها للتركيز على دورها الآسيوي على حساب دورها العالمي.

مشكلة الدراسة (أسئلة الدراسة):

١-ما هي نتائج سياسة الإصلاح الاقتصادي داخل الصين على بنيتها الاجتماعية والعسكرية والاقتصادية والسياسية وانعكاسها على مركز صناعة القرار.

٢-ما هي ثوابت السياسة الخارجية الصينية وأهداف استراتيجيتها العليا.

٣-ما هو دور المتغير الاقتصادي (البعد الاقتصادي) في التحول في أدوات وأهداف سياسة الصين الخارجية وفي تغير أولوياتها.

٤-ما هي حركية السياسة الخارجية الصينية في محيطها الإقليمي اتجاه القضايا الأمنية في ضوء التحولات الداخلية والعالمية.

٥-هل ستؤدي سياسة الصين الاقتصادية باتجاه اتباع آليات السوق إلى تدعيم للاستقرار الأمني في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦-ما هو تأثير تزايد نمو الطبقة الرأسمالية في الصين على النظام السياسي الصيني وعلى حركة سياستها الخارجية .

٧-ما هو انعكاس انهيار الاتحاد السوفيتي وتزايد اعتماد الصين على التجارة الخارجية على استراتيجيتها الدفاعية.

٨-ما هو دور تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية للصين على المعادلة الأمنية في منطقة الشرق الأقصى.

الدراسات السابقة :

قدمت دراسة في هذا المجال استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأردنية بعنوان دراسة في السياسة الخارجية الصينية، وهي من إعداد محمد يوسف صالح الدرادكة بإشراف الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم فضة وقد تكون لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور محمد فضة رئيساً والدكتور عبدالله نقرش عضواً، والدكتور وليد عبد الحي عضواً.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقد أجازت لجنة المناقشة تلك الرسالة الجامعية في عام ١٩٩٨ وقد تناولت تلك الدراسة السياسة الخارجية الصينية في الثمانينات والتسعينات محاولة كشف المعطيات الداخلية والخارجية المؤثرة فيها ومن هذه المتغيرات تركز الدراسة على التفاوت في التنمية بين الريف والمدن والنخب السياسية وبناء مراكز رأسمالية وتزايد دور الإداريين والفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ونشاط الأقليات الدينية والأثنية ودعاة الإصلاح السياسي وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم لكشف كافة المتغيرات المتعلقة بالسياسة الخارجية الصينية.

منهجية الدراسة :

من الصعب على أية باحث في مجال السياسة الخارجية أن يعتمد على منهجية واحدة في تحليل السياسة الخارجية لأن جميع المناهج بصورة انفرادية هي مناهج جزئية وبالتالي فاعتماد منهجية واحدة سيجعل دراسة أية ظاهرة تدخل في مجال السياسة الخارجية دراسة قاصرة، لذلك سنعتمد في دراستنا على المناهج التالية:

١- التحليل النظمي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن تلك المنهجية تمثل أسلوب للتحليل أكثر منه نظرية عامة لتفسير السياسة الخارجية وهي قائمة على أساس دراسة معطيات البيئة الدولية التي تفرض قيوداً موضوعية على السياسة الخارجية، ففي ظل نظام دولي يعاني من اختلال في توازن القوى الدولي لصالح قطب عالمي يبقى سلوك الدول الخارجي محكوم بالتوجه السياسي للقطب الأعظم بالإضافة إلى دراسة معطيات البيئة الداخلية التي تؤثر في تشكيل السياسة الخارجية، فتلك المنهجية تحاول دراسة كافة المتغيرات التي تؤثر في تشكيل السياسة الخارجية، فهي تساعد على رصد كافة المتغيرات الداخلية والخارجية والتفاعل القائم بين تلك المتغيرات التي تؤثر على النظام السياسي، حيث أن التغير في متغير ما سيؤدي إلى تغيرات في عدد آخر من المتغيرات والتي تفرض على النظام السياسي التكيف معها والقدرة على مواجهتها [١].

٢- المنهج التاريخي:

إن مثل ذلك المنهج يمكننا من فهم الظروف والعوامل التاريخية التي تعرضت لها الصين التي شكلت نظرة القادة الصينيين للعالم الخارجي وأثرت في عملية صناعة القرار اتجاه العالم الخارجي.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

حدود الدراسة الزمانية والمكانية :

١- الإطار الزمني للدراسة:

تغطي الدراسة سياسة الصين الخارجية من عام ١٩٤٩ حتى عام ٢٠٠٠.

٢-الإطار المكاني للدراسة:

تغطي الدراسة سياسة الصين الخارجية في منطقة الشرق الأقصى والتي تشمل كل من اليابان وروسيا وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وتايوان ودول رابطة آسيان (بروناي – إندونيسيا – لاوس – ماليزيا – مانيمار – الفلبين – سنغافورة – تايلاند – فيتنام – كمبوديا).

---

[1]) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الطبعة الأولى، مركز أحمد ياسين، عمان، ١٩٩٥، ص ١٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مفهوم السياسة الخارجية

ليس هناك تعريف ثابت للسياسة الخارجية فهناك من يعرف السياسة الخارجية من ناحية الهدف المتوخى منها[١]، وهناك من يعرفها بالاعتماد على البعد السايكولوجي لصناع القرار حيث يرى (رينولد) أن السياسة الخارجية " تتضمن الأغراض التي تكمن وراء أفعال صاحب الفعل من أفعاله ... والمبادئ التي تؤثر فيها "[٢].

إلا أننا نتفق مع تعريفها على أنها " مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية ، كما أنها محاولات الدولة لتحقق على المستوى العالمي قيماً وأفكاراً تؤمن بأنها فاضلة وهي أيضا رد فعل للمؤثرات الخارجية "[٣].

جميع الحقوق محفوظة

ومن المهم التمييز بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية ففي حين أن الدول هي الفواعل في السياسة الدولية نجد أن صناع القرار هم العناصر الفاعلة في السياسة الخارجية[٤]، وهذا لا يعني تركيز السياسة الخارجية على البعد السايكولوجي المتعلق بصناع القرار فبالإضافة إلى دراسة شخصية وذهنية صناع القرار فإن دراسة البيئة الداخلية والدولية المحيطة بصناع القرار مهمة عند تحليل السياسة الخارجية لأية دولة .

وتبدأ عملية صنع السياسة الخارجية عندما يواجه صناع القرار موقفاً يدخل في نطاق السياسة الخارجية كأزمة دولية مفاجئة تتطلب موقفاً إزاءها، أو سلوك لخصم يتطلب رد فعل تجاهه، أو تنبؤ بحدث دولي هام يستدعي الاستعداد له، وهكذا وفي كل الأحوال فإن صانعي السياسة الخارجية يبحثون موضوعات مثل: مساس الموقف الماثل أمامهم بمصالح الدولة الحيوية والثانوية وإن كانت التطورات المتعلقة بهذا الموقف يمس مصالح الدولة على نحو جوهري يبدأ صناع القرار في استعراض البدائل المختلفة لهذا التحرك على ضوء إمكانيات

---

(1) محمد بوعشة ، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة : دراسة المفاهيم والنظريات، الطبعة الأولى، دار الجيل ، بيروت ،١٩٩٩، ص ص ١٢٩-١٣٠.

(2) كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، الجزء الأول ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٩، ص١٨.

(3) محمد فضة ، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث ، مطابع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ، نشر بدعم من الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٨٠ ، ص١٨.

(4) كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، مرجع سابق، ص٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة المتاحة بما في ذلك إمكانيات حلفائها المحتملين المؤكدين، وكذلك إمكانيات التحركات الدولية المضادة، والخبرات الماضية لتحرك الدولة في مواقف مماثلة أن وجدت، والنتائج المتصورة لكل من البدائل المطروحة، وذلك حتى يصلوا إلى اختيار أنسب بديل بينها فيكون هو القرار المتخذ [١] .

وتشمل العوامل المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية ما يلي:

١- العامل الجغرافي.

٢- العامل السكاني.

٣- الموارد الطبيعية والأولية.

٤- العامل العسكري.

٥- العامل الاقتصادي.

٦- النظام السياسي.

٧- النظام الدولي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

([١]) بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، الطبعة السابعة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٣١٢ – ٣١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

محددات السياسة الخارجية الصينية

هناك عوامل كثيرة تؤثر في تشكيل السياسة الخارجية وتوجيهها وتشمل :

أولاً: العامل الجغرافي :

إن للعامل الجغرافي دور في توجيه السياسة الخارجية وكثيرا ما كان لها دور في إثارة النزاعات الإقليمية[١]، وعند دراسة العامل الجغرافي كمحدد للسياسة الخارجية الصينية نجد أن (تشيانغ كاي تشك) رئيس جمهورية الصين الوطنية قبل الإطاحة به من قبل القوات الشعبية بقيادة (ماوتسي تونغ) عام ١٩٤٩، قد طالب بأن تعود حدود الصين كما كانت عليه في السابق قبل أن تقوم الدول الاستعمارية باقتطاع أجزاء واسعة من أقاليمها ، وقد قال " إن للأمة مجالا حيويا لازما لوجودها ، فإقليم الدولة الصينية تحدده متطلبات البقاء الوطني وحدود الصين الثقافية ، وقد كان للصين قبل مئة عام إقليم مساحته عشرة ملايين كلم مربع ، وقد كانت كل قطعة منه ضرورية لبقاء الأمة الصينية ، فأدى تقسيم هذا الإقليم إلى تهديد سلامة الأمة وانحطاط ثقافتها "[٢] .

كما أن (ماوتسي تونغ) أشار عام ١٩٣٦ قبل أن يصبح زعيما لجمهورية الصين الشعبية إلى " أن مهمتنا الفورية هي استعادة أراضينا المفقودة " ، فقد اعتبرت استعادة الأقاليم الصينية التي فقدت خلال فترة السيطرة الأجنبية من الأهداف الاستراتيجية العليا للصين[٣].

ولذلك فبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ بقيادة (ماوتسي تونغ) قامت الصين بغزو إقليم التبت غير عابئة باحتجاجات الهند[٤] ، وقد بقيت جزيرة هونج كونج قبل عودتها للصين الشعبية عام ١٩٩٧ وكذلك جزيرة تايوان (فورموزا) حتى اليوم عاملاً محدداً للسياسة الخارجية الصينية اتجاه دول العالم ، وخاصة اتجاه الولايات المتحدة التي تدعم الحكومة الوطنية القائمة في فورموزا عسكريا واقتصاديا وسياسيا .

---

(1) ريمون حداد ، العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى ، دار الحقيقة ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص٢٥٧.

(2) روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة حسن صعب ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،١٩٦٦، ص٢٨٤.

(3) صباح محمود محمد ، الصين : دراسة في الجيوبولتك ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ،١٩٨٨، ص١٤.

(4) روي مكريدس ، مرجع سابق ، ص٢٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبلغ مساحة الصين (٩,٦) مليون كم مربع وهي ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد روسيا وكندا وتبلغ المسافة بين شرقيها وغربيها أكثر من (٥٠٠٠) كلم كما تبلغ المسافة بين شماليها وجنوبيها أكثر من (٥٥٠٠) كلم، وعلى هذا الأساس تمتاز الصين بتنوع المناخ بسبب اتساع مساحتها وقد وفر ذلك للصين بيئة مناسبة للزراعة ولذلك نجد أغلبية الشعب الصيني ينتمي للقطاع الريفي، وتصل مساحة الأرض المزروعة في الصين إلى (١٠٨) ملايين هكتار، وتعد سهول شمال وشمال شرقي الصين ومجرى نهر يانجتسي الأوسط والأسفل ودلتا نهر اللؤلؤ وحوض شيشوان من أخصب المناطق الزراعية في الصين، كما تتنوع المحاصيل في الصين على أقاليمها بحسب مناخاتها فهناك المناطق التي يكثر فيها إنتاج القمح والذرة وهناك المناطق التي يكثر فيها إنتاج الفاكهة وهناك أيضاً الأقاليم التي تشتهر بإنتاج الأرز والتي تمتاز بانتشار الأنهار فيها مما يساعد على وفرة المياه اللازمة لزراعة الأرز[١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

كما تعد بيئة الصين في مناطق عديدة صالحة تماماً لرعي وتربية الماشية والخيول والأغنام فالأرض التي ينتشر فيها العشب تمتد إلى أكثر من (٤٠٠) مليون هكتار منها (٣١٩) مليون هكتار من المروج الخضراء وأهمها مروج منغوليا التي تعد أكبر المراعي الطبيعية في الصين، كما تمتاز الصين باحتوائها على مساحات شاسعة من الغابات والتي تقرب من (١٢٩) مليون هكتار، وتشتهر الصين بتنوع النباتات الطبيعية لديها بصورة كبيرة فهناك أكثر من (٢٠٠٠) صنف نباتي للتغذية بالإضافة إلى عدد لا يحصى من أصناف الأعشاب الطبيعية ومواد الأدوية الثمينة [٢].

كما تتمتع الصين بثروات مائية هائلة تحوي على قوة جبارة للطاقة الكهرومائية حيث تخترق أراضي الصين الشاسعة أنهار وبحيرات كثيرة وتصل المساحة التي تشغلها هذه المياه إلى (١٦,٦٤) مليون هكتار مربع منها (٥,٠٣) مليون هكتار صالحة لتربية الأسماك والنباتات المائية، وتحوي الصين على أكثر من (١٥٠٠) نهر تزيد مساحة حوض كل منها على (١٠٠٠) كلم، ويعد نهر (يانجستي) من أطول أنهار الصين وثالث أطول أنهار العالم بعد نهر

([1]) إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشـــر، ص ص ١٩١ – ١٩٢.

([2]) نفس المرجع، ص ص ١٩٢ – ١٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النيل ونهر الميسيسيبي ويعد شرياناً حيوياً للنقل المائي يربط شرق البلاد بغربها وتصل الطاقة المائية الكامنة في أنهارها إلى (٦٨٠) مليون كيلووات [١].

كما تمتلك الصين أكثر من (٢٨٠٠) بحيرة تتعدى مساحة كل منها على الكيلو متر مربع و (١٣) بحيرة تتجاوز مساحة كل منها ألف كيلو متر مربع، وبذلك يصل مقدار مياهها إلى (٢٧٠٠) مليار متر مكعب وهو ما يشكل ٥,٨% من مجمل المياه العذبة في العالم[٢].

وتمتاز الصين بوفرة الموارد المعدنية كالحديد والمنغنيز والقصدير والنحاس والرصاص والزنك والألمنيوم ... وغيرها من الموارد المعدنية والتي يبلغ احتياطها من تلك المعادن مرتبة عالية في العالم ، بالإضافة لامتلاكها كميات كبيرة من مصادر الطاقة الأولية كالفحم والبترول، فالفحم ينتشر في جميع مقاطعات الصين بمختلف أنواعه ويبلغ احتياطي الصين من الفحم حوالي (٦٦٠٠٠٠) مليون طن[٣]، بالإضافة لامتلاك الصين كميات كبيرة من البترول موزعة على أقاليمها الشاسعة، وحتى الثمانينات اكتشفت الصين أكثر من (١٤٠٠) منطقة تتوافر فيها ظروف وجود البترول ، كما يوجد في قاع بحر الصين الشرقي نفط يعتبر من أكبر احتياطات النفط وفرة[٤]، ونتيجة لتوافر الحديد بكميات كبيرة في الصين لذلك تعد صناعة الحديد والصلب من الصناعات المهمة في الصين وقد بلغ حجم إنتاجها نحو (٣٧,١) مليون طن متري وهو ما يعادل ٦% من جملة إنتاج الصلب في العالم في سنة ١٩٨٢، وبذلك احتلت الصين المركز الرابع بين دول العالم المنتجة للصلب بعد الاتحاد السوفيتي واليابان والولايات المتحدة [٥]، واعتبر امتلاك الصين لكميات كبيرة للبترول إحدى الأسباب الرئيسية في التقارب الصيني – الياباني .

([1]) إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، مرجع سابق ، ص ص ١٨٧ – ١٨٨.

([2]) نفس المرجع، ص ١٨٩.

(3) تشي ون ، موجز أحوال الصين، ترجمة أحمد محمد خير، الطبعة الأولى، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ١٩٨٣ ، ص١٤.

ولمزيد من المعلومات . انظر :

إبراهيم نافع ، الصين معجزة نهاية القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص١٩٣.

(4) صباح محمود محمد ، الشؤون الصينية ، ج١، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٤، من ص٤ إلى ص١٥.

([5]) محمد خميس الزوكه، آسيا : دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ٢٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يحيط بالصين من الشرق جمهورية كوريا الشمالية ومن الشمال منغوليا ومن الشمال الشرقي روسيا ومن الشمال الغربي قازاقستان وقرغيزيا وطاجاكستان ومن الغرب والجنوب الغربي أفغانستان وباكستان والهند ونيبال وبوتان ومن الجنوب ميانمار ولاوس وفيتنام، وتواجه الصين عبر البحار كل من جمهورية كوريا الجنوبية واليابان والفلبين وبروناي وماليزيا وإندونيسيا من ناحيتي الشرق وجنوب الشرق[١].

وموقع الصين الجغرافي فرض على السياسة الخارجية الصينية التعامل مع العديد من القضايا الأمنية الحساسة في المنطقة فهناك النزاع حول جزر باراسيل بين كل من الصين وفيتنام والنزاع حول جزر سبراتلي التي تشترك فيه دول جنوب شرق آسيا مع الصين والنزاع حول جزر دياويو (سنكاكو) بين الصين واليابان والخلاف الحدودي مع الهند، كما أن موقع الصين الجغرافي حتم عليها التعامل مع مشكلة التسابق النووي في المنطقة بين الهند وباكستان والتعامل مع التوتر القائم في شبه الجزيرة الكورية والتعامل مع اليابان التي تطمح للعب دور عسكري بحجم دورها الاقتصادي، بالإضافة للتعامل مع المسألة التايوانية وكذلك التعامل مع مشكلة التسلح في المنطقة والتي تثيرها مساحتها الكبيرة.

ثانياً: العامل الديموغرافي:

يعتبر العامل السكاني مصدراً من مصادر القوة للدولة وهذا العامل ليس محصور بالجانب الكمي (حجم السكان) ، إنما مرتبط أيضا بالجانب النوعي للسكان (مستوى الأعمار – التعليم– الحالة الصحية – درجة التناسق القومي والديني – مستوى المعيشة الاقتصادية)[٢]، فالعامل الكمي للسكان لا يترجم حقيقة قوة الدولة إذا لم يقترن بالجانب النوعي للسكان، فعدم التجانس القومي والديني قد يؤدي إلى صراع داخلي يفقد الدولة وحدتها وتماسكها الداخلي ، الأمر الذي يؤثر سلبيا على سياستها الخارجية [٣].

([1]) إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(2) الحسان بوقنطار ، العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء (المغرب)، ١٩٨٥، ص٥٤.

(3) محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي ، أصول علم العلاقات الدولية ، المجلد الأول، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن العامل السكاني يلعب دوراً في تدعيم القدرة العسكرية للدولة من ناحية الجانب العددي للقوات المسلحة[١]، بالإضافة إلى أن العامل الديمغرافي يساهم في تدعيم القدرة الاقتصادية للدولة ، فالإنتاج الاقتصادي الضخم بحاجة لتوافر قوة بشرية تسير الإنتاج ، بالإضافة إلى أن الإنتاج الصناعي يحتاج لسوق استهلاكي ، ولذلك تبرز أهمية العامل السكاني في امتصاص الإنتاج خاصة في الدول حديثة التصنيع [٢]. إلا أن العامل السكاني قد يكون عاملاً من عوامل الفقر والتخلف ، وقد لخص (ماوتسي تونغ) هذه المشكلة بقوله " إن أية ولادة هي فم جديد يجب تغذيته ، ولكنها أيضا ساعدين إضافيين في العمل "[٣].

وقد لعب التعداد السكاني الضخم للصين دوراً هاماً في تدعيم قدراتها العسكرية ذلك أن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب وهو ما يفسر انتهاج القادة الصينيين لاستراتيجية دفاعية قائمة على أساس الحرب الشعبية باستغلال الميزة السكانية التي تتمتع بها في مثل ذلك النوع من الحروب، وهو ما دفع القادة الصينيين لانتهاج سياسة خارجية ثورية تزيد من حدة المواجهة العسكرية الشاملة بين القطبين الأمريكي والسوفيتي على أساس أن حجمها السكاني الضخم سيمكنها من امتصاص أية ضربات نووية توجه إليها في الوقت الذي تدمر فيه القدرات السوفيتية والأمريكية مما يدفعها لمركز عالمي قيادي بسبب حجمها السكاني الذي يمكنها من النهوض بسرعة.

وقيمة العامل السكاني لم تقتصر على تدعيم الجانب العسكري للصين إنما امتد ليشمل تدعيم الجانب الاقتصادي حيث أن الجانب السكاني من الجوانب الرئيسية التي تفسر ضخامة الاقتصاد الصيني وتطوره بشكل سريع وملحوظ، حيث أدى توافر قوة بشرية ضخمة في الصين إلى ضخامة الإنتاج الصناعي داخلها بالإضافة إلى أن ضخامة التعداد السكاني في الصين وفر لها سوق واسعة لاستهلاك إنتاجها الوطني في مراحله الأولى مما وفر للصين القاعدة للقيام بنهضة اقتصادية سريعة، ولما كانت الزيادة السكانية لمثل ذلك التعداد السكاني الضخم كبيرة جداً لذلك وضعت الصين برامج لتخفيض معدلات الزيادة السكانية لتحجميها حتى لا يؤدي ذلك العامل إلى انفجار سكاني يدمر منجزاتها الاقتصادية.

---

(1) كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص١٥٠.

(2) عبد الواحد الناصر ، العلاقات الدولية: العناصر الأساسية في النظام الدولي ومدى تطوره بعد حرب الخليج، حقوق النشر محفوظة للمؤلف، الرباط ١٩٩١، ص٩٣.

(3) دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠ ، ص٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كان للعامل السكاني دوراً بارزاً في محافظة النظام السياسي الصيني على حكم الحزب الواحد وعدم السماح للتعددية السياسية خوفاً من انتشار الفوضى داخل الصين.

ويبلغ عدد سكان الصين حسب إحصائيات عام ١٩٩٥ أكثر من (١,٢٠٠) مليار نسمة[١]، وقبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية كان معظم سكان الصين من سكان الريف، إلا أنه بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية وتطور الإنتاج الصناعي بشكل مطرد فقد أدى ذلك لازدياد عدد سكان المدن بشكل كبير[٢]، ولقد أدى ذلك إلى تناقص عدد سكان القرى مع ارتفاع عدد سكان المدن إلى (٥١٥) مليون نسمة في نهاية عام ١٩٩٦، بالإضافة إلى ازدياد عدد سكان المدن الصينية بمعدل ٣٠% سنويا[٣].

والتقديرات الأخيرة تشير إلى أن نسبة سكان الحضر إلى سكان الريف أصبحت ٦٠:٤٠[٤]، وترى إحدى الدراسات الصينية أن المجتمع الصيني سينتقل من مجتمع ريفي فلاحي إلى مجتمع مدني صناعي في حدود عام ٢٠٥٠[٥].

والصين دولة متعددة القوميات حيث يبلغ عدد القوميات في الصين (٥٦) قومية ، وتشكل قومية (الهان) حوالي ٩٢% من مجموع السكان حسب إحصائيات عام ١٩٩٠، كما أن جميع القوميات في جمهورية الصين الشعبية تتمتع بالمساواة التامة، إذ أن عدداً من الكوادر القيادية في الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الشعبية هم من الأقليات القومية[٦]، ويمتاز الشعب الصيني بالتجانس إذ أن تعدد القوميات لا يعني انفصال السكان جغرافيا، فمقاطعة (يونان) تسكنها أكثر من (٢٠) قومية مختلفة [٧].

---

(1) إبراهيم نافع ، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، مرجع سابق، ص١٩٤.

(2) صباح محمود محمد ، الشؤون الصينية ، ج١، مرجع سابق ، ص١٧.

(3) غسان العزي ، الصحوة الصينية : حدودها وآفاقها، شؤون الأوسط، العدد (٦٩)، فبراير ١٩٩٨، ص٣٩.

(4) وي وي زانج ، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٧، ص٣٨.

(5) وليد عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (١٩٧٨-٢٠١٠) ، الطبعة الأولى ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٠، ص٩٨.

(6) تشي ون ، مرجع سابق، ص ص١٦-١٧.

(7) إبراهيم نافع ، الصين معجزة نهاية القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص٧٨.

ولمزيد من المعلومات حول تركز القوميات في الصين . انظر :

ين مينغ ، الأقليات القومية في الصين على طريق التقدم ، الطبعة الأولى ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، ١٩٧٨، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تمارس سياسة الحكم الذاتي في مناطق الأقليات القومية وقد تأسست (٥) مناطق ذات حكم ذاتي وهي منطقة منغوليا الداخلية ومنطقة نينغشيا ومنطقة سينكيانج ومنطقة التبت ومنطقة قوانغشي، كما تأسست الكثير من الولايات ذات الحكم الذاتي والمحافظات ذات الحكم الذاتي في الأماكن التي تعيش فيها الأقليات القومية وجميع مناطق وولايات ومحافظات الحكم الذاتي أجزاء لا تتجزأ من أراضي جمهورية الصين الشعبية.

ثالثاً: الموارد الطبيعية والأولية :

إن الموارد الطبيعية والأولية من العوامل التي تؤثر في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدول ، فاعتماد الدولة على استيراد المواد الأولية من الخارج سيفرض على سياستها الخارجية قيوداً تؤثر في اتجاهاتها ، بالإضافة إلى أن شح المواد الأولية لدى دول كبرى قد يدفعها للتوسع الاستعماري نحو مصادر المواد الأولية[١] .

ولقد صرح (ماوتسي تونغ) عام ١٩٦٥ أن منطقة جنوب شرق آسيا غنية جدا بالثروات الطبيعية وأنها ستساعد على تطوير الصناعة الصينية في المستقبل ، ولذلك ينبغي السيطرة على منطقة جنوب شرق آسيا والتي اعتبرت من الأهداف الاستراتيجية العليا في السياسة الخارجية الصينية [٢].

وتزايد اعتماد جمهورية الصين الشعبية على مصادر الطاقة بتطور القطاع الصناعي لديها بشكل كبير، يدفع القيادة الصينية لتأكيد سيادتها على بحر الصين الجنوبي ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة.

رابعاً: العامل التقني :

إن التقدم التقني والتكنولوجي قد زاد من أهمية العامل التقني كمحدد للسياسة الخارجية، حيث أصبحت الدول تسعى لامتلاك التقنية المتقدمة من الدول المتقدمة في هذا المجال، وقد اعتبر العامل التكنولوجي والتقني من أهم الدوافع التي دفعت الصين باتجاه التقارب مع الولايات المتحدة واليابان في أوائل السبعينات، ونشير هنا أن سياسة الانفتاح الاقتصادي للصين على العالم الخارجي هدفت بشكل أساسي لجذب التكنولوجيا المتقدمة من الدول الغربية.

---

(1) كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص١١٩.

(2) عمر عتياني، سياسة بكين إزاء الشرق العربي بين الأمس واليوم ، دار الفارابي ، بيروت، ١٩٧٠، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أدى الصراع الصيني- السوفيتي وما تبعه من قيام الاتحاد السوفيتي بسحب خبرائه الفنيين الصناعيين ، بالإضافة إلى امتناعه عن تزويد الصين بالمعدات الصناعية الخاصة بتطوير اقتصاد الصين مما أدى إلى تراجع الاقتصاد الصيني ، وقد أدى اعتماد (ماوتسي تونغ) على القوة الذاتية للصين في تطوير الاقتصاد الصيني وفشلها في إخراج الاقتصاد الصيني من تخلفه، أن أدى إلى ظهور تيار من المفكرين دعوا إلى ضرورة عقلنه القرارات وإعطاء الأولوية للتطوير الاقتصادي والاستفادة من التكنولوجيا الغربية ، وكان على رأس هذا التيار (دينغ شياو بنغ) وهذا ما دفع (ماوتسي تونغ) لإعلان الثورة الثقافية في الصين عام ١٩٦٦، التي استهدفت أولئك الذين يتولون مناصب قيادية في الحزب الشيوعي ويسيرون في طريق الرأسمالية[١].

وبعد وفاة (ماوتسي تونغ) عام ١٩٧٦ شب صراع بين الإصلاحيين بزعامة (دينغ شياو بنغ) والمتشددين بزعامة أرملة ماو ، وبعد أن حسم الصراع لصالح التيار الإصلاحي بقيام (دينغ شياو بنغ) بترسيخ سلطته على الحزب الشيوعي الصيني والدولة عام ١٩٧٨، سارت الصين على طريق تحرير الاقتصاد على الطريقة الصينية[٢]، وبهذا تم إعطاء الأولوية للمسائل الاقتصادية على حساب المسائل الأيديولوجية ، وهذا ما أدى إلى إعادة تكييف سياسة الصين الخارجية وفق متطلبات الوضع الجديد[٣].

وعلى أساس ذلك اتجهت السياسة الخارجية الصينية نحو الدول المتقدمة للحصول على التقنية الصناعية التي تحتاجها بغض النظر عن هوية الدولة المتعامل معها سواء كانت دولة

---

(1) صلاح هادي علوان ، نظرة إلى مركزي الاستقطاب العربي الصيني، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١، ص ص٥٦-٥٧.

(2) محمد موسى ، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج٢، الطبعة الأولى، دار البيارق، بيروت، ١٩٩٦ ، ص١٦٦.

(3) صلاح هادي علوان ، مرجع سابق ، ص٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اشتراكية أو رأسمالية ، ففي نظر (دينغ شياو بنغ) " لا يهم لون القط ... ما دام يأكل الفـأر" ، أي لا يهم مصدر الحصول على التكنولوجيا والتقنية ما دام يكفل إخراج الصين من تخلفها[١].

ونشير هنا أن اتجاه السياسة الخارجية الصينية نحو الدول الرأسمالية للحصـول علـى التقنية المتقدمة أدى إلى تراجع مسألة تايوان لقضية ثانوية في السياسة الخارجية الصينية، بعد أن كانت تشكل عامل محوري في سياستها الخارجية، فبعد أن كانت تشترط الصين من الدول الأخرى التي ترغب في إقامة علاقات دبلوماسية معها أن توافق موافقة صريحة لا ريب فيها على حق جمهورية الصين الشعبية في حكم تايوان، نجـد أن الصـين قـد أقامـت علاقـات دبلوماسية مع كل من إيطاليا وكندا عام ١٩٧٠ دون أن تطلب منهما الموافقة الصريحة علـى حقها في حكم تايوان[٢].

كما أقامت جمهورية الصين الشعبية علاقات دبلوماسية مع اليابان عام ١٩٧٢ متخليـة عن إصرارها السابق بان توقف اليابان تجارتها مع تايوان واستثماراتها فيها ، كمـا أقامـت علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة عام ١٩٧٩ علـى الـرغم مـن الـدعم العسـكري والاقتصادي والسياسي الأمريكي لتايوان [٣].

خامساً: العامل الأيديولوجي :

في رأي الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في جمهورية الصين الشعبية فان الرأسـمالية الدولية مصممة على القضاء على الشيوعية أينما وجدت ، وقيام الولايات المتحدة بتأييد (تشيانغ كاي تشك) في الحرب الأهلية الصينية بين الوطنيين والشيوعيين ، ووقوفها في طريق تمثيـل الصين الشعبية في هيئة الأمم المتحدة وقيامها بفرض حصار اقتصادي عليها ، أدى لأن يكون للعامل الأيديولوجي دورا في سياسة الصين الخارجية اتجاه دول العالم[٤].

وفي مقابل دور العامل الأيديولوجي في تغذية الصراع الصيني – الأمريكي فقد لعـب ذلك العامل دورا كبيرا في التحالف الصيني – السوفيتي ، حيث قال (ماوتسي تونـغ) " إننـا

---

(1) صلاح هادي علوان، مرجع سابق، ص ص٢٨-٢٩.

(2) سيوم براون ، قوى جديدة في السياسة العالمية ، ترجمة إسماعيل أبو العزائم ، مطابع سـجل العـرب ، القاهرة ، ١٩٧٩، ص١١٣.

(3) سيوم براون ، مرجع سابق، ص١١٨.

(4) روي مكريدس ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٦-٢٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ننتمي دوليا إلى الجبهة المعادية للإمبريالية والتي يتزعمها الاتحاد السوفيتي "[١]، فالأيديولوجية المسيطرة في دولة ما قد تكون عاملاً من عوامل التعاون والتقارب مع الدول التي تدين لنفس الأيديولوجية ، وقد تكون عاملاً من عوامل الصراع والصدام إذا تباعدت هذه الأيـديولوجيات في مضمونها وأهدافها كما حصل في الصراع الصيني – السوفيتي [٢].

إلا أننا لا يمكن أن نتصور أن السياسة الخارجية هـي وليـدة الأيـديولوجيا ونتناسـى المتطلبات الموضوعية للمصلحة الوطنية والتي تفرض قيوداً على كل صـانع قـرار يضـع السياسة الخارجية ، بغض النظر عن نواياه وفلسفته الاجتماعية إذا ما أراد المحافظـة علـى استقلال دولته ومصالحها الحيوية[٣] .

وقد استنتج أحد الباحثين بعد دراسته لعدد من قرارات السياسة الخارجية الصـينية ، أن قرارات السياسة الخارجية الصينية لم تبنى على أساس أيديولوجي ، إنما كانت الأيديولوجيـة عاملا مساعدا في عملية صنع السياسة الخارجية الصينية[٤].

فبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية اتسمت السياسة الخارجية الصينية بالتحالف مـع الاتحاد السوفيتي ومعاداة دول المعسكر الرأسمالي وعلى رأسهم الولايات المتحـدة أي غلـب على السياسة الخارجية الصينية الطابع العقائدي (الأيديولوجي)، ونشـير هنـا إلـى تمكـين المساعدات السوفيتية العسكرية الحزب الشيوعي الصيني من الانتصار في الحـرب الأهليـة، بالإضافة إلى حاجة النظام الاشتراكي الجديد في جمهورية الصين الشعبية لحماية دولة عظمى كالاتحاد السوفيتي ولذلك فعلى الرغم من الخلافات بين كلا الدولتين حـول مـنهج التطبيـق الاشتراكي إلا أن مثل تلك الخلافات ظلت مختفية لحاجة الحكومة الاشتراكية بجمهورية الصين الشعبية لمساعدات الاتحاد السوفيتي العسكرية والاقتصادية والفنية، والتي كان لها دوراً كبيراً في تطور جمهورية الصين الشعبية عسكرياً واقتصادياً وفي توطيد أركان النظام الاشتراكي في الصين.

---

(1) محمد موسى ، ج٢، مرجع سابق، ص١٦١.

(2) محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص١٧٨.

(3) روي مكريدس ، مرجع سابق ، ص٤٦١.

(4) لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة محمد السيد سليم ، جامعة الملـك سـعود ، الريـاض ، ١٩٨٩ ، ص١٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن الخلاف الصيني – السوفيتي بدأ بالظهور في أعقاب المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي الذي عقد عام ١٩٥٦ والذي انتقد فيه (خروتشوف) سياسة (ستالين) ، بالإضافة إلى تأكيده على سياسة التعايش السلمي مع الرأسمالية ورفض نظرية (لينيين) بحتمية الحرب[١] ، فقد رأت القيادة الصينية أن سياسة التعايش السلمي سوف تلحق الضرر بالمصالح الصينية[٢]، إذ أن تلك السياسة في تأكيدها على الاستقرار العالمي واستقرار توزيع القوى القائم لا تعكس طموح الصين بأن تكون دولة كبرى تتقاسم النفوذ مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي [٣].

فلما كانت جمهورية الصين الشعبية تسعى للوصول لمصاف الدول الكبرى ولما كانت لا تملك الإمكانيات للوصول لمصاف الدول الكبرى بالاستناد إلى قوتها الذاتية فحسب ، من هنا علقت القيادة الصينية آمالها على وقوع حرب شاملة بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة ، الأمر الذي سيؤدي إلى استنزاف قواهما لصالح تنامي قوتها، ولقد قال (ماوتسي تونغ) لو وقعت مثل هذه الحرب فستكون لصالح الصين ذات الكثافة السكانية الكبيرة[٤].

ولذلك اتهمت القيادة الصينية الاتحاد السوفيتي بالخروج عن الخط الماركسي – اللينيني الأصيل الذي يؤكد على حتمية الحرب مع الرأسمالية الدولية ، وادعت القيادة الصينية أنها الوارث الحقيقي والشرعي لقيادة الحركة الشيوعية العالمية بعد انحراف الاتحاد السوفيتي عن المبادئ الشيوعية الأصيلة، وذلك لتوسيع دائرة نفوذها في العالم الشيوعي وفي أوساط الحركات الاشتراكية في العالم بهدف احتلال المرتبة الأولى في المعسكر الاشتراكي[٥] .

وكان لإحجام الاتحاد السوفيتي عن توفير الأسلحة النووية للصين دورا كبيرا في تغذية الخلاف الصيني – السوفيتي ، حيث قام الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٩ بإلغاء الاتفاق السري الذي وقعه مع جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٥٧ بشأن المساعدات السوفيتية لإنتاج أسلحة نووية في جمهورية الصين الشعبية ففي الوقت الذي كانت فيه القيادة الصينية تسعى للوصول

---

(1) محمد فضة ، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث ، مرجع سابق ، ص١٢٢.

(2) فوزي درويش، الشرق الأقصى: الصين واليابان، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٢٢٨-٢٢٩.

(3) محمد فضة ، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث ، مرجع سابق ، من ص٣٠ إلى ص٣٢.

(4) نفس المرجع ، من ص ٢٨ إلى ص ٣٠.

(5) نفس المرجع ، ص ص ٣٧-١٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بجمهورية الصين الشعبية لمصاف الدول الكبرى ، نجد أن الاتحاد السوفيتي كان يعمل على منع تحقيق ذلك وهو سبب جوهري للنزاع الصيني – السوفيتي[١].

وقد تطور النزاع الصيني – السوفيتي من نزاع عقائدي إلى نزاع مسلح عام ١٩٦٩ ، ففي تلك السنة بلغ النزاع الصيني – السوفيتي قمته في اشتباكات الحدود بين البلدين ، مما دفع الاتحاد السوفيتي لتهديد الصين بضربها بالأسلحة النووية[٢]، ونتيجة تحول العلاقات الصينية – السوفيتية لمرحلة عدائية، فقد دفع ذلك السياسة الخارجية الصينية باتجاه تشكيل كتلة مضادة من دول العالم الثالث تحت إشرافها لتشارك الدولتين العظميين تقرير مصير العالم[٣].

سادساً: العامل التاريخي :

يتم بالعادة صنع السياسة الخارجية بالاعتماد على التجارب الماضية بسلبياتها وإيجابياتها، أي الاعتماد على التاريخ في النظرة للعالم الخارجي[٤] ، وعلى أساس ذلك فقد أدت الهجمة الاستعمارية الشرسة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الصين وما صاحبها من جشع واستغلال وسفك دماء ، أن أصبحت نظرة القادة الصينيين للعالم الخارجي نظرة بغض وتوجس وحذر[٥].

جميع الحقوق محفوظة
ايداع الرسائل الجامعية

وتعتبر معاهدة (نانكين) التي أنهت حرب الأفيون* عام ١٨٤٢ بداية التوسع الاستعماري في الصين ، فقد تنازلت الصين بموجبها عن جزيرة هونج كونج لصالح بريطانيا ، بالإضافة إلى فتح خمسة من موانئها الهامة أمام التجارة البريطانية ، بالإضافة إلى منح الأجانب البريطانيين امتيازاً بعدم الخضوع للسلطة القضائية في الصين ، بالإضافة إلى تعهد الصين

---

(1) محمد فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، مرجع سابق، ص ص ١٢٥-١٢٦.

(2) محمد موسى ، ج٢، مرجع سابق ، ص١٦١.

(3) محمد فضة ، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث ، مرجع سابق ، ص٣٣.

(4) محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص١٣.

(5) محمد موسى ، ج٢، مرجع سابق ، ص١٤٧.

* حرب الأفيون : هي الحرب التي أثارتها بريطانيا ضد الصين عام ١٨٤٠ ، وكان الدافع لها تلك الأرباح الطائلة التي كان يجنيها كبار أصحاب رؤوس الأموال البريطانيين من تصدير الأفيون من الهند للصين ، ونتيجة قيام حكومة (تشينغ) عام ١٨٣٩ بمنع تجارة الأفيون قامت بريطانيا عام ١٨٤٠ بشن حرب على الصين انتهت باستسلام الصين عام ١٩٤٢ وتوقيع معاهدة (نانكين) معها .

ولمزيد من المعلومات حول حرب الأفيون . انظر :

جيان بوزان ، موجز تاريخ الصين ، ترجمة حنا عبود ، منشورات دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٣، من ص٧٧ إلى ص٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدفع تعويض عن جميع ما أتلف من أفيون ، ونتيجة لتلك المعاهدة فقد حذت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا حذو بريطانيا ، وأجبرت حكومة (تشينغ) على عقد معاهدات معها مماثلة لمعاهدات الصين مع بريطانيا[١].

ونتيجة التعويضات الضخمة التي فرضتها بريطانيا على الصين بموجب معاهدة (نانكين)، فقد أثقلت حكومة (تشينغ) وتدعى حكومة (المانشو) كاهل الفلاحين بالضرائب ، لذلك قام الفلاحين بثورة عام ١٨٥١ بقيادة (هونغ شيو تشيوان) الذي قاد الفلاحين في جنوب الصين وأسس مملكة (تايبينغ) السماوية في (نانجنغ) عام ١٨٥٣[٢].

وفي الوقت الذي كان فيه حكم أسرة (تشينغ) يتداعى تحت ضربات قوات التايبينغ، انتهزت بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية هذه الفرصة وأجبرت حكومة (تشينغ) على إعطائهم المزيد من الامتيازات[٣]، إلا أن ثورة التايبينغ فشلت نتيجة تحالف قوات (تشينغ) مع القوات البريطانية والفرنسية عام ١٨٦٤[٤]، ونشير هنا إلى تنازل الصين لروسيا عام ١٨٦٠ عن الأقاليم الواقعة شمال نهر آمور التي تكون ما يسمى بالمقاطعة البحرية ، وكذلك استولت فرنسا على الهند الصينية (فيتنام – لاوس – كمبوديا) عام ١٨٦٢، بالإضافة إلى استيلاء بريطانيا على ماليزيا وبورما وغيرها من الأقاليم الصينية حتى عام ١٨٨٥[٥].

وفي عام ١٨٩٤ شنت اليابان حربا على الصين وأجبرت حكومة (تشينغ) على توقيع معاهدة (شيمونوسكي) معها عام ١٨٩٥، حيث اعترفت الصين بموجب تلك المعاهدة بالسيادة اليابانية على كوريا وتايوان وأقاليم صينية أخرى ، بالإضافة إلى تعهد الصين بدفع تعويضات لليابان عن خسائر الحرب[٦]، وعلى أساس ذلك نجد أن الامتيازات التي أرغمت حكومة (تشينغ) على منحها للدول الاستعمارية قد أدت إلى تقسيم الصين ، وعلى أساس ذلك تقدمت

---

(1) سمعان بطرس ، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ص١٥٣-١٥٤.

(2) جستر باولز ، الآفاق الجديدة للسياسة العالمية ، ترجمة إبراهيم عبد الرحمن الخال ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٣، من ص١٣٧ إلى ص١٤٠.

(3) صباح محمود محمد ، الشؤون الصينية ، الجزء الأول ، مرجع سابق، ص٤١.

(4) إسماعيل أحمد ياغي ، تاريخ شرق آسيا الحديث ، الطبعة الأولى ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٩٩٤، ص٩٧.

(5) سمعان بطرس ، مرجع سابق ، ص١٥٤.

(6) نفس المرجع، ص ص ١٥٦-١٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة عام ١٨٩٩ بسياسة الباب المفتوح، أي الاعتراف بمنطقة نفوذ الدول الأجنبية في الصين على ألا تمنع أية دولة أخرى من مباشرة التجارة والملاحة في منطقة نفوذها[١].

وقد قامت نتيجة لذلك ثورة برجوازية داخل الصين عام ١٩١١ نتيجة الظلم والاضطهاد والاستغلال الأجنبي، حيث قام (صون يات صن) عام ١٩٠٥ بتأسيس أول حزب برجوازي في الصين أطلق عليه حزب الكومنتانغ، وقد قامت بثورات مسلحة مرات عديدة إلى أن استطاعت الإطاحة بحكم أسرة (تشينغ) وتأسيس الجمهورية الصينية عام ١٩١١، وتم تنصيب (صون يات صن) رئيسا للجمهورية الصينية المؤقتة عام ١٩١٢[٢]، ونتيجة قلة الموارد المتاحة لدى الحكومة المؤقتة والثوار لمواصلة الحرب حتى النصر وتحقيق أهداف الثورة ، من هنا فالأمور بعد سقوط حكم المانشو توقفت على قائد الجيش (يوان شي كاي) الذي استطاع إقناع الإمبراطور بالاستقالة مقابل انسحاب (صون يات صن) ، وأصبح (يوان شي كاي) رئيسا لجمهورية الصين عام ١٩١٢[٣].

جميع الحقوق محفوظة

وبعد وفاة (يوان شي كاي) عام ١٩١٦ دخل قادة الجيش في صراع مع بعضهم البعض محاولين الاستقلال بأقاليمهم وتوسيعها ، ونشأ عن ذلك أن وجدت حكومتان في الصين عام ١٩٢٢ وهي حكومة بكين الشمالية وحكومة كانتون الجنوبية [٤]، وقد اقتنع نتيجة لذلك (صون يات صن) بضرورة وجود إسناد شعبي واسع لكي يخرج الصين من هذه الحالة الخطيرة[٥].

ونتيجة استيلاء (تشيانغ كاي تشك) على قيادة الكومنتانغ وقيامه بتصفية الشيوعيين ، فقد أسس (ماوتسي تونغ) عام ١٩٢٧ أول جيش أحمر من العمال والفلاحين ، فقد رأى (ماوتسي تونغ) أن الحركة الثورية تتطلب من طبقة البروليتاريا الصينية التحالف مع الفلاحين لأنهم يشكلون قاعدة واسعة من الشعب الصيني ، في حين أن طبقة البروليتاريا هي طبقة ناشئة ولا تستطيع وحدها قيادة الحركة الثورية[٦].

---

(1) صباح محمود محمد ، الشؤون الصينية ، ج١، مرجع سابق ، ص٤٢.

(2) نفس المرجع، ص ص٤٤-٤٥.

(3) إسماعيل احمد ياغي، مرجع سابق ، ص١١٣.

(4) نفس المرجع، ص١١٥.

(5) جستر باولز، مرجع سابق ، ص١٤٧.

(6) لجنة نشر المؤلفات المختارة لماوتسي تونغ التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، مؤلفات ماوتسى تونغ المختارة،المجلد الأول،دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ١٩٦٨، ص١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الوقت الذي كانت فيه قوات (تشيانغ كاي تشك) تتصارع مع القوات الشعبية ، استغلت اليابان هذا الوضع الصراعي داخل الصين بين الكومنتانغ والشيوعيين واستطاعت احتلال شمال شرق الصين عام ١٩٣١[١]، ونتيجة الحرب التي شنتها اليابان على الصين عام ١٩٣٧، فقد تحالفت القوات الشعبية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني الذي يتزعمه (ماوتسي تونغ) مع القوات الوطنية بقيادة حزب الكومنتانغ الذي يتزعمه (تشيانغ كاي تشك)، لصد العدوان الياباني على الصين[٢].

وباستسلام اليابان بعد الحرب العالمية الثانية طالب الحزب الشيوعي الصيني بإنهاء نظام الحزب الواحد (الكومنتانغ) ، على أساس انتهاء ضرورة وجود دكتاتورية الحزب الواحد بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، إلا أن (تشيانغ كاي تشك) لم يستجب لمطالب الشيوعيين وطالب بأن تخضع قواتهم الشعبية لحكومته الوطنية وأن تخضع له إدارة المناطق التي تسيطر عليها القوات الشعبية ، وقد تطور النزاع بين الطرفين لنزاع مسلح انتهى بسقوط بكين بأيدي القوات الشعبية عام ١٩٤٩ وتم تأسيس جمهورية الصين الشعبية في نفس العام ، وقد التجأ (تشيانغ كاي تشك) لجزيرة تايوان (فورموزا) تحت حماية الأسطول الأمريكي وأسس هناك جمهورية الصين الوطنية[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وتعود أسباب انتصار القوات الشعبية على القوات الوطنية على الرغم من المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية الضخمة لقوات (تشيانغ كاي تشك) الوطنية ، إلى سماح الروس للصينيين الشيوعيين بالاستيلاء على ما تركه الجيش الياباني المهزوم من ذخائر ومعدات عسكرية في منشوريا[٤].

سابعاً: شخصية صانع القرار :

يقول (ريتشارد سنايدر) وهو أحد المنظرين لنظرية اتخاذ القرار في تحليل السياسة الخارجية " إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم

---

(1) صباح محمود محمد ، الشؤون الصينية ، ج١، مرجع سابق ، ص٥١.

(2) جستر باولز، مرجع سابق ، ص ص١٦٧-١٦٨.

(3) عبد الحميد متولي، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩، ص ص٥٤٩-٥٥٠.

(4) رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين، الطبعة الثانية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٦، ص ص١٢١-١٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة ... ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها "[١].

فالسياسة الخارجية هي في حقيقة الأمر قرارات أشخاص (صناع قرار) ، ومما لاشك فيه أن للجانب السيكولوجي لصناع القرار أهمية كبيرة في تحديد طبيعة القرار وأسلوب تنفيذه[٢]، ولذلك نجد أن التغير في أنماط الزعامات السياسية الحاكمة يؤدي إلى تغيرات هامة في التوجهات الخارجية للدولة[٣] .

وعند دراسة عامل الشخصية كمحدد للسياسة الخارجية الصينية ، نجد أنه في فترة الحرب الباردة ارتبطت السياسة الصينية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي بشخصية (ماوتسي تونغ) وتفكيره الأيديولوجي ، كما ارتبط الإصلاح الاقتصادي في الصين بعد رحيل (ماوتسي تونغ) بشخصية (دينغ شياو بنغ) وتفكيره الأيديولوجي الذي أعطى الأولوية للتحديث والانفتاح على العالم الخارجي ، الأمر الذي أدى إلى التغير في أولويات السياسة الخارجية الصينية .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثامناً: النظام السياسي:

إن دراسة النظام الداخلي في الدولة من ناحية تركيبة النظام السياسي والقوى الداخلية المؤثرة في صناعة القرار مهم عند تحليل السياسة الخارجية لأية دولة ، ذلك أنها من العوامل التي تلعب دورا هاما في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة[٤]، ففي إطار النظام السياسي القائم على أساس الحزب الواحد نجد أن عامل الشخصية يزداد في صناعة القرار في المجال الخارجي إلا أن مثل ذلك التأثير لعامل الشخصية في صناعة القرار يقل في إطار نظام سياسي قائم على التعددية السياسية.

---

(1) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف ، مرجع سابق، ص٣٨.

(2) كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص١٥١.

(3) محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص١٧٨.

(4) بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى ، مرجع سابق، ص٣١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد نص دستور جمهورية الصين الشعبية الذي أقر عام ١٩٨٢ في الدورة الخامسة للمجلس الوطني لنواب الشعب ، على أن جمهورية الصين الشعبية دولة اشتراكية تمارس فيها دكتاتورية الشعب الديمقراطية[١].

ففي الوقت الذي يؤكد فيه الحزب الشيوعي السوفيتي على مفهوم ديكتاتورية البروليتاريا، نجد أن الحزب الشيوعي الصيني يؤكد على مفهوم ديكتاتورية الشعب الديمقراطية، وهذا ناجم عن طبيعة نظرة كل من الحزبين إلى نوعية الصراع الأساسي في بلديهما، ففي حين يرى الحزب الشيوعي السوفيتي أن الصراع الأساسي قائم بين العمال والبرجوازية ، يرى الحزب الشيوعي الصيني أن الصراع في الصين هو بين كل الشعب الصيني والإمبريالية، ولذلك قام النظام السياسي السوفيتي على أساس حكم الحزب الواحد وعدم إتاحة الفرصة لأي شكل من أشكال التنظيم السياسي للعمل داخل إطاره ، في حين سمح النظام السياسي الصيني لبعض التنظيمات السياسية الوطنية بالعمل داخل إطاره تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وتشمل التنظيمات السياسية الوطنية التي تعمل داخل إطار النظام السياسي الصيني ما يلي [٣]:

أولا : اللجنة الثورية لحزب الكومينتانغ الصيني .

ثانيا : الرابطة الديمقراطية الصينية .

ثالثا : الاتحاد الديمقراطي الصيني لبناء الوطن.

رابعا : الاتحاد الصيني لتطوير الديمقراطية .

خامسا : الحزب الديمقراطي الصيني للفلاحين والعمال.

سادسا : جمعية " تشي قونغ دانغ" الصينية .

سابعا : جمعية "جيوسان".

---

(1) تشي ون ، مرجع سابق ، ص٤٣.

(2) صلاح هادي علوان ، مرجع سابق ، ص ص٧٢-٧٣.

(3) تشي ون ، مرجع سابق ، من ص٧٠ إلى ص٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامنا : رابطة الحكم الذاتي الديمقراطية في تايوان .

ونشير هنا إلى تأكيد (ماوتسي تونغ) على اهمية مشاركة العناصر التي تريد أن تشارك في الثورة الوطنية والتي تنتمي إلى سائر الطبقات ضد الإمبريالية اليابانية إلى جانب العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة ، فلقد أكد (ماوتسي تونغ) على أهمية انضمام البرجوازية الوطنية من كافة أنحاء البلاد في الثورة الوطنية ضد مطامع الإمبريالية اليابانية[١].

وقد أكد (ماوتسي تونغ) عداء الجمهورية الشعبية التام للمتعاونين مع الإمبريالية (الكومبرادوريين وملاك الأراضي) ، بالإضافة إلى تأكيده على حماية الرأسمالية الوطنية التي لا تساند الإمبرياليين وعدم مصادرة المشاريع الصناعية والتجارية التابعة للبرجوازية الوطنية، من هنا أكد (ماوتسي تونغ) أن الجمهورية الشعبية ستمثل مصالح الفئات المختلفة من أبناء الشعب التي تناهض الإمبريالية والقوى الإقطاعية [٢].

فتجربة الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي تختلف عن مثيلتها في جمهورية الصين الشعبية ، ففي حين أن الأولى لم تتعرض لاستعمار الدول الإمبريالية لها نجد أن الصين عانت من استعمار القوى الإمبريالية لها ، من هنا نجد أن الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي قامت على أساس التناقضات الداخلية بين العمال والبرجوازية الوطنية ، في حين أن الثورة الاشتراكية في جمهورية الصين الشعبية لم تقم على أساس التناقضات الداخلية ، إنما على أساس تحالف القوى الوطنية (الفلاحين– العمال – البرجوازية الوطنية) ضد قوى الاستعمار[٣]، ولذلك فبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية لم يلغي النظام السياسي الصيني الرأسمالية الوطنية طالما كانت غير مرتبطة بأية صلة مع الاستعمار الأجنبي[٤].

وتشمل مؤسسات النظام السياسي الصيني ما يلي:

أولا : المجلس الوطني لنواب الشعب:

إن المجلس الوطني لنواب الشعب يمثل السلطة التشريعية في الصين (البرلمان)، ويضم المجلس الوطني لنواب الشعب (٣٠٠٠) عضواً يتم انتخابهم من خلال مؤتمرات الشعب

---

(1) مؤلفات ماوتسي تونغ المختارة ، مرجع سابق ، ص٢٤٢.

(2) نفس المرجع ، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

(3) سمير أمين ، حول حاضر ومستقبل الصين ، النهج ، العدد (٤٢)، ١٩٩٦، ص ص٢٢-٢٣.

(4) عبد الحميد متولي، مرجع سابق ، ص٥٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمية والتي تتم بشكل يسيطر فيها الحزب الشيوعي الصيني على الانتخابات والترشيحات، ولذلك تتراوح نسبة المنتمين من أعضاء المجلس رسميا للحزب الشيوعي ما بين ٦٠-٧٠%[١]، ومدة المجلس خمسة سنوات يجوز تمديدها في الظروف الاستثنائية ويعقد المجلس الوطني لنواب الشعب دورة واحدة كل سنة[٢] .

وتشمل اختصاصات المجلس الوطني لنواب الشعب ما يلي [٣]:

١- تعديل الدستور ومراقبة تنفيذه .

٢- تشريع القوانين .

٣- انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه .

٤- إقرار تسمية رئيس مجلس الدولة بناء على اقتراح رئيس الجمهورية .

٥- إقرار تسمية بقية أعضاء مجلس الدولة بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة .

٦- انتخاب رئيس المحكمة الشعبية العليا والمدعي العام للنيابة العامة الشعبية العليا .

٧- انتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية وإقرار تسمية بقية أعضائها .

٨- فحص خطة الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية وميزانية الدولة والمصادقة عليها.

٩- المصادقة على إنشاء المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات الخاضعة للإدارة المركزية المباشرة .

١٠- تقرير قضية الحرب والسلم .

وعلى الرغم من أن دستور جمهورية الصين الشعبية ينص على أن المجلس الوطني لنواب الشعب هو أعلى جهاز لسلطة الدولة والجهاز الوحيد الذي يمثل الشعب قاطبة في ممارسة السلطة لوضع القوانين [٤]، إلا أن دوره في صناعة القرار السياسي هامشي وهي

---

(1) وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص ص ١١٢-١١٤.

(2) تشي ون، مرجع سابق ، ص٤٩.

(3) نفس المرجع ، ص٥٠.

(4) نفس المرجع، ص٤٨.

جميع الحقوق محفوظة
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محتكرة من قبل اللجان القيادية للحزب الشيوعي ، ومهامه لا تتعدى المصادقة على ما يقرره الحزب الشيوعي الممسك بزمام السلطة السياسية في الصين[١].

ونتيجة ما أدت إليه الإصلاحات الاقتصادية من إضعاف الاحتكار السياسي للحزب الشيوعي الصيني[٢]، فقد شهد المجلس الوطني لنواب الشعب خروجا على توجهات السلطة المركزية الخاضعة لسيطرة الحزب الشيوعي الصيني ، وأبرز المؤشرات التي تؤكد هذا التوجه ما يلي [٣]:

١- معارضة (٨٤١) عضوا على مشروع بناء سد على نهر يانجتسي .

٢- معارضة (٥٥٠) عضوا على تقارير مقدمة من الهيئة القضائية .

٣- اعتراض حوالي ثلث الأعضاء على تشريعات مالية .

٤- اعتراض ٣٧% من الأعضاء على تعيين إحدى الشخصيات المقربة من الرئيس (جيانج زيمين) .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثانيا : اللجنة الدائمة للمجلس الوطني:

تنوب اللجنة الدائمة للمجلس الوطني عنه في القيام بسلطاته عندما يكون المجلس الوطني غير منعقد (ما بين دورتين) [٤] ، ويتم انتخابهم في الدورة الأولى لكل مجلس وطني وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني وعليها أن تقدم التقارير للمجلس الوطني عن أعمالها [٥]، وعدد أعضائها (١٥٠) عضو[٦].

---

(1) وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص١١٢.

(2) هنري كيسنجر ، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية ؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،٢٠٠٢، ص١٤٤.

(3) وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص١١٢.

(4) _____، الصين ، الطبعة الأولى ، دار النجم الجديد ، بكين ،١٩٩٩، ص٩٥.

(5) تشي ون ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠-٥١.

(6) وليد عبد الحي، مرجع سابق ، ص١١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشمل اختصاصات اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب ما يلي [١]:

١- شرح الدستور والقوانين ووضع وتعديل القوانين .

٢- مراقبة أعمال مجلس الدولة والمحكمة الشعبية العليا والنيابة العامة الشعبية العليا .

٣- إقرار تسمية فرد أو أفراد من أعضاء مجلس الدولة بناء على ترشيح أو تسمية رئيس مجلس الدولة في الفترة ما بين دورتين للمجلس الوطني .

٤- إقرار تسمية بقية أعضاء اللجنة العسكرية المركزية بناء على ترشيح رئيس اللجنة العسكرية المركزية .

٥- تعيين وعزل نواب رئيس المحكمة الشعبية العليا ونواب المدعي العام للنيابة العامة الشعبية العليا .

٦- إقرار تعيين وعزل الممثلين المفوضين لدى الدول الأجنبية .

٧- إقرار إجازة وإلغاء المعاهدات المعقودة مع الدول الأجنبية .

٨- تحديد أوسمة الدولة وألقاب الشرف وإقرار منحها .

٩- إقرار العفو الخاص .

١٠- إقرار التعبئة العامة .

١١- إقرار حالة الحرب إذا تعرضت البلاد لغزو مسلح.

ثالثا : رئيس جمهورية الصين الشعبية :

حسب نص الدستور فإن مدة الرئاسة خمس سنوات ولا يجوز أن تستمر لأكثر من مرتين متواليتين[٢]، ورئيس الجمهورية غالبا ما يكون الأمين العام للحزب الشيوعي وهو من يعين رئيس مجلس الدولة .

وتشمل اختصاصات رئيس الجمهورية ما يلي [٣]:

١- إصدار القوانين .

---

(1) تشي ون، مرجع سابق ، ص٥١.

(2) نفس المرجع، ص٥٢.

(3) نفس المرجع، ص٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تعيين وعزل أعضاء مجلس الدولة .

٣- منح أوسمة الدولة وألقاب الشرف .

٤- إصدار أوامر التعبئة .

٥- إعلان حالة الحرب.

٦- إصدار العفو الخاص .

٧- إعلان الأحكام العرفية .

٨- إرسال الممثلين المفوضين لدى الدول الأجنبية واستدعائهم.

٩- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات المعقودة مع الدول الأجنبية أو إلغائها .

١٠- اعتماد ممثلي الدول الأجنبية .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويتولى رئيس الجمهورية هذه الاختصاصات بناء على قرارات المجلس الوطني أو لجنتها الدائمة .

رابعا : مجلس الدولة (الحكومة الشعبية المركزية):

وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني لنواب الشعب أو لجنتها الدائمة في حال عدم انعقادها، وعليها تقديم التقارير عن أعمالها لهم ، وتشمل اختصاصات مجلس الدولة ما يلي[1]:

١- إعداد الإجراءات الإدارية وإصدار القرارات والأوامر وفقا للدستور والقوانين .

٢- عرض مشروعات القرارات على المجلس الوطني أو لجنتها الدائمة .

٣- ممارسة القيادة الموحدة لأعمال الوزارات واللجان .

٤- ممارسة القيادة الموحدة لأعمال الأجهزة الإدارية المحلية على مختلف المستويات في عموم البلاد.

٥- وضع خطة الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية وميزانية الدولة وتنفيذها .

(1) تشي ون، مرجع سابق، ص ص ٥٣-٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- إدارة الأعمال الاقتصادية وأعمال تطوير المدن والأرياف وأعمال الدفاع الـوطني وشؤون القوميات .

خامسا : الحزب الشيوعي الصيني:

هو الحزب الحاكم في الصين ويعقد مؤتمراً وطنياً له كل خمس سنوات يتم من خلالـه تحديد الاتجاهات الأساسية للدولة وتجديد الشرعية برئيس الدولة ، وتعتبر اللجنـة المركزيـة للحزب الشيوعي هي الهيئة القيادية العليا للحزب في فترة ما بين مؤتمرين وتعقد دورة واحدة كل سنة[١]، وتقوم اللجنة المركزية بانتخاب مكتب سياسي يقوم بصلاحياتها فـي حـال عـدم انعقادها ، ويتفرع عن المكتب السياسي اللجنة الدائمة والأمانة العامة[٢] .

وتسير عملية صنع القرار السياسي في النظام السياسي الصيني على النحو التالي[٣]:

١- تقوم لجان الدولة والوزارات التي تخضع لسيطرة مجلس الدولة بتقديم تقاريرها إلى مجلس الدولة .

٢- يقوم مجلس الدولة بعد دراسة التقارير المقدمة له بتقديم تصوراته للمكتب السياسـي للحزب .

٣- في حال مصادقة المكتب السياسي على المشروع يحال إلى اللجنة الدائمة للمكتـب السياسي للحزب .

٤- في حال مصادقة اللجنة الدائمة للمكتب السياسي على المشروع يحال إلى المجلـس الوطني لنواب الشعب للمصادقة عليه .

تاسعاً: العامل الاقتصادي :

إن دخول الدول في نطاق الاقتصاد العالمي أدخل معه عوامل جديدة للتأثير والسـيطرة وفرض قيوداً إضافية على سياسات الدول الخارجية ، فالسياسة الخارجية تبقى مقيدة أكثر مـا

---

(1) النجم الجديد ، ١٩٩٩، مرجع سابق ، ص٨٨.

(2) تشي ون ، مرجع سابق ، ص ص ٦٨-٦٩.

(3) وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص١٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكون بمصالحها الاقتصادية داخليا وخارجيا ، فللعامل الاقتصادي المقام الأول في تشكيل اتجاهات الدول في علاقاتها الخارجية [١].

وقد أصبح العامل الاقتصادي منذ البدء بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي داخل الصين من العوامل الرئيسية المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية الصينية، حيث أصبح تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من الأهداف الجوهرية في إطار السياسة الخارجية الصينية الأمر الذي دفع الصين نحو تدعيم علاقاتها التجارية مع جيرانها وتخفيف حدة التوترات الإقليمية في محيطها الإقليمي لتدعيم إصلاحاتها الاقتصادية، وفي مقابل دور العامل الاقتصادي في تحقيق التعاون الدولي إلا أنه عامل مهم في إثارة النزاعات الدولية بسبب المنافسة الاقتصادية على الأسواق الخارجية لتصريف إنتاج الدول الفائض والسعي للسيطرة على مصادر المواد الأولية[٢].

فالبعد الاقتصادي يتحكم في سياسة الصين الخارجية تجاه دول العالم، فعلاقة الصين بالولايات المتحدة على قدر كبير من الأهمية الاقتصادية وهي مرتبطة بالنمو الاقتصادي في الصين على اعتبار أن السوق الأمريكية من أكبر الأسواق للصادرات الصينية، حيث أنها تستوعب ٣٥% من الصادرات الصينية هذا إذا علمنا أن نمو الصين الاقتصادي مرتبط بتجارتها الخارجية، حيث أنها تشكل جزءاً كبيراً من إنتاجها الوطني[٣].

وبالمقابل فإن السوق الصينية المتنامية محل اهتمام الشركات الأمريكية، فبعد أن كانت قيمة الواردات الصينية عام ١٩٩٠ تقدر بحوالي (٥٢,٥) مليار دولار، نجد أن تلك القيمة ارتفعت إلى حوالي (١١٤,٦) مليار دولار[٤]، وحسب تنبؤات المصرف العالمي ستبلغ قيمة الواردات الصينية عام ٢٠٠٢ إلى حوالي (٦٣٩) مليار دولار[٥].

---

(1) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص١٥٦.

(2) دانيال كولار ، مرجع سابق، ص٣٧.

(٣) هناء عبيد، العلاقات الأمريكية الصينية : صراع حضاري أم تجاري، السياسة الدولية ، العدد (١٢١) ، يوليو ١٩٩٥ ، ص١٨٥.

(٤) توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا. المثلث الاستراتيجي: الصين – اليابان – الولايات المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص٥٠.

(٥) هاني إلياس وخضر الحديثي، مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي، شؤون الأوسط، العدد (٨٩)، نوفمبر ١٩٩٩، ص٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى أساس ذلك استوعبت السوق الصينية ١٩% من الصادرات الأمريكية عام ١٩٩٢ و١٧% عام ١٩٩٣[١]، وقد أشار الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) أن تنامي السوق الصينية يوفر للولايات المتحدة كل سنة آلاف فرص العمل[٢]، ونشير هنا أن أكثر من (٤٠٠) ألف وظيفة في الولايات المتحدة مرتبطة بتجارة الولايات المتحدة مع الصين[٣].

وباعتبار الصين قوة نووية وقوة إقليمية كبرى فهي تكتسب أهمية في المجال الأمني في شرق وجنوب شرق آسيا بالنسبة للولايات المتحدة، ولذلك تحاول الولايات المتحدة الحصول على تنازلات من الصين من الناحية الاقتصادية بفتح أسواقها أمام المزيد من السلع والخدمات الأمريكية وذلك بإعاقة انضمامها لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، ومن الناحية الاستراتيجية الأمنية تحاول الولايات المتحدة الحصول على تعهد من الصين بالحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الصينية وانتشار التكنولوجيا النووية مقابل عدم وضع العراقيل أمام صادراتها للسوق الأمريكية، ذلك أن الصادرات الصينية للولايات المتحدة تستأثر بنسبة ٨١,٧% من قيمة التبادل التجاري فيما بينهم[٤]، وغالباً ما يتم تغليب المصالح الاقتصادية المتبادلة على الخلافات القائمة فيما بينهم، حتى أنها تنتهي بتسوية جزئية بين الطرفين للحفاظ على المصالح الاقتصادية المتبادلة لكل منهما[٥].

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

عاشراً: النظام الدولي:

إن النظام الدولي هو " نتاج لأنماط من التفاعلات يمكن رصدها بين العديد من الوحدات السياسية التي يتشكل منها ، وبمعنى آخر يجسد تلك الأنماط السلوكية الناجمة عن عملية التفاعل بين تلك الوحدات ، وأن هذه الوحدات بحكم علاقات التأثير بينها تدخل في تفاعلات بدرجة وانتظام كافيين تسمح بالحديث عن بنية لتلك العلاقات ، فالنظام هو محصلة لسلوك الوحدات الذي غالبا ما يكون محكوما بالكيفية التي يتم بها توزيع مصادر القوة والنفوذ، وما يمكن أن يترتب عليها من تأثير في صياغة أنماط السلوك الدولي " [٦].

---

(١) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص١٥١.

(٢) مصطفى الحمارنة، العرب في الاستراتيجيات العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤، ص٣٥٦.

(٣) دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا، مرجع سابق، ص٣٧.

(٤) توماس ويلبورن، مرجع سابق، ص ص ٥٠-٥١.

(٥) نفس المرجع، ص٢١.

(6) عبد القادر محمد فهمي ، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن الالتزام بالقواعد والأنماط السلوكية الناجمة عن تفاعلات القوى يتم بدافع حماية مصالح الدولة في حسابات المكسب والخسارة وتقدير لحجم المخاطر التي قد تترتب على عدم مراعاة هذه القواعد السلوكية، وعلى هذا الأساس فالتمرد على تلك الأنماط السلوكية وارد بحسب التغير في اعتبارات القوة والمكسب والخسارة [١].

ونتيجة الاختلال في توزيع القوة بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ لصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، فقد انهار النظام الدولي الذي نشأ قبل الحرب العالمية الثانية لينشأ نظام دولي جديد عكس التغيرات التي حدثت على توزيع القوة، وعلى أساس ذلك انتظمت العلاقات الدولية وفق قواعد وأنماط سلوكية تضمنت احتكار القرار السياسي والاقتصادي والعسكري من جانب القطبين الأمريكي والسوفيتي التي تركزت مصادر القوة لديهما ، كما أنه بظهور الأسلحة النووية في تفاعلات القوة استند النظام الدولي على توازن الرعب النووي[٢] .

وقد ارتكز نظام ثنائي القطبية على ثلاثة مبادئ هي [٣]:

أ- الردع النووي كأداة نهائية لتنظيم العلاقة بين الشرق والغرب ففي الخمسينات هددت الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة النووية ضد الصين وكوريا، وقد كان للردع النووي دور بارز في الحد من تحركات القطبين الأمريكي والسوفيتي.

ب- تغلب العامل السياسي الاستراتيجي على الضرورات الاقتصادية في مجال تنظيم العلاقات بين الدول ، فالتقارب الصيني – الأمريكي عام ١٩٧٢ يؤيد فكرة أن القطبية الثلاثية من الناحية الاستراتيجية (واشنطن – موسكو- بكين) أكثر أهمية من وجود قطبية ثلاثية على الصعيد الاقتصادي تكون اليابان طرفا فيه ، بالإضافة إلى ما أظهرته القوى المسيطرة في كل من الكتلتين من مقدرة واستعداد لقبول بعض التضحيات الاقتصادية باسم الضرورات السياسية والأمنية .

---

(1) ممدوح محمود مصطفى ، مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية والنمطية ، الطبعة الأولى ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٨، ص٣٠.

(2) مجدي عمر ، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٥، ص ص ٢٣-٢٤.

(3) زكي العايدي وآخرون ، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد ، ترجمة سوزان خليل ، الطبعة الأولى، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤، ص ص ١٥-١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ- خضوع الصراعات الدائرة في الأطراف لصراعات المركز وتؤكد حروب الوكالة مثل ذلك المبدأ في ظل ذلك النظام الدولي، فلما كانت الحروب المباشرة بين أقطاب النظام الدولي مستبعدة بسبب الطبيعة التدميرية المتبادلة لمثل تلك الحروب بسبب امتلاكهم للأسلحة النووية لذلك نجد أن الصراع بين أقطاب النظام الدولي في تلك المرحلة انعكس على الصراع الدائر بين الدول الصغرى، ومن الجدير بالذكر أن الصراع الصيني – السوفيتي انعكس على الصراع الفيتنامي – الكمبودي .

ونتيجة لاشتداد الصراع الصيني – السوفيتي فقد أصبح هذا العامل من العوامل المحددة للسياسة الخارجية الصينية ، فقد أصبح التضاد الصيني للاتحاد السوفيتي هو المبدأ الذي استند عليه موقف القيادة الصينية من جميع القضايا الدولية على حساب المبادئ الأيديولوجية[١]، فعندما نشبت ثورة مسلحة في زائير للإطاحة بالنظام الحاكم الموالي للغرب حصل الثوار الزائريين على الدعم السوفيتي ، وقد جاء الموقف الصيني مؤيداً للحكومة القائمة على الرغم من أن مثل ذلك الموقف يتعارض مع مبادئ سياستها الخارجية[٢].

كما أنه بعد أن عقد الاتحاد السوفيتي معاهدة للصداقة والتعاون مع العراق اندفعت الصين لتوقيع معاهدة للصداقة والتعاون مع إيران، حيث كانت تعتبر من أبرز الدول الموالية للغرب في جنوب غرب آسيا في تلك الفترة[٣].

كما أن التوجس الصيني من التهديد العسكري السوفيتي وصورة الاتحاد السوفيتي كعدو في تصور القادة الصينيين ، كان السبب وراء دخول الصين في معظم التحالفات الاستراتيجية في آسيا[٤]، فالتحالف الصيني – الباكستاني من التحالفات التي قامت على ذلك الأساس فتخوف القادة الصينيين من قيام الاتحاد السوفيتي بتطويق وحصار الصين من الجانب الغربي دفع الصين لدعم باكستان وتدعيم تحالفها معها لا سيما بعد تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩، كما أن تقارب الصين مع الولايات المتحدة في أوائل السبعينات كان نابعاً من تخوف القادة الصينيين من الأهداف التوسعية للاتحاد السوفيتي في آسيا.

---

(1) محمود عبد المنعم مرتضى ، المراحل الخمس للعلاقات الصينية – السوفيتية (١٩٤٩-١٩٨٤) ، السياسة الدولية ، العدد (٧٨) ، أكتوبر ١٩٨٤، ص٦٠.

(2) صلاح هادي علوان، مرجع سابق، ص٧٨.

(3) صباح محمود محمد ، الصين : دراسة في الجيوبولتك، مرجع سابق ، ص١٣.

(4) توماس ويلبورن ، مرجع سابق، ص١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فبسبب الدعم الأمريكي لباكستان التي كانت عضواً في أحلافها العسكرية مثل حلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا ونتيجة رفض الهند الدخول في تلك الأحلاف بسبب عضوية باكستان فيها، لذلك فضلت الهند التقارب مع الاتحاد السوفيتي لمواجهة التهديدات الصينية حيث شكلت الصين عاملاً رئيسياً في معادلة الصداقة الهندية – السوفيتية [١]، ومن الجدير ذكره أن الصراع الصيني – الهندي تعود جذوره إلى عام ١٩٥٠ عندما قامت القوات الصينية باجتياح منطقة التبت التي أحدثت توترا في العلاقات الصينية – الهندية ، وعلى الرغم من أن حدة التوتر قد خفت في العلاقات الصينية – الهندية بتوقيع اتفاق النقاط الخمس (البنشاشيللا) للتعايش السلمي بين البلدين والذي تضمن تسوية مسألة التبت وقبول الهند الوضع القائم بها، إلا أن العلاقات الصينية – الهندية عادت للتوتر عام ١٩٥٩ بسبب الخلافات الحدودية، حيث قامت الدوريات الصينية عام ١٩٥٩ على حدود كلتا الدولتين بقتل تسعة جنود هنود عند ممر كونجا (Kongk pass) ، واستمر التوتر الحدودي حتى بدأ الهجوم الصيني المكثف على الحدود الهندية عام ١٩٦٢ معلنا بداية حرب الحدود بين الدولتين، حتى قبلت الصين وقف إطلاق النار من كلا الجانبين بعد أن حققت الصين بعض المكاسب الإقليمية في الأراضي الهندية[٢].

وقد عملت الصين على تحسين علاقاتها مع الهند للحيلولة دون أن يؤدي عدائها مع الهند إلى تدعيم التحالف الهندي مع الاتحاد السوفيتي ، حيث سعت الصين إلى تنمية التفاهم مع الهند لخلق نوع من التوازن في العلاقات المضطردة بين الهند والاتحاد السوفيتي ، فلقد طلبت الصين عام ١٩٨٠ من الهند تنحية مسألة الحدود بين البلدين جانبا والسعي لإيجاد روح جديدة لبناء التفاهم وتنمية العلاقات بين البلدين[٣].

ونتيجة للتقارب الهندي – السوفيتي فقد حصل تقارب صيني – باكستاني لاسيما وأن باكستان بحاجة لدعم دولة كبرى كالصين في آسيا لمواجهة التهديدات الهندية بسبب الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير، بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية لباكستان للصين حيث أن موقع باكستان يمنع الاتحاد السوفيتي من الوصول للمحيط الهندي وإحكام تطويق الصين، وكان لتدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩ دوراً كبيراً في ازدياد أهمية باكستان الاستراتيجية ، بعد أن أصبحت العثرة الوحيدة في طريق الاتحاد السوفيتي للوصول للمحيط

---

(1) محمد فضة ، التدخل السوفيتي في أفغانستان ، شقير وعكشة ، نشر بدعم من الجامعة الأردنية ، عمان،١٩٨٦، ص٧٠.

(2) مصطفى الفقى، العلاقات الهندية – الصينية...الجذور والآفاق، السياسة الدولية، العدد (٧٢)، إبريل ١٩٨٣، ص١٧٣.

(3) نفس المرجع، ص ص١٧٥-١٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهندي والاتصال بحلفائه في الهند وفيتنام ، وبالتالي إحكام تطويق الصين من جميع الجهات[١].

لذلك نستطيع أن نتفهم سبب تجاهل الصين للاتهامات الأمريكية المتكررة بشأن قيام الصين بمساعدة باكستان في تطوير برنامجها النووي ، حيث أن تطوير القدرة النووية الباكستانية سيخلق توازنا استراتيجيا بين الهند وباكستان ، ويمكن باكستان من حماية أمنها الوطني في وجه التهديدات الهندية والسوفيتية[٢].

كما لعبت وحدة المصالح الصينية والأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي على حدوث تقارب صيني – أمريكي في عام ١٩٧٢، وذلك في محاولة لخلق جبهة عالمية للوقوف ضد التوسع السوفيتي[٣]، كما أن الصين سارعت بالتقارب مع اليابان وإقامة علاقات دبلوماسية معها عام ١٩٧٢، بعد ظهور بوادر لتقارب ياباني – سوفيتي بهدف إبعاد اليابان عن النفوذ السوفيتي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(1) محمد فضة ، التدخل السوفيتي في أفغانستان ، مرجع سابق ، ص ص٦٩-٧٠.

(2) سعيد اللاوندي ، القرن الحادي والعشرون . هل يكون أمريكيا ؟، نهضة مصر ، القاهرة ،٢٠٠٠، ص١٦٥.

(3) صلاح هادي علوان ، مرجع سابق ، ص٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

أهداف السياسة الخارجية الصينية

تم تصنيف أهداف السياسة الخارجية إلى ثلاثة فئات هي [١]:

١- الأهداف المحورية المتعلقة بوجود النظام والدولة ذاتها.

٢- الأهداف المتوسطة المتعلقة بإيجاد نفوذ سياسي للدولة على صعيد علاقاتها الخارجية.

٣- الأهداف البعيدة المتعلقة بتصور الدولة لمحيطها ولبنية النظام الدولي .

ويمكن على أساس ذلك تحديد بعض من أهداف السياسة الخارجية الصينية:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

أولاً: حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن الوطني:

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ حظيت مسألة الأمن الوطني للصين بالأولوية المطلقة في سياستها الخارجية ، فقد رأى القادة الصينيين أنهم محاطون بالأعداء ، ولذلك ركزت السياسة الخارجية الصينية على توفير الأمن لحدودها ، ونتيجة لذلك فقد كانت القوة لمسلحة هي العامل المركزي في تنفيذ أهدافهم وبناء دولتهم[٢]، مما أدى إلى سيطرة أسلوب الحرب المكشوفة على السياسة الخارجية الصينية والتي ظهرت بوضوح في كوريا الشمالية عام ١٩٥٠ وفيتنام عام ١٩٧٩[٣].

فقد واجهت القوات الصينية قوات هيئة الأمم المتحدة التي كانت بالأساس قوات أمريكية في الحرب الكورية عام ١٩٥٠ بعد أن شعر القادة الصينيين بالخطر من اقتراب القوات الأمريكية من حدودها الوطنية، فكان على الصين تأمين حدودها وذلك بإدخال كوريا الشمالية في منطقة النفوذ الصينية مما دفع القوات الصينية لمواجهة أقوى قوة في العالم في الحرب

---

(1) ناصيف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص١٧٥.

(2) محمد فضة ، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ص٤٦-٩١.

(3) عبد الله حسن الجوجو ، الأنظمة السياسية المعاصرة : دراسة مقارنة، الطبعة الأولى ، الجامعة المفتوحة، طرابلس (ليبيا) ،١٩٩٦، ص٢٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكورية ، وتم عقد هدنة عام ١٩٥٣ بين كوريا الشمالية التي تدعمها الصين وكوريا الجنوبية التي تدعمها الولايات المتحدة [١].

كما أن تهديد الولايات المتحدة للصين بضربها بالأسلحة النووية في الحرب الكورية[٢]، وقيام الولايات المتحدة عام ١٩٥٨ بوضع صواريخ تحمل رؤوس نووية في تايوان والتي شكلت تهديدا مباشرا لأمن جمهورية الصين الشعبية ، دفع الصين لامتلاك الأسلحة النووية لحماية أمنها الوطني ضد التهديدات الخارجية[٣] .

ثانياً: تقلد دور قيادي في منطقتها الإقليمية:

عملت الصين على إبعاد النفوذ الأمريكي والسوفيتي من منطقتها الإقليمية ، لأنها تهدد طموح الصين في أن تكون الدولة الكبرى في منطقتها الإقليمية [٤]، فما كان دعم الصين للحركات الثورية في الهند الصينية (فيتنام – لاوس – كمبوديا) ضد الأنظمة الموالية للولايات المتحدة، والصراع الصيني – الفيتنامي إلا تأكيداً لتلك السياسة[٥].

فقد شكل الصراع الصيني – الفيتنامي رد الصين الطبيعي لتزايد النفوذ السوفيتي في منطقة الهند الصينية ، فانتهاج فيتنام الشمالية (هانوي) للخط السوفيتي وتوقيعها معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٨ وكذلك انضمامها لمجلس الكوميكون بقيادة موسكو في نفس العام، بالإضافة إلى ابتعاد فيتنام عن الخط الصيني من خلال معارضة الصين للمفاوضات الفيتنامية مع الولايات المتحدة في باريس من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٣ واتباعها سياسة التمييز والاضطهاد ضد الأقلية الصينية المقيمة على أراضيها وإجبار أعداد كبيرة منهم للهجرة إلى الصين، قد أدى إلى توتر العلاقات الصينية – الفيتنامية ودفع جمهورية الصين الشعبية لقطع معوناتها الاقتصادية وسحب خبرائها من هانوي عام ١٩٧٨[٦].

---

(1) هاشم بهبهاني ، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (١٩٥٥-١٩٧٥) ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٤، ص٩.

(2) صباح محمود محمد ، الصين : دراسة في الجيوبولتك، مرجع سابق ، ص١٢.

(3) راشد البراوي ، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى ، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٧٢، ص٣٢٣.

(4) عبد الله حسن الجوجو ، مرجع سابق ، ص٢٤٩.

(5) محمد فضة ، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث ، مرجع سابق ، ص٣٣.

(6) أحمد فارس عبد المنعم ، المواجهات العسكرية الشيوعية في الهند الصينية ، السياسة الدولية ، العدد (٥٦)، إبريل ١٩٧٩، ص ص ١٢٥-١٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك أدى قيام القوات الفيتنامية بمساعدة قوات الجبهة القومية للإنقاذ الوطني لكمبوديا بزعامة (هنج سامرين) الموالية لهانوي بإسقاط حكومة بول بوت (الخمير الحمر) الموالية لبكين في نهاية عام ١٩٧٨، وقيام حكومة هنج سامرين الجديدة في (بنوم بنه) بالإسراع بتوقيع معاهدة صداقة وتعاون مع فيتنام والاتحاد السوفيتي ، أن دفع الصين لإصدار بيان رسمي اتهمت فيه فيتنام بشن الحرب على كمبوديا وغزو أراضيها وذلك لخدمة الأهداف السوفيتية التوسعية في جنوب شرق آسيا ، وأكد البيان على مساندة جمهورية الصين الشعبية لحكومة بول بوت المنهارة[١].

وفي عام ١٩٧٩ قامت القوات الصينية بغزو الأراضي الشمالية لفيتنام لإجبار فيتنام على سحب قواتها من كمبوديا ، وقد أكد (تنج هسياو بنج) نائب رئيس الوزراء الصيني أن هدف الحملة العسكرية على الأراضي الشمالية لفيتنام هو لكبح النفوذ السوفيتي في جنوب شرق آسيا[٢]، فقد نظرت الصين للتحرك الفيتنامي في كمبوديا على أنه تحرك سوفيتي من خلال فيتنام للسيطرة على منطقة الهند الصينية لحصار وتطويق الصين .

وكانت الصين في سياستها الخارجية قد اهتمت بمنظمة التضامن الآسيوي الأفريقي ، وسعت لتوسيع نفوذها في تلك المنظمة وحاولت بشتى الطرق إبعاد النفوذ السوفيتي عنها ، لكي تصبح قسما من الجبهة المتحدة بقيادة الصين لمواجهة النفوذ الأمريكي والسوفيتي في العالم[٣].

ثالثاً: المحافظة على وحدة الأراضي الصينية:

لقد تعهد (ماوتسي تونغ) قبل وفاته بأن تكون إعادة توحيد الأراضي الصينية بشكل سلمي، والاتفاق الصيني – البريطاني عام ١٩٨٤ الذي جاء بعد مفاوضات شاقة بين الجانبين والذي أدى إلى عودة (هونج كونج) إلى الصين الشعبية ، دليل على ثبات السياسة الخارجية الصينية اتجاه الحفاظ على وحدة أراضيها وإعادة توحيدها سلميا ، كما أن موقف الصين من إعادة توحيد تايوان والذي لم تبدي فيه القيادة الصينية أي نوع من التنازل دليل آخر على أن المحافظة على وحدة الأراضي الصينية هي من ثوابت السياسة الخارجية الصينية التي لا تقبل المساومة بأي حال من الأحوال[٤].

---

(1) أحمد فارس عبد المنعم، المواجهات العسكرية الشيوعية في الهند الصينية ، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(2) نفس المرجع، ص ص ١٢٥-١٢٦.

(3) محمد فضة ، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث ، مرجع سابق ، ص٧١.

(٤) وليد عبد الناصر، ماذا بقى من تأثير ماو في صين اليوم؟، السياسة الدولية، العدد (١٣٢)، إبريل ١٩٩٨، ص ص ٨٥-٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عملت الصين على تقوية علاقاتها التجارية مع كل من هونج كونج* وتايوان للتمهيد لإعادة توحيدها سلميا، فبعد أن كانت التجارة البينية ما بين الصين وهونج كونج حوالي(٢،٢) مليار دولار عام ١٩٧٩ ارتفعت عام ١٩٩٢ لتصل إلى (٨٠) مليار دولار[١]، وبحلول عام ١٩٩٥ أصبحت الصين أهم أسواق الصادرات التايوانية، وقد حلت الصين بذلك محل الولايات المتحدة لتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

* عادت هونج كونج للسيادة الصينية فعليا عام ١٩٩٧.

(١) محمد إبراهيم الدسوقي، رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين، السياسة الدولية، العدد (١١٢) إبريل ١٩٩٣، ص١٥٤.

(٢) وي وي زانج، مرجع سابق، ص٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

أثر التحولات الداخلية والدولية على السياسة الخارجية الصينية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

انعكاس الإصلاح الاقتصادي على البيئة الداخلية

أولا : تطور النظام الاقتصادي الصيني :

إن دخول الرأسمالية الأجنبية للصين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كما ذكرنا سابقا، أدى إلى تحطم الاقتصاد الزراعي التقليدي وبدأ ظهور الاقتصاد الصناعي الجديد والاقتصاد التجاري[١].

١- القطاع الزراعي :

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية تم العمل بقانون الإصلاح الزراعي*، ومنذ عام ١٩٥٣ بدأت الصين التحول الاشتراكي في الزراعة حيث تم إنشاء التعاونيات الزراعية ، وفي عام ١٩٥٥ أصدرت الحكومة الصينية قرار حول تعميم التعاونيات الزراعية حيث أصبحت الأرض ملكية جماعية ، وبنهاية عام ١٩٥٨ تم تأسيس الكومونات الشعبية على أساس ضم التعاونيات الزراعية في كافة أنحاء البلاد ، وحتى عام ١٩٨٠ بلغ عدد الكومونات الشعبية في الصين (٥٤) ألف كومونة شعبية ، انضم إليها (٨٠٠) مليون نسمة[٢].

وقد أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى زيادة الإنتاج الزراعي زيادة ملحوظة ، حيث ازداد معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي بنسبة ١٠,٨% في الفترة (١٩٨١-١٩٨٥) [٣]، وجدول رقم (١) يبين زيادة المنتجات الزراعية الرئيسية حتى عام ١٩٩٨.

جدول رقم (١)

---

(1) وو بن ، الصينيون المعاصرون ، ترجمة عبد العزيز حمدي ، الجزء الأول ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٦، ص١٧٧.

* قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية كان ١٠% من السكان يملكون ٧٠% من الأراضي و٩٠% من السكان يملكون ٣٠% من الأراضي . انظر :

عبد السلام الأدهمي، الصين الجديدة في ظل الاشتراكية، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٤، ص٨٠.

(2) صباح محمود محمد، الاقتصاد الصيني، الجزء الثاني، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٤، من ص١ إلى ص٣.

(3) سعد محمد عثمان وسامرة نعمة الثامر ، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وآفاق تطوره المستقبلية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيان زيادة المنتجات الزراعية الرئيسية

النوع	الوحدة	١٩٤٩	١٩٧٨	١٩٩٨
الحبوب	١٠ آلاف طن	١١٣١٨	٣٠٤٧٧	٤٩٠٠٠
القطن	١٠ آلاف طن	٤٤,٤	٢١٦,٧	٤٥٠,١
المحاصيل الزيتية	١٠ آلاف طن	٢٥٦,٤	٥٢١,٨	٢٣١٣,٩
قصب السكر	١٠ آلاف طن	٢٦٤,٢	٢١١١,٦	٨٣٤٣,٠
الشمندر	١٠ آلاف طن	١٩,١	٢٧٠,٢	١٤٤٧,٠
التبغ المجفف	١٠ آلاف طن	٤,٣	١٠٥,٢	٢٠٨,٨
شرانق دود القز	١٠ آلاف طن	٣,١	١٧,٣	٥٤,٨
الشاي	١٠ آلاف طن	٤,١	٢٦,٨	٦٦,٥
الفواكه	١٠ آلاف طن	١٢٠,٠	٦٥٧,٠	٥٤٥٢,٩
اللحوم	١٠ آلاف طن	٢٢٠,٠	٨٥٦,٣	٤٣٥٥,٠
المنتجات المائية	١٠ آلاف طن	٤٥	٤٦٦	٣٩٠٦

المصدر :النجم الجديد ،١٩٩٩، مرجع سابق ، ص١١٩.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

٢- القطاع الصناعي :

قبل عام ١٩٤٩ كانت الصناعة تشكل نسبة ضئيلة في الاقتصاد الوطني ، إلا أنه بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية شهدت الصناعة نموا وتطورا ملحوظا ، فبعد أن شكلت قيمة الإنتاج الصناعي عام ١٩٤٩ حوالي ٣٠% من مجمل قيمة الإنتاج الاقتصادي الوطني، نجدها في عام ١٩٨٠ ارتفعت إلى ٧٥%[١].

أي نجد أن الصناعة في الصين بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية أصبحت تحتل مكانة رئيسية في الاقتصاد الوطني كله ، حتى تجاوزت قيمة الإنتاج الصناعي قيمة الإنتاج الزراعي وتفوقت عليه بدرجة كبيرة[٢]، ونشير هنا أن التطور الملحوظ في مجال الإنتاج الصناعي عائد لاهتمام حكومة الصين الشعبية بتطوير هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد الصيني ، ففي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٨٠ شكلت استثمارات البناء الصناعي ٨٥,٩% من مجموع استثمارات البناء الأساسية في الصين[٣]، وبعد الإصلاحات

(1) صباح محمود محمد ، الاقتصاد الصيني ، ج٢، مرجع سابق ، ص ص٤-٥.
(2) وو بن، ج٢، مرجع سابق ، ص٢٠٥.
(3) صباح محمود محمد ، الاقتصاد الصيني ، ج٢، مرجع سابق ، ص٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية حقق قطاع الصناعة نسب نمو مرتفعة وصلت إلى ٢٥,٥%[1]، وجدول رقم (٢) يبين زيادة المنتجات الصناعية الرئيسية حتى عام ١٩٩٨.

جدول رقم (٢)

جدول زيادة المنتجات الصناعية الرئيسية

النوع	الوحدة	١٩٥٢	١٩٧٨	١٩٩٨
الفحم الخام	١٠٠ مليون طن	٠,٦٦	٦,١٨	١٢,٥٠
النفط الخام	١٠ آلاف طن	٤٤	١٠٤٠٥	١٦١٠٠
الطاقة الكهربائية	١٠٠ مليون كيلوواط/ ساعة	٧٣	٢٥٦٦	١١٦٧٠
الفولاذ	١٠ آلاف طن	١٣٥	٣١٧٨	١١٥٥٩
الأسمنت	١٠ آلاف طن	٢٨٦	٦٥٢٤	٥٣٦٠٠
الجرارات	١٠ آلاف	–	١١,٣٥	٦,٧٨
السيارات	١٠ آلاف	–	١٤,٩١	١٦٣
التلفزيونات الملونة	١٠ آلاف	–	٠,٣٨	٣٤٩٧,٠٠
الألياف الكيماوية	١٠ آلاف طن	–	٢٨,٤٦	٥١٠,٠٠
الغزل	١٠ آلاف طن	٦٥,٦	٢٣٨,٢	٥٤٢,٠
الأقمشة	١٠٠ مليون متر	٣٨,٣	١١٠,٣	٢٤١,٠
السكر	١٠ آلاف طن	٤٥	٢٢٧	٨٢٦
حامض الكبريتيك	١٠ آلاف طن	١٩	٦٦١	٢١٧١
الأسمدة الزراعية الكيماوية	١٠ آلاف طن	٣,٩	٨٦٩,٣	٣٠١٠,٠
المبيدات الزراعية الكيماوية	١٠ آلاف طن	٠,٢	٥٣,٣	٥٥,٩
الدوائر المتكاملة	١٠٠ مليون	–	–	٢٧,٠١
السنترالات بالتحكم المبرمج	١٠ آلاف سلك	–	–	٤٢١٩,٩
أجهزة الاتصالات المنقولة	١٠ آلاف	–	–	٢٢١٥,٢
الميكروكمبيوترية الإلكترونية	١٠ آلاف	–	–	٢٩١,٤

المصدر : النجم الجديد ، ١٩٩٩، مرجع سابق ، ص١٢٥.

فقد نجحت سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي في جذب الاستثمارات الأجنبية ، حيث استطاعت الصين أن تجتذب ٤٠% من الاستثمارات الأجنبية الموجهة للدول

(1) وسام محمد فؤاد ، الإشكاليات الاجتماعية والسياسية في الصين ، السياسة الدولية ، العدد (١٣٢) ، إبريل ١٩٩٨، ص٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النامية[1]، وجدول رقم (٣) يبين مقدار الاستثمار الأجنبي في الصين للفترة من ١٩٨٤-١٩٩٧.

جدول رقم (٣)

مقدار الاستثمار الأجنبي في الصين للفترة من ١٩٨٤-١٩٩٧

السنة	مقدار الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)
١٩٨٤	١٢٥٨
١٩٨٦	١٨٧٤
١٩٨٨	٣١٩٣
١٩٩٠	٣٤٨٧
١٩٩١	٤٣٧٠
١٩٩٢	١١١٥٦
١٩٩٣	٢٧٥١٥
١٩٩٤	٣٣٧٨٧
١٩٩٥	٣٥٨٤٩
١٩٩٦	٤٠٨٠٠
١٩٩٧	٤٥٣٠٠

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المصدر : سعد محمد عثمان وسامرة نعمة الثامر ، مرجع سابق ، ص١٤٤.

ولما كانت الاستثمارات الأجنبية موجهة للصناعة بشكل أساسي ، فلا عجب أن يتطور القطاع الصناعي بنسب مرتفعة جدا ، وجدول رقم (٤) يبين توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر قطاعيا عام ١٩٩٢.

(1) وي وي زانج ، مرجع سابق ، ص٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤)

هيكل توزيع الاستثمار الخارجي المباشر قطاعياً عام ١٩٩٢

القطاع	%
الزراعة ، الغابات والصيد	١,٢
الصناعة	٥٦,٢
البناء	٣,٢
النقل	٢,٦
التجارة والخدمات	٢,٥
العقارات	٣١,١
الصحة ، الرياضة	٠,٧
التعليم ، الفنون	٠,٢
البحوث العلمية ، الخدمات الفنية	٠,١
المال والبنوك	-
أخرى	٢,٢
الجملة	١٠٠,٠

المصدر : نيفين شفيق عزوز ، التحولات العالمية واتجاهات الاستثمار الأجنبي في آسيا ، في كتاب آسيا والتحولات العالمية ، تحرير محمد السيد سليم ، مركز الدراسات الآسيوية (جامعة القاهرة) ، الجيزة ،١٩٩٨، ص٣٠٤.

وقد انعكس التطور في الإنتاج الصناعي على الصادرات الصينية ، فبعد أن كانت صادرات الصين قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية تتشكل في الأساس من المنتجات الزراعية ومنتجات الصناعة الخفيفة ، نجد أنه في عام ١٩٤٩ بدأت المنتجات الصناعية تحتل نسب متنامية في الصادرات الصينية ، ففي عام ١٩٥٢ شكلت صادرات الصين من المنتجات الصناعية حوالي ١٧,٩% من مجمل الصادرات الصينية ، وفي عام ١٩٨٠ شكلت ٥١,٨% من مجمل صادرات الصين[١]، وفي عام ١٩٩٥ شكلت ٨٥%[٢].

(1) تشي ون ، مرجع سابق ، ص١٦٠.

(2) بسام العسلي، الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم، مركز الدراسات العسكرية، دمشق،١٩٩٩، ص٢٧٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : الإصلاح الاقتصادي في الصين :

انتهجت الصين في أوائل الخمسينات على الصعيد الاقتصادي النهج الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي للاقتصاد ، وعلى الرغم مما حققه الاقتصاد الصيني من إنجازات إلا أنه تميز بعدم الكفاءة وتبديد الموارد البشرية والطبيعية وبطؤ التقدم التقني وانخفاض الروح المعنوية لدى الطبقة العاملة ، ونتيجة توتر العلاقات مع الاتحاد السوفيتي فقد امتازت السياسة الاقتصادية في عهد (ماوتسي تونغ) بإعطاء الأولوية للاعتبارات السياسية والانغلاق على الذات مما أدى إلى تخلف الاقتصاد الصيني ، ولما كان (ماوتسي تونغ) يؤمن بحتمية اندلاع حرب عالمية شاملة فقد عبأ الموارد الوطنية للدفاع ووضع الهيكل الاقتصادي في حالة تأهب للحرب[١].

إلا أن وفاة (ماوتسي تونغ) وانتصار (دينغ شياو بنغ) على تيار المتشددين (عصابة الأربعة) التي تزعمتهم أرمله ماو ، تم تحويل الأولوية عن السياسة إلى الاقتصاد وتم العمل على تحديث الاقتصاد الصيني عن طريق برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسة الانفتاح من أجل إعادة ثقة الجماهير بالقيادة الجديدة الحاكمة بعد أن خلف (ماوتسي تونغ) وراءه اقتصادا متخلفا ، مما جعل الشعب الصيني يفقد ثقته بالحزب الشيوعي الصيني [٢].

كما أن القيادة الصينية الجديدة في عهد (دينغ شياو بنغ) رأت أن بناء قاعدة اقتصادية قائمة على أساس التكنولوجيا والتقنية المتقدمة هي السبيل الوحيد حتى يكون لها دور مؤثر في منظومة العلاقات الدولية والنظام الدولي ، من هنا ركزت برامج الإصلاح الاقتصادي على الانفتاح على العالم الخارجي لجلب التكنولوجيا والتقنية من الدول المتقدمة ، وبهذا تأثرت السياسة الخارجية الصينية بالمعطيات الجديدة في السياسة الداخلية.

وقد بدأ الإصلاح الاقتصادي في الصين رسميا عام ١٩٧٨ عندما تقرر إصلاح النظام الاقتصادي الصيني ، ومنذ عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٢ أخذ الإصلاح الاقتصادي مفهوم التحول إلى الاقتصاد السلعي المخطط، وهو اقتصاد تقوم فيه آليات السوق بأداء دور مكمل في ظل التخطيط المركزي ، إلا أن مفهوم الإصلاح الاقتصادي تطور ليعني الاقتصاد التي تكون

---

(1) وي وي زانج، مرجع سابق ، ص٩.

(2) سوسن حسين ، الصين الشعبية ورياح التغيير (ترجمات)، السياسة الدولية ، العدد (٧٨)، أكتوبر ١٩٨٤، ص ص ٢١٣-٢١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيه آليات السوق هي المحرك الأساسي لأنشطة المشروعات ، ولهذا أخذ الحزب الشيوعي الصيني بمفهوم (اقتصاد السوق الاشتراكي) عام ١٩٩٣[١].

١- الإصلاح الاقتصادي في الريف:

بدأ الإصلاح في المناطق الريفية عام ١٩٧٨ فقد حل محل الكومونات القائمة على مبدأ الجماعية في الزراعة نظام المسؤولية التعاقدية ، وفي هذا النظام بقيت الأرض ملكية عامة حيث حصلت كل أسرة فلاحية على قطعة من الأرض وأدوات الفلاحة وفق عقود مبرمة مع المسؤولين المحليين ، ويستطيع الفلاحين وفق هذا النظام الاحتفاظ بالمنتجات التي تزيد عن حصتهم المتعاقد عليها وبيعها في السوق الحرة[٢].

ونتيجة لذلك انتعشت الأسواق في الريف وتم إطلاق أسعار السوق لتكون المحدد الرئيسي لنوع وكمية المنتج الزراعي[٣]، وقد أدى ذلك إلى زيادة دخول الفلاحين والتوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية ، كما أدى ذلك النظام الجديد إلى التنوع في الإنتاج الزراعي وعدم التخصص في إنتاج الحبوب بعد تحكم قوى السوق في أسعار المنتجات الزراعية[٤]، وبتأييد الملكية الخاصة للتكنولوجيا الزراعية أصبحت حوالي ثلثي الماكينات الزراعية في الصين عام ١٩٨٢ مملوكة أو مدارة بواسطة الملكيات الصغيرة التي قسمت إليها الأرض ، الأمر الذي نجم عنه تزايد أعداد الفلاحين العاطلين عن العمل[٥].

٢- الإصلاح الاقتصادي في المدن :

لقد جاء في توصيات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٧٨ الإقلال من نفوذ اللجان الثورية في المصانع لتحل محلها سلطة المدير الواحد ومنح المديرين سلطات واسعة ، وقد كانت تهدف تلك التوصيات إلى استبعاد العناصر اليسارية المحافظة المستمرين في نشاطهم داخل المصانع[٦].

---

(1) وي وي زانج، مرجع سابق ، ص١٠.

(2) نفس المرجع ، ص١١.

(3) حنان ماهر قنديل ، تجربة الصين بعد ماو ، السياسة الدولية ، العدد (٨٩) ، يوليو ١٩٨٧، ص١١٠.

(4) سوسن حسين ، الصين الشعبية ورياح التغيير ، مرجع سابق ، ص٢١٤.

(5) حنان ماهر قنديل ، مرجع سابق ، ص١١٠.

(6) نفس المرجع، ص ١١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شكلت تلك التوصيات الأساس لوضع برنامج إصلاحي عام ١٩٨٤، هدف إلى نقل إدارة المشروعات الصناعية الحكومية من أيدي أشخاص هم مجرد منفذين للوائح الحكومية، إلى أشخاص يتمتعون باستقلال اقتصادي ويتحملون المسؤولية الكاملة عن أدائهم الاقتصادي ، حيث قرر الحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٨٤ فصل الملكية عن إدارة الإنتاج بهدف تحسين إدارة المشروعات الصناعية ، بعد استبعاد خيار الخصخصة لأسباب أيديولوجية[١]، وعلى أساس ذلك تم خرق مبدأ المساواة بين العمال ووضع نظام للحوافز والمكافآت[٢]، وأصبح معيار الكفاءة والمهارة هو المعتمد في استخدام العمال، كما أصبح معيار الربحية هو الأساس التقييمي للمؤسسات الصناعية الحكومية[٣].

كما تم إدخال نظام السعرين والتي تشمل سعر السوق المتغير والسعر الحكومي المحدد جنبا إلى جنب كمحدد لأسعار السلع ، وبعد أن كانت الدولة تتحكم في ما يقرب من (٧٠٠) سلعة حتى عام ١٩٧٩، تقلص هذا العدد حتى أوائل التسعينات إلى (٢٠) سلعة فقط، وأصبحت قوى السوق هي التي تتحكم في تسعير ٩٠% من مبيعات التجزئة في الصين [٤].

كما شجعت الصين الأقطار الأجنبية على الاستثمار المشترك بإقامة المؤسسات المختلطة في الصين ، ونتيجة لذلك أصدر المجلس الوطني لنواب الشعب عام ١٩٧٩ قانون (مؤسسات الاستثمار المشترك الصيني والأجنبي) ، وبموجب هذا القانون فإنه يسمح للشركات الأجنبية إقامة وإدارة مؤسسات مشتركة مع الشركات الصينية داخل حدود الصين بموافقة رسمية من حكومة الصين، بالإضافة إلى تشجيعها للمشروعات الخاصة[٥].

وبذلك امتازت الملكية في الصين بتواجدها على ثلاثة أنواع هي :

أ- الملكية العامة .

ب- الملكية المشتركة.

جـ- الملكية الخاصة.

---

(1) وي وي زانج ، مرجع سابق ، ص١٢.

(2) سعد محمد عثمان وسامرة نعمة الثامر ، مرجع سابق ، ص١٠٠.

(3) سوسن حسين ، الصين الشعبية ورياح التغيير ، مرجع سابق ، ص٢١٥.

(4) وي وي زانج ، مرجع سابق ، ص١٢.

(5) صباح محمود محمد ، الاقتصاد الصيني ،ج٢، مرجع سابق ، ص٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع العام في الإنتاج الصناعي من ٧٥% عام ١٩٨١ إلى ٣٣% عام ١٩٩٧[١]، ولما كان من الصعب إصلاح المشروعات الصناعية الحكومية، فقد نجح (جيانغ زيمين) في الحصول على موافقة المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي عقد عام ١٩٩٧ على برنامجه الإصلاحي، الذي يقوم على بيع النسبة الغالبة من الوحدات الصناعية المملوكة للدولة مع احتفاظ الدولة بسيطرتها على عدد من الصناعات الاستراتيجية كالحديد والصناعات العسكرية، وبموجب هذا البرنامج سيتم تخفيض عدد الوحدات الصناعية المملوكة للدولة من (١٣٠٠٠٠) وحدة إلى (٥١٢) وحدة[٢].

٣- الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:

أنشأت الصين عام ١٩٧٩ أربع مناطق اقتصادية خاصة في مقاطعتي (جوانج دونج وفوجيان)، وانتهجت في هذه المناطق سياسات تفضيلية بهدف جذب رؤوس الأموال والتقنية الأجنبية المتقدمة، وجاء اختيار الصين لهذه المناطق لبعدها عن المراكز السياسية والاقتصادية في الصين[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع المصنفات

وقد تحول إقليم (جوانج دونج) من منطقة زراعية إلى منطقة صناعية تساهم في ٨,٥% من الإنتاج الصناعي الإجمالي في الصين، ولما كانت الصناعة في ذلك الإقليم موجهة للتصدير، من هنا فإنها أصبحت بالقناة التي تضخ العملات الصعبة إلى الصين شأنها في ذلك شأن باقي الأقاليم التي شملتها سياسة الانفتاح الاقتصادي[٤].

وفي المرحلة الثانية وضعت استراتيجية التنمية الساحلية في عام ١٩٨٤، وتم إنشاء على أساس تلك الاستراتيجية (١٤) مدينة ساحلية دعيت بالمدن الساحلية المفتوحة، وسمح للسلطات المحلية بتنظيم الاستثمارات الأجنبية دون الحاجة للحصول على موافقة الحكومة المركزية في بكين، وقد هدفت القيادة الصينية من تلك الاستراتيجية نقل الصناعات الإنتاجية من الدول المتقدمة إلى مناطقها الساحلية، وذلك لامتصاص الفائض الهائل من العمالة الزراعية ولزيادة الصادرات الصينية للحصول على النقد الأجنبي الذي يوفر التمويل والتقنية لتطوير الصناعة

---

(1) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص٩١.

(2) محمد فايز فرحات، الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية، السياسة الدولية، العدد (١٣٢)، إبريل ١٩٩٨، ص٩١.

(3) وي وي زانج، مرجع سابق، ص١٤.

(4) محمد دياب، الصين: استراتيجية التنمية والتحول إلى "دولة عظمى"، شؤون الأوسط، العدد (٦٩)، فبراير ١٩٩٨، ص٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والزراعة والخدمات، ونتائج تلك الاستراتيجية توضحها انتقال ٨٠% من الصناعات الإنتاجية من (هونج كونج) إلى جنوب الصين في غضون بضع سنوات[١].

وبدأت المرحلة الثالثة عام ١٩٩٠ بقرار الحكومة إحياء مدينة شنجهاي التي تعد مركز الصين الاقتصادي والتجاري والتقني وإقامة منطقة بودونغ الجديدة (شرق شنجهاي)، والتي تتيح معاملة تفضيلية للاستثمار الأجنبي يفوق ما قدمته المناطق الاقتصادية الخاصة الأخرى، وركزت استراتيجية شنجهاي على إعطاء الأولوية للاستثمارات ذات الطبيعة التقنية ، ومنذ عام ١٩٩١ بلغ معدل النمو في شنجهاي ١٤% سنويا [٢].

وقد زادت المناطق الخاصة إلى أكثر من ألفي منطقة عام ١٩٩٢[٣]، ويعود السبب في توسيع نطاق التجربة من إقليم إلى إقليم آخر لاحتواء الخلافات العقائدية والسياسية حول الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بإثبات جدوى الإصلاحات وفوائدها عند تطبيقها على أقاليم محددة، وبعد إثبات نجاح تلك الإصلاحات يتم التوسع في تطبيقها على أقاليم أخرى، أي يرجع اختيار الصين للنهج المرحلي في إصلاحاتها الاقتصادية إلى الضرورة السياسية لتقليص المقاومة السياسية من قبل المحافظين (المتشددين) [٤].

ثالثاً: انعكاس الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الصيني:

حقق الاقتصاد الصيني منذ البدء ببرامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٧٩ نسب نمو عالية ومتسارعة، فارتفعت الصادرات الصينية بمعدل ١٤,٥% سنويا من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٣ كما ارتفعت في عام ١٩٩٤ بمعدل ٣١,٩% [٥]، وجدول رقم (٥) يبين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٨.

---

(1) وي وي زانج، مرجع سابق، ص ص ١٥-١٦.

(2) نفس المرجع ، ص ص ١٧-١٨.

(3) محمد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص١٥٣.

(4) وي وي زانج، مرجع سابق، ص ص ٢٢-٢٣.

(5) غسان العزي ، التحولات الصينية بعد الحرب الباردة ، شؤون الأوسط ، العدد (٨٩) ، نوفمبر ١٩٩٩، ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين من عام ١٩٨١-١٩٩٨

السنة	معدل نمو GDP
١٩٨١-١٩٨٨	%٩,٩
١٩٨٩	%٤,٣
١٩٩٠	%٣,٩
١٩٩١	%٩,٢
١٩٩٢	%١٤,٢
١٩٩٣	%١٣,٤
١٩٩٤	%١٢,٦
١٩٩٥	%١٠,٥
١٩٩٦	%٩,٦
١٩٩٧	%٨,٨
١٩٩٨	%٧,٨
نسبة النمو ١٩٨٩-١٩٩٨	%٩,٤

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المصدر: سعد محمد عثمان وسامرة نعمة الثامر، مرجع سابق، ص١٣٦.

إن الصعود القوي للصادرات الصينية ودخولها نادي المصدرين العشرة الكبار في العالم واحتلالها المركز الثالث في قائمة الدول الكبار المصدرة عام ٢٠٠٠ بحسب التوقعات، مرتبط بسياسة الانفتاح الاقتصادي للصين على العالم الخارجي وبتدفق الاستثمارات الأجنبية للصين، إذ بلغت صادرات الشركات الأجنبية المقيمة في الصين حوالي ٣١,٥% من صادرات الصين الإجمالية عام ١٩٩٥ [١].

وقد احتلت الصادرات الصينية مكانا بارزا ورئيسيا في الناتج الوطني الإجمالي، حيث بلغت قيمة الصادرات الصينية عام ١٩٩٤ حوالي ٤٥% من إجمالي الناتج الوطني، الأمر الذي يعني اعتماد الاقتصاد الصيني في نموه على التجارة الخارجية، مما أدى إلى دمج الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي، الأمر الذي يتطلب اقتصاد دولي منفتح واستمرار تمتعها بوضع الدولة الأولى بالرعاية مع جميع شركائها التجاريين الرئيسيين[٢].

---

(1)غسان العزي ، التحولات الصينية بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق، ص٨.

(2) وي وي زانج، مرجع سابق، من ص ٤٣ إلى ص ٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونتيجة النمو الاقتصادي المتسارع المرتبط بوتيرة عالية من النمو الصناعي، فقد أدى ذلك إلى تزايد حاجات الصين من الموارد الأولية وخاصة موارد الطاقة (البترول)، الأمر الذي حول الصين منذ عام ١٩٩٣ إلى أكبر المستوردين للنفط وخام الحديد[١]، فبعد أن كانت الصين تصدر حوالي ٢٥% من إنتاجها النفطي عام ١٩٨٥، فإنها تحولت منذ عام ١٩٩٠ إلى دولة مستوردة لحوالي (٦٠٠) ألف برميل يوميا، وطبقا لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا – المحيط الهادي (آبيك) فسترتفع احتياجات الصين من النفط إلى أكثر من مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٠ [٢].

وقد أعلنت الوكالة الدولية للطاقة عام ٢٠٠٢ بمناسبة انعقاد منتدى دولي حول الطاقة في اليابان أن مستوردات الصين الصافية من النفط بحلول عام ٢٠٣٠ ستمثل اكثر من ٨% من الطلب العالمي على البترول ، حيث توقعت الوكالة الدولية للطاقة أن تصل مستوردات الصين الصافية من النفط حوالي (١٠) ملايين برميل في اليوم بحلول عام ٢٠٣٠، كما ذكر تقرير الوكالة الدولية للطاقة أيضا أن على الصين تخصيص اكثر من (٨٠٠) مليار دولار من أجل تعزيز قدرتها على إنتاج الكهرباء في ظل الارتفاع الكبير في الطلب الصيني على مصادر الطاقة[٣]، ومثل ذلك الأمر سيدفع الصين للبحث عن مصادر الطاقة في محيطها الإقليمي، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث توترات في المناطق الغنية بالبترول وخاصة في منطقة بحر الصين الجنوبي ، كما أنه سيدفع الصين إلى التعاون مع الولايات المتحدة في مجال إنتاج الطاقة النووية لتوسيع نطاق إنتاجها من الطاقة النووية كبديل للنفط[٤].

ونتيجة حاجة الصين لتوظيف استثمارات هائلة في البنى التحتية للتجاوب مع الارتفاع المتوقع في حاجاتها من الطاقة جعلها محل اهتمام الشركات العالمية وخاصة الأمريكية والأوروبية التي تتطلع لأن يكون لها دور في تطوير البنى التحتية في الصين، ومثل ذلك الأمر يتيح للصين القدرة على المساومة والضغط على دول الشركات لتحقيق بعض المكاسب .

ونتيجة اعتماد الصين على الفحم الحجري الذي يوفر ٧٥% من حاجة الصين من الطاقة لذلك من غير المرجح دخول الصين في اتفاقيات دولية تتعلق بالحد من التلوث لا سيما وأن

---

(1) وي وي زانج، مرجع سابق، ص٨.

(2) وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص٨٠.

(3) الرأي ، عمان ، العدد (١١٦٩٧) ، ٢٠٠٢/٩/٢٢، ص١٩.

(4) دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا ، التنين الأكبر :الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ٢٠٠١ ، ص٣٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصين أكبر منتج في العالم للفحم الحجري ويقدر احتياطها من الفحم الحجري بـ ١٥% من الاحتياطي العالمي، وقد أنتجت الصين عام ١٩٩٥ ما مجموعه (١,٢٨) مليار طن استهلكت منها حوالي (٩٠٠) مليون طن [١].

رابعاً: انعكاس الإصلاح الاقتصادي على القطاع الريفي:

إن الصين هي دولة قائمة بالأساس على الفلاحين والريف هو العمود الفقري والجهاز العصبي للحزب الشيوعي الصيني، وهكذا فإن انعكاسات الإصلاح الاقتصادي على القطاع الريفي من ناحية تأثيره على الاستقرار السياسي والاقتصادي هي في غاية الأهمية.

لقد بدأت القيادة الصينية منذ عام ١٩٩٣ تتحدث عبر إعلامها عن حالة الانفلات الأمني في الريف، وعزت أجهزة الإعلام هذا الوضع إلى سوء إدارة الكادر الحزبي والحكومي المحلي في الريف والضرائب والرسوم الباهظة التي يفرضها الكادر المحلي على الفلاحين، هذا بالإضافة إلى انتشار الفساد في جهاز الدولة في الريف[٢]، واتساع البطالة في قطاع لم يعرفها من قبل، فقد أدت الإصلاحات الاقتصادية في الريف إلى تزايد أعداد العمال الزراعيين العاطلين عن العمل والذي وصل عام ١٩٩٤ إلى (١٠٠) مليون عامل زراعي عاطل عن العمل في الريف، وقد أدى ذلك إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن وتفاقم مشكلة الهجرة الداخلية في الصين، وهو في حد ذاته من عوامل عدم الاستقرار داخل الصين[٣].

ومن مظاهر التوتر في هذا القطاع ما حدث عام ١٩٩٣ عندما أطلق البوليس الصيني النار على تجمع للفلاحين نظموا مسيرة احتجاج على تصرفات كادر متهم في قضايا فساد، كما شهدت محافظة (Jiang Xi) حركة احتجاجات في الريف عام ١٩٩٣ احتجاجا على ازدياد الرسوم والضرائب، وقد قالت صحيفة (Farmer Daily) الرسمية عام ١٩٩٦ أن العصابات السرية الواسعة النفوذ والانتشار في الريف الصيني، وحماية الجريمة بواسطة كوادر الحزب الشيوعي المحلي يهدد الاستقرار في الريف الصيني الذي يسكنه حوالي (٨٠٠) مليون فلاح صيني[٤].

---

(1) وليد عبد الحي، مرجع سابق ، ص٨١.

(2) جعفر كرار أحمد ، الصين بعد رحيل دينج شياو بنج: دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل ، السياسة الدولية ، العدد (١٢٨) ، إبريل ١٩٩٧، ص٢٣.

(3) نفس المرجع، ص٢٤.

(4) نفس المرجع ، ص ص ٢٣-٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونتيجة لذلك ولاقتناع القيادة السياسية في بكين بأن استقرار الصين يعتمد على استقرار الريف، وأن استقرار الحزب الشيوعي الصيني نفسه يعتمد على مدى ارتباطه بهذا القطاع الحيوي، ونتيجة فقدان الجماهير في الريف ثقتها بقطاع كبير من كادر الحزب الشيوعي في الريف فقد نشرت وكالة أنباء الصين الرسمية أن قواعد الحزب في الريف لم يعد صوتها مسموعا ، وأن ٦٨% من كوادر الحزب في الريف انغمست بالتجارة والفساد والجريمة المنظمة[١].

ولأن مثل ذلك الأمر يهدد سلطة الحزب الشيوعي الصيني والاستقرار السياسي في الصين ، لذلك قررت القيادة الصينية إجراء انتخابات عامة سرية وحرة في أكثر من ٨٠% من القرى داخل الصين، لتمكين الفلاحين من اختيار قياداتهم التي تحظى بثقتهم لاستعادة ثقة الفلاحين بكادر الحزب الشيوعي في الريف والذي يعتبر من أهم العوامل المرتبطة بالاستقرار السياسي في الصين، بالإضافة إلى الإعلان عن إلغاء الكثير من الرسوم والضرائب التي كانت ترهق كاهل الفلاحين[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

كما أدى إقرار نظام المسؤولية التعاقدية إلى تخليص الفلاحين من تحكم الحزب الشيوعي المطلق في الإنتاج الزراعي، وأعطى الفلاحين القدرة على التحكم في الإنتاج الزراعي وفي قرارات الإنتاج، وقد أدى استقلال الفلاحين في قرارات الإنتاج إلى تنوع الإنتاج الزراعي والتحرر من نظرية الحبوب أولاً بسبب تحكم قوى السوق في نوع وكمية المنتج الزراعي[٣].

ونتيجة قلة الإقبال على امتهان القطاع الزراعي بسبب ضعف الدخول في المناطق الزراعية إذ أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الصيني لا تزيد عن ٢٤% على الرغم من أن أغلب سكان الصين هم من سكان الريف[٤] ، وما يوضح تلك الظاهرة هو تزايد الهجرة من الريف إلى المدن بالإضافة إلى التآكل في الأراضي الزراعية لحساب تطوير الحضر أدى إلى نقص في إمدادات الحبوب وعدم مجاراتها النمو الاقتصادي في الصين والاحتياجات المتزايدة من الحبوب للاستهلاك الحضري[٥].

---

(1) غسان العزي ، الصحوة الصينية : حدودها وآفاقها ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦-٣٧.

(2) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤-٣٥.

(3) سوسن حسين ، الصين .. والقفزة الكبرى إلى الخلف (ترجمات) ، السياسة الدولية ، العدد (٩٩) ، يناير ١٩٩٠، ص٢٩٣.

(4) وسام محمد فؤاد ، مرجع سابق ، ص ص ٧٦-٧٧.

(5) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اضطرت الصين إلى استيراد الحبوب من الخارج بكميات كبيرة تقارب (١٦) مليون طن عام ١٩٨٨، كما تأثر قطاع تربية المواشي بهذا النقص مما اضطر الحكومة إلى تحديد كمية اللحوم للفرد في المدن الكبرى[١]، ويقدر العلماء أن الصين ستكون بحاجة إلى ٥٠-١٠٠ مليون طن من حبوب الطعام خلال السنوات الخمسين القادمة[٢].

إن تحول الصين شيئا فشيئا إلى مجتمع صناعي حيث ينمو الإنتاج الصناعي بنسب تتفوق على الإنتاج الزراعي بكثير ، ففي الوقت الذي زاد فيه الإنتاج الصناعي بمعدل ١٩% عام ١٩٩٢ زاد الإنتاج الزراعي في نفس العام بمعدل ٩,٤% فقط [٣] ، الأمر الذي سيخلق للصين مشاكل حول تأمين المتطلبات الغذائية لمجتمع بحجم المجتمع الصيني ، وسيهدد استقرار الإصلاحات الاقتصادية داخل الصين ويفرض ضغوطاً على السياسة الخارجية الصينية.

واستجابة لهذه الأوضاع أشارت الصين عام ١٩٩٦ إلى أنها ستعمل على إصلاح (٣٠٠) ألف هكتار من الأراضي كل عام للزراعة، بالإضافة إلى توجيه البحوث العلمية والتكنولوجيا للزراعة المتقدمة لزيادة إنتاج الحبوب، وكذلك الحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بفرض رسوم باهظة على الفلاحين الراغبين بالهجرة إلى المدن الأخرى للعمل والكسب[٤].

خامساً: انعكاس الإصلاح الاقتصادي على الأيديولوجية الاشتراكية الصينية:

إن القيادة الصينية بعد الإصلاحات الاقتصادية كانت حريصة على عدم التخلي عن الاشتراكية في المجال الاقتصادي لصالح الاقتصاد الرأسمالي الحر (اقتصاد السوق)، وذلك حتى لا تثير القوى المحافظة داخل الحزب الشيوعي الصيني وحتى لا يفقد الحزب الشيوعي الحاكم الشرعية التي استمدها من تطبيق النهج الاشتراكي، وعلى الرغم من تراجع النهج الاشتراكي في المجال الاقتصادي لصالح النهج الرأسمالي إلا أن القيادة الصينية تحاول جاهدة إعطاء مثل ذلك التحول صبغة اشتراكية تحديثية تتلاءم وأوضاع الصين المتميزة، فلقد أعلن (دينغ شياو بنغ) عام ١٩٨٤ أن الصين في نهجها الاشتراكي لن تتقيد بالأفكار التي أصبحت لا

---

(1) سوسن حسين ، الصين .. والقفزة الكبرى إلى الخلف ، مرجع سابق ، ص٢٩٤.

(2) دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

(3) سعد حقي توفيق ، مرجع سابق، ص١٨٨.

(4) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تواكب روح العصر، وباشر في استخدام شعار (اقتصاد السوق الاشتراكي) و(اشتراكية ذات خصائص صينية) لإصلاحاته الاقتصادية[١].

كما أشار (دينغ شياو بنغ) ودعمه في ذلك (جيانغ زيمين) سكرتير عام الحزب في عام ١٩٩٢ أن التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق أن الاقتصاد المخطط ليس بحد ذاته الاشتراكية كما أن اقتصاد السوق ليس بحد ذاته الرأسمالية [٢]، وعلى الرغم من التبريرات الأيديولوجية لمثل ذلك التحول وعدم التخلي عن النهج الاشتراكي، إلا أننا نلمح تحولا في الخطاب الأيديولوجي الصيني لصالح الإصلاحات الاقتصادية التي تأخذ بالنهج الرأسمالي.

وكان في تصور (ماوتسي تونغ) أن الصراع الطبقي لا ينتهي بتحقيق المجتمع الاشتراكي، فالصراع الطبقي مستمر حتى بعد تحقيق المجتمع الاشتراكي بين البروليتاريا وعناصر البرجوازية الجديدة التي تتكون داخل المجتمع الاشتراكي، وعلى أساس ذلك الاعتقاد

رأى (ماوتسي تونغ) أن الطبقة ليست مفهوماً اقتصادياً قائم على تملك وسائل الإنتاج، إنما هي مفهوم سياسي فليس من الضروري أن يتملك أعضاء الطبقة وسائل الإنتاج حتى يكون ذلك مصدرا لقوتهم إنما يكفي أن يسيطروا عليها ، وعلى أساس هذا المفهوم للطبقة يرى (ماوتسي تونغ) أن طبقة برجوازية جديدة قد تتكون داخل رحم المجتمع الاشتراكي فيما لو حدث انفصال بين مديري التعاونيات والفلاحين العاملين فيها وبين مديري المصانع وعمالها ، مما دعا ماو إلى ضرورة استمرار الثورة للقضاء على هذه الطبقة الجديدة فقد كان هذا المفهوم أحد التبريرات التي قدمت لتبرير الثورة الثقافية عام ١٩٦٦، حيث رأى ماو أن من أولويات الحزب الشيوعي الصيني القيام بعملية تطهير مستمرة داخل صفوف الحزب لتخليصه من العناصر البرجوازية التي تسللت إلى الجهاز الحزبي[٣].

إلا أن النخبة الحاكمة بعد رحيل ماو والتي تنفذ برامج الإصلاح الاقتصادي داخل الصين أعلنت عن انتهاء الصراع الطبقي وتحقيق المجتمع الاشتراكي بشكل نهائي، بعد أن كان التركيز على الصراع الطبقي في المجتمع الاشتراكي في عهد ماو[٤].

---

(1) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق، من ص ١٠ إلى ص ١٢.

(2) وي وي زانج، مرجع سابق ، ص١٠.

(3) حنان ماهر قنديل ، مرجع سابق ، من ص ١٠٥ إلى ص ١٠٧.

(4) نفس المرجع ، ص١٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من تلك التبريرات الأيديولوجية فهي تسير في صالح التحولات الاقتصادية في الصين والمعتمدة على قوى السوق، فالأيديولوجيا لم يعد لها أهمية تذكر على صعيد السياسة الداخلية إلا بالقدر التي تبرر فيه التحول في المجال الداخلي، فالأيديولوجيا أصبحت أداة طيعة في يد النخبة الحاكمة لتطويعها كيفما تشاء لخدمة برامج الإصلاح المرتكزة على اقتصاد السوق، ولذا شهدت الأيديولوجيا الصينية أشواطا من التعديل والتطوير في اتجاه إفساح المجال لقبول بعض الأفكار الرأسمالية[١].

سادساً : انعكاس الإصلاح الاقتصادي على المؤسسة العسكرية الصينية:

إن المؤسسة العسكرية الصينية من أهم المؤسسات التي يعتمد عليها جهاز الحزب والدولة في حماية النظام السياسي، ذلك أن النظام السياسي الصيني غير قائم على أساس مؤسسي، لذلك نجد أن دور الجيش يزداد في الحياة السياسية في حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني، ونشير هنا أنه خلال الثورة الثقافية التي أطلقها (ماوتسي تونغ) عام ١٩٦٦ بلغ دور الجيش أوجه في الحياة السياسية ، بحيث تم تعيين (١٢) ضابطاً في المكتب السياسي الذي يضم (٢٥) عضوا ، كما ازداد دور المؤسسة العسكرية الصينية في الحياة السياسية عند اندلاع أحداث ميدان السلام السماوي (تيان آن مين) عام ١٩٨٩[٢].

وموقف المؤسسة العسكرية مهم في المعادلة السياسية داخل الصين، وخاصة في معادلة صراع القوى داخل الحزب الشيوعي الصيني بين القوى المحافظة (اليسارية) والقوى الإصلاحية (المعتدلة) والقوى الليبرالية فالصراع على السلطة غالبا ما كان يحسم لصالح الجهة التي يقف الجيش إلى جانبها [٣]، ونشير هنا إلى اضطلاع المؤسسة العسكرية الصينية بدور الحكم وحسم الأمور بعد رحيل (ماوتسي تونغ) عام ١٩٧٦.

وعلى أساس ذلك فتقاعس الجيش الصيني عن الطاعة الفورية لأوامر الحزب الشيوعي عند حدوث أزمة ميدان السلام السماوي عام ١٩٨٩ [٤]، يدفعنا لدراسة التحولات التي أفرزتها الإصلاحات الاقتصادية على تلك المؤسسة العسكرية الصينية وعلى علاقة الحزب الشيوعي الصيني بالمؤسسة العسكرية، فقد عمل الحزب الشيوعي الصيني في عهد ماو إلى تحويل

---

(1) محمد فايز فرحات ، مرجع سابق ، ص٩٠.

(2) غسان العزي ، الصحوة الصينية : حدودها وآفاقها ، مرجع سابق ، ص٤١.

(3) صلاح هادي علوان، مرجع سابق ، ص٦٢.

(4) سوسن حسين ، الصين .. والقفزة الكبرى إلى الخلف ، مرجع سابق ، ص٢٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسة العسكرية الصينية إلى دعامة من دعائم استقرار الحزب والنظام السياسي، ونجد ذلك واضح من خلال ما يلي[١]:

١- تعيين غير مختصين لقيادة الجيش.

٢- إلغاء الرتب العسكرية.

٣- تشكيل لجان للحزب داخل الجيش وتكون خاضعة للجان الحزب في الحضر، وبهذا تتحكم وحدات حزبية غير عسكرية بالجيش.

٤- حزبية الجيش وذلك بتشجيع دخول العسكريين كأعضاء في الحزب الشيوعي الصيني.

إلا أن تلك العلاقة قد تغيرت بعد الإصلاحات الاقتصادية، حيث أصبح الجيش الصيني يناقش الأوامر السياسية ويتردد في تنفيذها[٢]، فبعد الإصلاحات الصينية شهدت المؤسسة العسكرية الصينية عمليات تحديثية شملت :

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١- تخفيض عدد القوات المسلحة حيث تم تسريح مليون جندي في فترة الثمانينات، بالإضافة إلى تسريح نصف مليون جندي بعد المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٩٧، وذلك في خطوة لتقليص نفقات الجيش على الجانب الكمي وتجييرها لصالح الجانب النوعي[٣].

٢- تم العمل على تحويل الجيش الصيني إلى جيش محترف حيث تم استبعاد القيادات التي لها وزن سياسي كبير وتم الاعتماد على القيادات الشابة الكفؤة[٤]، كما تم استبعاد العسكريين عن مواقع السلطة السياسية، فبعد أن كانت (٢٢) مقاطعة من أصل (٢٩) مقاطعة مسؤولوها عسكريين عام ١٩٧١، نجد أنه في عام ١٩٨٨ لم يكن بين قادة المقاطعات عسكري واحد[٥].

---

(1) معتز محمد سلامة ، الجيش وصناعة القرار في الصين ، السياسة الدولية ، العدد (١٣٢)، أبريل ١٩٩٨، ص٦٦.

(2) نفس المرجع، ص٦٧.

(3) وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص٨٥.

(4) سوسن حسين ، الصين .. والقفزة الكبرى إلى الخلف ، مرجع سابق ، ص٢٩٠.

(5) عمرو عبد الكريم سعداوي ، النخبة السياسية في الصين : محاور النخب ومحاور الصراع ، السياسة الدولية ، العدد(١٣٢) ، إبريل ١٩٩٨، ص ص ٦٠-٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- سمحت السلطات الصينية للمؤسسة العسكرية منذ عام ١٩٩٠ بالعمل في المجال التجاري المدني، ليتمكن من تغطية بعض نفقاته الضخمة ودعم ميزانيته وتحديث أجهزته، وتدل الإحصائيات إلى أن تجارة الجيش وصلت عام ١٩٩٥ إلى حوالي (٥) مليارات دولار أمريكي، وقد أدى ذلك إلى تفشي الفساد في المؤسسة العسكرية[١].

ونشير هنا إلى أن نسبة كبيرة من إنتاج المؤسسة العسكرية الصينية خصص لإنتاج السلع المدنية ، حيث تشير بعض المصادر إلى أن نسبة ٨٠% من إنتاج المصانع الحربية تذهب إلى السوق المدنية ، وقد أصبحت نتيجة لذلك المؤسسة العسكرية الصينية تساهم بنسب كبيرة في بعض القطاعات الإنتاجية المدنية[٢]، كما يوضح جدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

مساهمة الجيش في القطاعات الإنتاجية المدنية

القطاع	النسبة المئوية لمساهمة المؤسسة العسكرية في الإنتاج
النسيج	٤٠%
الأدوية	١٠%
الدراجات	٦٠%
السيارات	٩%

المصدر : وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص٨٥.

ويبدو أن قيادة الحزب والجيش قد أدركت في عام ١٩٩٣ أهمية محاصرة الانعكاسات السلبية للعمل التجاري داخل المؤسسة العسكرية الصينية، بسبب أهمية المؤسسة العسكرية الصينية في إطار النظام السياسي ودورها في المحافظة على وحدة أقاليم الصين والمحافظة على الاستقرار السياسي والأمني، والتخوف من تراجع الروح الانضباطية داخل المؤسسة العسكرية ومن ثم إضعافها وتفككها[٣].

---

(1) غسان العزي ، التحولات الصينية بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق ، ص ص ١٠-١١.

(2) وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص٨٥.

(3) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ٢١-٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى أساس ذلك نجد أن الإصلاح الاقتصادي في الصين أدى إلى زيادة الاكتفاء الذاتي للجيش وزيادة قوته الاقتصادية، كما أن تحديث الجيش الصيني أدى إلى نوع من الاستقلالية للجيش عن الحزب الشيوعي الصيني وبينما كان في السابق تمثيل الجيش في أجهزة صناعة القرار يتم باعتبار الجيش جزء من مؤسسات الحزب والدولة، فإن ازدياد تمثيل الجيش في أجهزة صناعة القرار في الدولة في التسعينات يتم باعتبار الجيش فاعلا سياسياً له هويته واستقلاليته، ففي التسعينات ازداد تمثيل العسكريين في اللجنة المركزية (الهيئة القيادية للحزب الشيوعي) بحيث أصبحوا يمثلون ربع أعضاء اللجنة البالغ عددها (١٩٠) عضوا ، وهكذا يصبح دور الجيش في الحياة السياسية مهماً ليس باعتباره إحدى مؤسسات الدولة والحزب ودعامة استقرار الحزب والنظام السياسي بل باعتباره مؤسسة ذات استقلالية[١].

سابعاً: انعكاس الإصلاح الاقتصادي على البنية الاجتماعية داخل الصين:

١- التنظيمات الاجتماعية:

جميع الحقوق محفوظة

قبل الإصلاح الاقتصادي كانت تنظيمات الفلاحين والعمال والطلبة خاضعة لسيطرة الدولة، حتى أنها كانت جزءا من مؤسسات الحزب والحكومة لتكريس سيطرتها عليها وضمان ولائها للحزب الشيوعي الصيني[٢]، إلا أنه بعد الإصلاح الاقتصادي توافرت للفئات الاجتماعية مساحة أكبر من حرية الحركة، مما أدى إلى تغير أوضاع التنظيمات الاجتماعية القائمة وظهور تنظيمات اجتماعية جديدة لتمثيل الفئات الاجتماعية الجديدة التي أفرزها الإصلاح الاقتصادي.

إن ظهور فئة رجال الأعمال نتيجة الإصلاحات الاقتصادية أدى إلى قيام تنظيمات لخدمة مصالح تلك الشريحة الاجتماعية الجديدة، مثل اتحاد ملاك المؤسسات الخاصة الذي أنشئ عام ١٩٨٨ لأصحاب الشركات الخاصة، وكذلك اتحاد الصناعة والتجارة لعموم الصين وهو تنظيم لكبار رجال الأعمال وهذا الاتحاد يملك التمثيل في المجلس الوطني لنواب الشعب، كما أن سماح اتحادات رجال الأعمال بتولي المسؤولين الحكوميين مواقع هامة في اتحاداتهم سهل عليهم التأثير على مواقع صنع القرار[٣].

---

(1) معتز محمد سلامة ، الجيش وصناعة القرار في الصين ، مرجع سابق ، ص٦٩.

(2) مروة حامد البدري ، المجتمع المدني : جماعات الضغط الصينية ودورها في المطالبة بالديمقراطية ، السياسة الدولية، العدد (١٣٢) ، إبريل ١٩٩٨، ص٩٣.

(3) نفس المرجع ، ص ص ٩٦-٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن الإصلاح الاقتصادي أدى إلى تخليص الفلاحين من تحكم الحزب الشيوعي الصيني في الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى أن زيادة نسبة التشغيل في غير قطاع الدولة وخاصة القطاع المشترك والخاص، وكذلك الاستقلال الإداري للشركات المملوكة للدولة قد قلل من تحكم الدولة بالعمال، وهذا دفع العمال لتأسيس تنظيمات مستقلة عن الدولة تعكس مصالحهم ومطالبهم في ضوء الإصلاحات الاقتصادية، ومنها الاتحاد المستقل لعمال بكين الذي تشكل عام ١٩٨٩.

كما أن استقلال الجامعات عن سيطرة أيديولوجية الحزب الشيوعي شكل القاعدة للحركة الديمقراطية عام ١٩٨٩ في ميدان السلام السماوي، حيث تظاهر عشرات الآلاف من الطلبة مطالبين بالديمقراطية ومحاربة فساد المسؤولين الحكوميين[١]، فالمجتمع الصيني لم يعد معتمد في حياته ومرتبط بوحدات العمل التي تديرها الدولة والتي كانت تتحكم إلى حد كبير في مختلف جوانب المجتمع الصيني، فتوسع الصين في انتهاج مبادئ اقتصاد السوق أدى إلى حدوث تحرر غير رسمي في كثير من جوانب المجتمع الصيني[٢]، فبعد أن كان المجتمع الصيني يمثل القاعدة التي تستند عليها سلطة الحزب الشيوعي، نجد أن المجتمع الصيني بعد أن شهد نوع من التحرر وحرية الحركة أصبح يشكل عامل ضغط على الحزب والدولة.

١- الثقافة الاستهلاكية:

إن تحسن مستوى معيشة الشعب الصيني بفضل الإصلاحات الاقتصادية وتضاعف الدخل القومي للفرد، أدى إلى إفراز الثقافة الاستهلاكية في المجتمع الصيني[٣]، فالإصلاح الاقتصادي داخل الصين أدى إلى ثورة استهلاكية، فقد اندفع المجتمع الصيني لاقتناء أجهزة التلفزيون والمسجلات والثلاجات والأثاث المريح إلى غير ذلك من الكماليات، بعد أن كان اقتناء مثل تلك الأشياء يعتبر فضيحة في عهد ماو، كما أن السلطات الصينية سمحت بالإعلان عن البضائع وهي أساليب تشجع على مزيد من الاستهلاك، ومع ازدياد المطالب الاستهلاكية للشعب الصيني تتزايد الضغوط على الحكومة الصينية لتحقيق مستويات معيشية أفضل للمجتمع الصيني[٤].

---

(1) مروة حامد البدري ، مرجع سابق، ص ص ٩٧-٩٨.

(2) وي وي زانج ، مرجع سابق ، ص٣٢.

(3) سوسن حسين ، الصين .. والقفزة الكبرى إلى الخلف ، مرجع سابق ، ص٢٩٣.

(4) نفس المرجع، ص٢١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: انعكاس الإصلاح الاقتصادي على النظام السياسي الصيني:

إن الإصلاح الاقتصادي داخل الصين أفرز العديد من المتغيرات التي أثرت على النظام السياسي الصيني، ومنها تزايد المشاكل الاجتماعية والضغوط الاجتماعية وظهور طبقة رأسمالية صينية وانتشار الفساد وازدياد دور التكنوقراط وظهور مراكز القوى داخل الحزب الشيوعي الصيني، بالإضافة إلى تبدل أسس شرعية النظام السياسي الصيني.

١- المشكلات الاجتماعية والضغوط الاجتماعية:

إن الإصلاح الاقتصادي داخل الصين أفرز العديد من المشاكل الاجتماعية والتي تشمل:

أ- ارتفاع كلفة المعيشة حيث وصل التضخم في بعض المدن إلى ٣٦%.

ب- تزايد التمايز الاجتماعي بين السكان (اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء) [١].

جـ- البطالة حيث أن أعداد البطالة في تزايد مستمر خاصة في ظل استراتيجية (جيانغ زيمين) القائمة على خصخصة عدد كبير من المؤسسات الصناعية التابعة للدولة والتي يعمل فيها حوالي أكثر من (١٠٠) مليون عامل[٢]، ونشير هنا إلى تسريح (١٢) مليون عامل عام ١٩٩٧ و(١١) مليون عامل عام ١٩٩٨[٣]، ويتوقع حسب مصادر وزارة العمل الصينية أن يصل عدد العاطلين عن العمل عام ٢٠٠٠ نحو (٢٦٧) مليون عامل[٤].

د- الفقر حيث أصدر البنك الدولي عام ١٩٩٦ تقريراً جاء فيه أن ثلث الشعب الصيني أي حوالي (٤٠٠) مليون صيني يعيشون تحت مستوى الفقر[٥].

---

(1) راجية إبراهيم صدقي ، الحركة الطلابية ومستقبل التحديث الاشتراكي في الصين ، السياسة الدولية ، العدد (٩٩) ، يناير ١٩٩٠، ص٢٠٠.

(2) خافيير غانج ، الصين ... والخصخصة الخطرة جدا ، الرأي ، عمان ، العدد (٩٨٨٩) ، ١٩٩٧/١٠/٤، ص٣٢.

(3) غسان العزي ، التحولات الصينية بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق ، ص٢٣.

(4) محمد دياب ، الصين : استراتيجية التنمية والتحول إلى "دولة عظمى" ، مرجع سابق ، ص٢٣.

(5) خافيير غانج ، هل تصبح الصين القوة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين ؟ ، الرأي ، عمان ، العدد (٩٦٣٩) ، ١٩٩٧/١/٢٢، ص٣٣.

جميع الحقوق محفوظة
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولما كانت الإصلاحات الاقتصادية قد رسخت من مفهوم المجتمع المدني نتيجة لتحرر المجتمع الصيني من سيطرة وتحكم الحزب الشيوعي، ولما كان مثل ذلك التحول في المجتمع الصيني يزيد من قوة الضغوط الاجتماعية على النظام السياسي، من هنا فقد لعبت تلك المشاكل الاجتماعية دورا بارزا في تفجير أحداث ميدان السلام السماوي عام ١٩٨٩، ولأن مثل تلك الأحداث تشكل تهديد لسلطة الحزب الشيوعي من هنا سارع زعماء الحزب لقمعها والمحاولة لتكريس سيطرة الحزب على المجتمع الصيني[١].

فالتحول إلى اقتصاد السوق يتطلب من الصين معالجة المشاكل الاجتماعية التي تصاحبها، وإلا فإنها قد تهدد بانفجار الوضع الاجتماعي في الصين وتهديد مستقبل الاستقرار السياسي داخل الصين كما حدث عام ١٩٨٩.

كما أن الإصلاح الاقتصادي أفرز طبقة رأسمالية تسيطر على جزء هام من الاقتصاد الصيني وتحاول أن تلعب دورا سياسيا بحجم دورها الاقتصادي، ونمو الطبقة الرأسمالية في الصين بفعل الإصلاحات الاقتصادية قد يجعلها تمارس ضغط مؤثر باتجاه إجراء إصلاحات سياسية[٢]، ونشير هنا إلى أن (جيانغ زيمين) اقترح عام ٢٠٠١ خطة لقبول انضمام رجال الأعمال رسميا للحزب[٣]، فإحدى التحديات التي يواجهها النظام السياسي الصيني هي ازدياد الضغوط الاجتماعية لإجراء إصلاحات سياسية جذرية.

٢- انتشار الفساد:

لقد ظلت ساحة الحزب الشيوعي الصيني نظيفة من قضايا جرائم المال العام حتى عام ١٩٧٩، عندما قام الحزب الشيوعي بزعامة (دينغ شياو بنغ) بحركة إصلاح اقتصادي أدت إلى اتساع دائرة الفساد والرشوة والجريمة في دوائر الحزب والدولة، وقد كان الفساد أحد الأسباب الرئيسية التي فجرت أحداث ميدان السلام السماوي عام ١٩٨٩، حيث تظاهر عشرات الآلاف من الطلاب مطالبين بمحاكمة مسؤولين رسميين متورطين في قضايا فساد مالي وإداري، بالإضافة إلى مطالبتهم بإجراء إصلاح سياسي شامل، ونتيجة لذلك فقد قامت القيادة الصينية بتكثيف حملاتها ضد مراكز الفساد في جهازي الدولة والحزب حتى لا يفقد الحزب الشيوعي شرعيته ومصداقيته[٤].

---

(1) سوسن حسين ، الصين .. والقفزة الكبرى إلى الخلف ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧.

(2) محمد فايز فرحات ، مرجع سابق ، ص٩٢.

(3) الرأي ، عمان ، العدد (١١٦٩٦) ، ٢٠٠٢/٩/٢١، ص١.

(4) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أعلنت القيادة الصينية في عام ١٩٩٦ عن اعتقال (٢٤٥) ألف متهم في قضايا فساد وصدرت الأحكام بحق (٢١٩) ألفا منهم ، وفي عام ١٩٩٦ أخضعت القيادة الصينية (١١٥١) من كبار مسؤولي الحزب للتحقيق في قضايا فساد إداري ، وتم التحقيق مع (٦) آلاف من رجال الشرطة للسبب نفسه ، كما تم الكشف عن تورط (٤٥) مسؤولا كبيرا في جهاز الحزب وقدرت المبالغ التي تورطوا فيها بحوالي (٢,٢١) مليار دولار[١].

وقد اعتبر الرئيس (جيانغ زيمين) أن الفشل في محاصرة الفساد في جهاز الحزب والدولة يعني سقوط سلطة الحزب والدولة[٢] ، ويبدو أن بناء المؤسسات القانونية وتطوير الآليات الرقابية هي السبيل لمواجهة مشكلة الفساد التي تهدد سلطة الحزب الشيوعي وشرعيته واستقراره[٣].

٣- التحول في بنية النخبة الحاكمة:

إن أبرز جوانب التحول في بنية النخبة الحاكمة تتمحور حول[٤]:

أ- التحول من نخبة التحرير إلى نخبة التحديث، وأبرز المظاهر التي تدلل على مثل ذلك التحول هي:

- التغير في المستوى العمري والعلمي في النخبة الحاكمة حيث أن مرحلة ما بعد ماو عرفت إحلالا للفئات العمرية الأصغر سنا بشكل متدرج مع ارتفاع المستوى التعليمي في النخبة الحاكمة، وجدول رقم (٧) يوضح ذلك.

جدول رقم (٧)

التغير في المستوى العمري والعلمي في النخبة الحاكمة

السنة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٨	١٩٩٦
معدل العمر	٦٢	٥٥	٥٣	٥٥
تعليم جامعي	%٢٠	%٤٣	%٦٢	%٧٩

المصدر: وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص١٠٢.

(1) وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص١٠٨.
(2) عمرو عبد الكريم سعداوي ، مرجع سابق ، ص٦٢.
(3) وي وي زانج ، مرجع سابق ، ص٣٧.
(4) وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، من ص ١٠١ إلى ص١٠٣.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إعادة الاعتبار للقيادات الحزبية التي طردتها الثورة الثقافية.

ب- الزيادة في نسبة التكنوقراط في السلطة، فقد تم استبعاد الزعامات التقليدية التي تقلدت وظائفها زمن الثورة الثقافية على أساس دورهم الثوري، وتم استبدالهم بكوادر شابة متخصصة ذات كفاءة[١].

وقد لاحظ الكثير من المراقبين أن المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٨٢ كان بداية التحول التدريجي للقيادة في السلطة السياسية وبروز دور التكنوقراط[٢]، وجدول رقم (٨) يوضح التغير في نسبة التكنوقراط في السلطة.

جدول رقم (٨)

التغير في نسبة التكنوقراط في السلطة

السنة	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٨٨	١٩٩٠
تكنوقراط%	٢٢	٣٦	٥٢	٦١

المصدر: وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص١٠٤.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

ونشير هنا أن زيادة نسبة التكنوقراط في أجهزة صنع القرار على حساب الأيديولوجيين، سيجعل أجهزة صناعة القرار أكثر ميلا نحو البراجماتية[٣]، وتشير دراسة حديثة إلى أن نسبة التكنوقراط في اللجنة المركزية وصلت عام ١٩٩٧ إلى ٩٢,٤% ، وكانت النسبة في القيادات المحلية عام ١٩٩٦ تعادل ٧٩%[٤].

٤- تبدل أسس شرعية النظام السياسي:

إن الإصلاحات الاقتصادية انعكست على شرعية النظام السياسي في الصين، فبعد أن كانت شرعية النظام السياسي مستمدة من الأيديولوجيا وتطبيق المعتقدات الاشتراكية، فقد أدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية إلى ارتباط شرعية النظام السياسي باستمرار النجاحات الاقتصادية، فقد أصبح تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاستمرار في النجاحات الاقتصادية

---

(1) سوسن حسين ، العملاق الآسيوي الجديد على المسرح الدولي (ترجمات) ، السياسة الدولية ، العدد (٨١)، يوليو ١٩٨٥، ص٢١٤.

(2) عمرو عبد الكريم سعداوي ، مرجع سابق ، ص٥٩.

(3) وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص١٠٣.

(4) نفس المرجع، ص٢٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمرا ضروريا لإثبات حق الصفوة الحاكمة للاستمرار في السلطة[١]، ولذلك فالنجاحات الاقتصادية أعفت النظام السياسي من تقديم تنازلات في المجالات السياسية[٢]، وفي مقابل ذلك فإن تفاقم المشاكل الاقتصادية يؤدي إلى حدوث توتر على صعيد النظام السياسي.

٥- مراكز القوى داخل الحزب الشيوعي الصيني:

إن الإصلاحات الاقتصادية أدت إلى تباين المواقف داخل الحزب الشيوعي، وقد تبلور هذا التباين من خلال ثلاثة تيارات وهي[٣]:

أ- تيار دينغ شياو بنغ (التيار الإصلاحي المعتدل).

ب- التيار الليبرالي وهذا التيار يطالب بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية وإجراء إصلاحات سياسية.

جـ- التيار الماوي المحافظ وهذا التيار لا يزال يتمسك بالماركسية اللينينية وبأفكار (ماوتسي تونغ).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

والمتغير الأساسي في تحديد موازين القوى بين هذه التيارات مرتبط بنتائج الإصلاحات الاقتصادية في ظل تبدل أسس شرعية النظام السياسي لصالح النجاحات الاقتصادية، فكلما كانت نتائج الإصلاحات أكثر سلبية كان ذلك لصالح التيار المحافظ، وكلما كانت نتائج الإصلاحات أكثر إيجابية كان ذلك لصالح التيار الليبرالي[٤].

كما أن وجود مراكز للقوى داخل الحزب الشيوعي ينبئ بحدوث حالة من عدم الاستقرار وصراع على السلطة خاصة عند تبدل القيادات، وما يؤكد ذلك هو إصدار القيادة الصينية الأوامر للجيش والبوليس لإطلاق النار على القوى التي تحاول خلق الفوضى وعدم الاستقرار عند رحيل (دينغ شياو بنغ) [٥].

---

(1) توماس ويلبورن ، مرجع سابق ، ص٢٠.

(2) غسان العزي ، الصحوة الصينية : حدودها وآفاقها ، مرجع سابق ، ص٣٤.

(3) عمرو عبد الكريم سعداوي ، مرجع سابق ، ص٦٢.

(4) وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٩-١١٠.

(5) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ٩-١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- مستقبل النظام السياسي الصيني:

إن ارتباط الصين بالاقتصاد العالمي وفر إمكانية ممارسة الضغوط الاقتصادية على الحكومة الصينية من أجل إجراء إصلاحات سياسية، فاعتماد الصين على السوق الأمريكية أدى إلى تقديم الصين تنازلات فيما يتعلق بالمعتقلين السياسيين والسماح للصليب الأحمر بالاطمئنان عليهم، من هنا فحدوث إصلاح سياسي أمر وارد إما بفعل التأثيرات الخارجية أو الداخلية(١).

وسيظل المناخ السياسي في الصين محاطاً بالعديد من عوامل عدم الاستقرار، وقدرة القيادة الصينية على معالجة الاختلالات الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية سيحدد بدرجة كبيرة مستقبل الاستقرار السياسي في الصين، وقد كان لغياب الإطار المؤسساتي الذي يضمن استيعاب الاختلالات الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية أثره في شيوع الاستخدام المفرط للقوة كما حدث عند اندلاع أحداث عام ١٩٨٩(٢).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

تاسعاً: انعكاس الإصلاح الاقتصادي على المركزية السياسية في الصين:

لقد عمل ماو على بناء سلطة مركزية صارمة وقوية، وقد يكون السبب عائد في ذلك إلى رغبة ماو في التصدي بأقصى قدر ممكن من إمكانيات الصين للقوى الخارجية التي استغلت الصين تاريخيا (٣).

وبعد الإصلاحات الاقتصادية تراجعت السلطة المركزية والتي انعكست على علاقة المركز بالأقاليم، فانحسار السلطة المركزية هي إحدى إفرازات الإصلاحات الاقتصادية والتي اتخذت شكل اللامركزية الاقتصادية، فسياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي أدت إلى قيام السلطة المركزية في بكين بمنح المناطق الاقتصادية الخاصة سلطات وصلاحيات إدارية واقتصادية واسعة، وسمح لها بإدارة اقتصادياتها دون تدخل المركز، بالإضافة إلى أن السلطة المركزية في بكين منحت تلك المناطق الاقتصادية الخاصة سلطات خاصة في التعامل مع بقية الأقاليم المجاورة ، ونتيجة لذلك فقد بدأت الكثير من الأقاليم الحدودية بتبادل التجارة مع الدول

---

(1) هدى راغب عوض ، الصين القوة الاقتصادية الصاعدة (ترجمات)، السياسة الدولية ، العدد (١١٨)، أكتوبر ١٩٩٤، ص٣٠٦.

(2) وي وي زانج ، مرجع سابق ، ص٢٨.

(3) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجاورة[١]، ونشير هنا إلى التبادل التجاري بين إقليم (هايلونج جيانج) وروسيا ، وبين إقليم (يونان) وبورما، وبين إقليم (جوانج سي) وفيتنام ، وبين إقليم (فوجيان) وتايوان ، وبين إقليم (ننجسيا) ذات الأغلبية المسلمة والشرق الأوسط وخاصة مصر والمملكة العربية السعودية والكويت[٢]، كما أوضح بحث مقدم من البنك الدولي أن أقاليم كثيرة تتعامل تجاريا مع العالم الخارجي في الوقت التي تقل فيه التجارة بين الأقاليم داخل الصين[٣].

وقد أدى نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق نسب نمو مرتفعة إلى بروز بعض الخلافات بين قيادات الأقاليم الساحلية الغنية في جنوب وشرق الصين ، وبين المركز في بكين في بداية التسعينات حول مدى صلاحيات ومساحات القرار الاقتصادي والإداري لهذه الأقاليم[٤].

ومن مظاهر النزاع بين المركز والأقاليم ما يلي[٥]:

١- قيام حكام الأقاليم الساحلية الغنية بعد النجاحات الاقتصادية المذهلة في مناطقهم بمجادلة المركز في حدود صلاحياتهم ودائرة حركتهم، بالإضافة إلى عدم تحمسهم لتقديم مساعدات اقتصادية لتنمية الأقاليم الصينية الفقيرة، ونتيجة رفض محافظة (قواندونج) تقديم مساعدات اقتصادية للأقاليم الفقيرة عام ١٩٩٤ ، فقد عقد مؤتمر في بكين عام ١٩٩٤ تحت شعار الاقتصاد الإقليمي، وقد دعا ذلك المؤتمر (قواندونج) بالالتزام بروح المركزية وتقديم المساعدات للأقاليم الفقيرة.

٢- إن الضرائب تشكل أكبر نقاط الخلاف بين المركز والأقاليم، حتى أن حاكم إقليم (شاندونج) أصر عام ١٩٩٠ على وجوب قيام بكين باستشارة السلطات المحلية قبل الإعداد لفرض ضرائب جديدة.

٣- رفض السلطات المحلية تقديم المعلومات حول إمكانياتها الاقتصادية للمركز في بكين.

---

(1) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق، ص ص ١١-١٢.

(2) وي وي زانج، مرجع سابق ، ص١٨.

(3) هدى راغب عوض، الصين القوة الاقتصادية الصاعدة ، مرجع سابق ، ص٣٠٨.

(4) جعفر كرار أحمد، مرجع سابق ، ص ص ١٠-١١.

(5) نفس المرجع، من ص ١١ إلى ص١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- إن الحكومة المركزية كثيرا ما تلجأ عندما لا تجد آذانا صاغية لدى الأقاليم لمساعدة الخزينة المركزية ، إلى سحب ما تريده من مبالغ مباشرة من حساب هذه الأقاليم في البنك المركزي الصيني.

وبالإضافة إلى النزاع بين المركز والأقاليم فإن الأقاليم الصينية دخلت في نزاعات مع بعضها البعض إلى حد اتباع سياسات الحماية الجمركية ضد الأقاليم الأخرى[١]، فالتفاوت في التطور الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم الصينية يدفع المناطق الأكثر تطورا إلى السعي لإضعاف تبعيتها الاقتصادية والإدارية للمركز، ويخلق التوتر في علاقات هذه المناطق مع الأقاليم الداخلية الأقل تطورا[٢].

وتراجع المركزية السياسية في الصين لصالح التوجهات الإقليمية من أخطر التحديات التي تواجه القيادة الصينية لأبعادها الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي خرجت أكاديمية الصين للعلوم الاجتماعية بأخطر دراسة حول حقيقة النزاع بين المركز والأقاليم، ويحذر التقرير من تفكك الصين ليس من جراء النزاعات العرقية كما حدث في يوغسلافيا، إنما بسبب الطموح نحو الاستقلالية الاقتصادية عن المركز في بكين[٣].

وعلى المستوى الخارجي فإن القيادة الصينية على اقتناع تام بأن علاقة بكين مع أقاليمها الغنية سوف تعكس العلاقة المستقبلية بين كل من بكين مع تايوان، ونتيجة لذلك فالعامل الخارجي في الصراع بين المركز والأقاليم ليس غائب عن ذهن القيادة الصينية في المركز، ففي الوقت الذي تحاول فيه تايوان لعب دور في تأجيج الصراع وتعميق النزعة الإقليمية ، نجدها تطرح نفسها لدى قادة الأقاليم كنموذج ناجح في مقاومة ضغوط بكين، وهي تفعل ذلك لتمزيق الصين وإضعاف السلطة المركزية حتى لا تتوحد مع الصين الأم (الصين الشعبية)[٤]، ولذلك نستطيع ملاحظة حساسية موضوع تايوان بالنسبة للصين والرد بحزم على أية محاولة لإعلان استقلال تايوان، لأن ذلك من شأنه تشجيع وتعميق النزعة الإقليمية داخل الصين.

ونتيجة زيادة قلق القيادة المركزية في بكين من تنامي النزعة الإقليمية في الصين، من هنا فإن بكين تزداد في تشددها لاسترجاع سلطتها المركزية على أقاليمها حتى لا تعطي فرصة

---

(1) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق، ص١٢.

(2) محمد دياب ، الصين : استراتيجية التنمية والتحول إلى "دولة عظمى" ، مرجع سابق ، ص٢٥.

(3) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص١٣.

(4) نفس المرجع ، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقلالية للأقاليم، وقد دعت جريدة الشعب اليومية عام ١٩٩٥ فروع الحزب وحكام المحافظات إلى أن يطيعوا بشكل صارم القيادة المركزية[١].

ولإدراك القيادة الصينية أن الاستقطاب واتساع الفجوة بين أقاليم الصين يغذي النزعة الإقليمية، من هنا عملت القيادة الصينية على سد الفجوة التنموية بين أقاليم الصين، وقد وضعت عدة خطط لإعادة التوازن التنموي في الصين وذلك بتوجيه الاستثمارات للأقاليم الفقيرة، بالإضافة إلى توجيه ٦٠% من القروض الأجنبية في السنوات الخمسة اللاحقة لعام ١٩٩٦ لتنمية الأقاليم الفقيرة، بالإضافة إلى منح المستثمرين الأجانب امتيازات مرضية لتشجيعهم على الاستثمار في مناطق شمال وغرب الصين الفقيرة[٢].

كما أن تراجع المركزية السياسية في الصين وعدم التزام بعض الأقاليم الصينية بالقرارات المركزية الصادرة عن بكين، دفع الصفوة التي تضع السياسة الخارجية بعدم الشعور بالاطمئنان على مراكزها، مما يحد من قدرتها على اتخاذ القرارات التي قد تستثير معارضة قوى أخرى داخل النظام[٣].

جميع حقوق الطبع محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(1) جعفر كرار أحمد، مرجع سابق، ص ص ١٣-١٤.

(2) نفس المرجع، ص١٥.

(3) توماس ويلبورن ، مرجع سابق ، ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أثر التحولات الداخلية على السياسة الخارجية الصينية

إن السياسة الخارجية هي انعكاس لسياستها الداخلية، وكما قال وزير خارجية فرنسا فإن السياسة الخارجية هي ترجمة خارجية للسياسات الداخلية[١]، فهناك علاقة وثيقة بين التحولات الداخلية في الصين وسياستها الخارجية، ولا نبالغ إن قلنا أن السياسة الخارجية الصينية هي انعكاس للتحولات الداخلية في الصين[٢].

فسياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وما أدت إليه من اندماج الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي واعتمادها على التجارة الخارجية بشكل أساسي في نموها الاقتصادي، دفع السياسة الخارجية الصينية إلى تمتين علاقاتها التجارية مع دول العالم الخارجي، ونشير هنا إلى أن التحسن في علاقات الصين مع دول العالم على المستوى الإقليمي والدولي يتبعه ارتفاع ملحوظ في حجم التبادل التجاري مع تلك الدول.

فمنذ التقارب الصيني – الأمريكي ارتفع حجم التبادل التجاري بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة من (٥) ملايين دولار في عام ١٩٧١ إلى أكثر من (٥) مليارات دولار في عام ١٩٨٠ ، ومنذ تطبيع العلاقات الصينية – الأمريكية ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل كبير حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من (١،١) مليار دولار في عام ١٩٧٨ إلى (٥) مليارات دولار في عام ١٩٨٠ ، وواصل حجم التبادل التجاري بين البلدين الارتفاع حتى وصل في عام ١٩٨٨ إلى (١٤) مليار دولار ، مما جعل الولايات المتحدة ثالث أكبر شريك تجاري لجمهورية الصين الشعبية بعد اليابان وهونج كونج [٣].

ومنذ تطبيع العلاقات الصينية – اليابانية شهد حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفاعا ملحوظا ، فبعد أن كان حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ١٩٧١ حوالي (٩٠١,٨) مليون دولار ، ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ١٩٧٣ إلى حوالي (٢,٠١٦)

---

(1) مرسيل مرل ، السياسة الخارجية ، ترجمة خضر خضر ، جروس برس ، طرابلس (لبنان) ،١٩٨٠، ص ص ٤٤-٤٥.

(2) صلاح سالم زرنوقة ، الصين : التحولات الداخلية والسياسة الخارجية ، السياسة الدولية ، العدد (١٣٢)، إبريل ١٩٩٨، ص٥٣.

(3) Charles R. Kitts, The United States Odyssey in China (1784-1990), University Press of America, Maryland, 1991, P.P244-228.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليار دولار[١]، ووصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ١٩٨٩ إلى (١٩,٧) مليار دولار، وفي عام ١٩٩٦ وصلت تلك القيمة إلى (٦٠,٨٧) مليار دولار[٢]، وجدول رقم (٩) يوضح حجم التبادل التجاري بين جمهورية الصين الشعبية واليابان من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٦.

جدول رقم (٩)

التبادل التجاري بين جمهورية الصين الشعبية واليابان من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٦

(بالملايين)

السنة	حجم التبادل التجاري	الصادرات الصينية	الصادرات اليابانية	الفائض التجاري الياباني
١٩٦٦	٦٢١,٤	٣٠٦,٢	٣١٥,٢	٩
١٩٦٧	٥٥٧,٨	٢٦٩,٥	٢٨٨,٣	١٨,٨
١٩٦٨	٥٤٩,٧	٢٢٤,٢	٣٢٥,٥	١٠١,٣
١٩٦٩	٦٢٥,٤	٢٣٤,٦	٣٩٠,٨	١٥٦,٢
١٩٧٠	٨٢٢,٧	٢٥٣,٨	٥٦٨,٩	٣١٥,١
١٩٧١	٩٠١,٨	٣٢٣,٣	٥٧٨,٥	٢٥٥,٢
١٩٧٢	١١٠٠,٨	٤٩١,١	٦٠٩,٧	١١٨,٦
١٩٧٣	٢٠١٦	٩٧٤	١٠٤٢	٦٨
١٩٧٤	٣٢٨٧	١٣٠٤	١٩٨٣	٦٧٩
١٩٧٥	٣٧٨٧,٦	١٥٢٩,٤	٢٢٥٨,٢	٧٢٨,٨
١٩٧٦	٣٠٣٨,٥	١٣٧٢,٧	١٦٦٥,٨	٢٩٣,١

Sources : Wolf Mendl, OP.cit, P.127.

ولما كانت كلا الكوريتين من الناحية الأيديولوجية تمثل بؤرة مصغرة لعالم الحرب الباردة، من هنا فحتى أوائل الثمانينات كانت جمهورية الصين الشعبية تتعامل تجاريا مع كوريا الشمالية دون كوريا الجنوبية ، إلا أن الإصلاحات الاقتصادية داخل الصين دفعت الصين للتعامل تجاريا مع كوريا الجنوبية ، وجدول رقم (١٠) يوضح حجم التبادل التجاري لجمهورية الصين الشعبية مع الكوريتين من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٠.

جدول رقم (١٠)

(1) Wolf Mendl, Issues in Japan's China Policy, The Macmillan Press LTD, London, 1978, P.127.

(2) سعد محمد عثمان وسامرة نعمة الثامر ، مرجع سابق ، ص١٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجم التبادل التجاري لجمهورية الصين الشعبية مع الكوريتين من عام ١٩٨٢- ١٩٩٠

السنة	الكوريتين	مجموع التبادل التجاري	قيمة حجم التبادل التجاري مع الكوريتين بالنسبة لمجموع حجم التبادل التجاري للصين
١٩٨٢	الشمالية	٥٤٤,٥٤	١,٣٩
	الجنوبية	١٢٢	٠,٣١
١٩٨٣	الشمالية	٤٩٢,٧٤	١,٢١
	الجنوبية	١٢٩	٠٣٢.
١٩٨٤	الشمالية	٥٠٠,٢٨	١,٠١
	الجنوبية	٤٤٢	٠,٨٩
١٩٨٥	الشمالية	٤٧٣,٠٤	٠,٧٩
	الجنوبية	٦٤٦	١,٠٧
١٩٨٦	الشمالية	٤٩٠,٧٢	٠,٨٢
	الجنوبية	١٢٤٩	٢,٠٨
١٩٨٧	الشمالية	٥٣٣,٣١	٠,٧٨
	الجنوبية	١٦١٣	٢,٣٧
١٩٨٨	الشمالية	٤٧٦,٦٥	٠,٥٩
	الجنوبية	٢٩٣٧	٣,٦٦
١٩٨٩	الشمالية	٤٥٧,٤٦	٠,٥٥
	الجنوبية	٣٠٥٥	٣,٧٠
١٩٩٠	الشمالية	٤٤٢,٢٠	٠,٥٣
	الجنوبية	٣٧٠٢	٤,٣٥

Sources : Doug Joong kim, Foreign Relations of North Korea: During Kim IL Sung's Last Days, Sejong Institute, Seoul, 1994, P.276.

واستنادا للجدول السابق نجد أن التبادل التجاري لجمهورية الصين الشعبية مع كوريا الشمالية تراوح في مكانه مع انخفاض قيمتها المئوية بالنسبة لمجموع تجارة الصين مع العالم الخارجي ، في حين زاد التبادل التجاري لجمهورية الصين الشعبية مع كوريا الجنوبية مع ارتفاع قيمتها المئوية بالنسبة لمجموع تجارة الصين مع العالم الخارجي، مما يدلل على أهمية المتغير الاقتصادي الداخلي في التأثير على السياسة الخارجية الصينية .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما شهد حجم التبادل التجاري بين روسيا وجمهورية الصين الشعبية زيادة ملحوظة منذ البدء في تطبيع العلاقات بين البلدين ، ونشير هنا أن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل في عام ١٩٩٢ إلى (٥,٨) مليار دولار [١]، وشهد التبادل التجاري بين دول (هونج كونج- تايوان- تايلاند- أندونيسيا- كوريا الجنوبية – ماليزيا- الفلبين – سنغافورة) والصين ارتفاعا ملحوظا ، فبعد أن كان حجم التبادل التجاري بين مجموعة تلك الدول ١٩% في عام ١٩٧٠، ازداد ليصل في التسعينات إلى ٣٠%[٢].

كما أن اندماج الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي جعل السياسة الخارجية الصينية أكثر استجابة للضغوط الخارجية، خاصة أن فرض قيود على التبادل التجاري مع العالم الخارجي لن يكون في صالحها[٣]، وأبرز مثال على ذلك هو التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة حيث وصل الفائض التجاري للصين في مبادلاتها التجارية مع الولايات المتحدة إلى حوالي (٥٨) مليار دولار عام ١٩٩٨[٤]، من هنا فحاجة الصين للأسواق الأمريكية يزيد من فعالية الضغط الأمريكي على السياسة الخارجية الصينية، ولذلك فإحدى وسائل الضغط التي تلجأ إليها واشنطن في وجه بكين هو التهديد بوضع العراقيل أمام صادراتها للأسواق الأمريكية.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وكما أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي إلى زيادة حجم الضغوط الخارجية على الصين، نجدها قد أتاحت مجالات أوسع للصين للتأثير على سياسات الدول الأخرى حيث منحت الصين أدوات جديدة للسيطرة والتأثير، وقد يكون ذلك ما يفسر ميل قادة الصين إلى مزج أمور الاقتصاد والتجارة بأمور السياسة، فبعد أن قامت فرنسا ببيع تايوان طائرات مقاتلة من نوع (ميراج) ، نجد أن الصين قد أضاعت على فرنسا عقودا قيمتها مليار دولار مع السوق الصينية.

كما أن إغراء الأسواق الصينية الضخمة دفع الاتحاد الأوروبي لتأييد دخول الصين في عضوية منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى اعتراف الاتحاد الأوروبي بنفوذ الصين الاقتصادي والسياسي على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك للاستفادة من الأسواق الصينية

---

(1) Yung Chung and Eunsook Chung, Russia in the Far East and Pacific Region, The Sejong Institute, Seoul, 1994, P.291.

(2) أحمد محمد فرج ، الآسيان والأبيك : خيارات الإقليمية والعالمية في شرق آسيا ، السياسة الدولية ، العدد (١١٦) ، إبريل ١٩٩٤، ص١٤١.

(3) هدى راغب عوض ، الصين القوة الاقتصادية الصاعدة ، مرجع سابق ، ص٣٠٩.

(4) غسان العزي ، التحولات الصينية بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق ، ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضخمة وزيادة الصادرات الأوروبية إليها، وقد أدى موقف الاتحاد الأوروبي الداعم للصين إلى ارتفاع حجم التجارة بين أوروبا والصين من (١٢) مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ما يزيد على (٤٠) مليار دولار عام ١٩٩٤[١].

فالإصلاحات الاقتصادية داخل الصين جعلت الصين أكثر تفاعلا في إطار المجتمع الدولي ومؤسساته ، وذلك استجابة لمتطلبات إصلاحاتها الاقتصادية بعد أن عاشت فترة من العزلة الدولية في عهد (ماوتسي تونغ) ، فبعد أن كانت الصين ترفض التعامل مع المؤسسات الاقتصادية الدولية نجدها بعد الإصلاحات الاقتصادية أصبحت تطلب المعونات منها لدعم برامجها الإصلاحية[٢]، فقد أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى تطور القطاع الصناعي داخل الصين الأمر الذي تتطلب من الصين زيادة إنفاقها وتطوير البنية التحتية لديها مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري، مما دفع الصين إلى زيادة الاقتراض من المؤسسات الاقتصادية الدولية كما يوضح جدول رقم (١١).

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

جدول رقم (١١)

معدل الزيادة في الإنفاق والدخل الحكومي (١٠٠ مليون يوان)

(١٩٩٠-٢٠٠١)

السنة	الدخل الكلي	الإنفاق الكلي	العجز في الموازنة	معدل الزيادة في الدخل الكلي	معدل الزيادة في الإنفاق الكلي
١٩٩٠	٢٩٣٧,١٠	٣٠٨٣,٥٩	١٤٦,٤٩	١٠,٢	٩,٢
١٩٩١	٣١٤٩,٤٨	٣٣٨٦,٦٢	٢٣٧,١٤	٧,٢	٩,٨
١٩٩٢	٣٤٨٣,٣٧	٣٧٤٢,٢٠	٢٥٨,٨٣	١٠,٦	١٠,٥
١٩٩٣	٤٣٤٨,٩٥	٤٦٤٢,٣٠	٢٩٣,٣٥	٢٤,٨	٢٤,١
١٩٩٤	٥٢١٨,١٠	٥٧٩٢,٦٢	٥٧٤,٥٢	٢٠,٠	٢٤,٨
١٩٩٥	٦٢٤٢,٢٠	٦٨٢٣,٧٢	٥٨١,٥٢	١٩,٦	١٧,٨
١٩٩٦	٧٤٠٧,٩٩	٧٩٣٧,٥٥	٥٢٩,٥٦	١٨,٧	١٦,٣
١٩٩٧	٨٦٥١,١٤	٩٢٣٣,٥٦	٥٨٢,٤٢	١٦,٨	١٦,٣
١٩٩٨	٩٨٧٥,٩٥	١٠٧٩٨,١٨	٩٢٢,٢٣	١٤,٢	١٦,٩
١٩٩٩	١١٤٤٤,٠٨	١٣١٨٧,٦٧	١٧٤٣,٥٩	١٥,٩	٢٢,١
٢٠٠٠	١٣٣٩٥,٢	١٥٨٨٦,٥	٢٤٩١,٣	١٧,٠	٢٠,٥
٢٠٠١	١٦٣٧١,٠	١٨٨٤٤,٠	٢٤٧٣,٠	٢٢,٢	١٨,٦

Internet : http://www.china.org.cn.english/shuzi-en/en

(1) وي وي زانج ، مرجع سابق ، ص٤٤.

(2) نفس المرجع ، ص٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى تفاعل الصين مع المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية والتي تركز على تدعيم التعاون الاقتصادي والتجاري، ونشير هنا إلى انضمام الصين لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا – المحيط الهادي "أبيك" (Asia - Pacific Economic Cooperation - APEC) التي أنشئت عام ١٩٨٩، والتي تضم في عضويتها كل من أستراليا – بروناي – كندا – تشيلي – هونج كونج – إندونيسيا – اليابان – كوريا الجنوبية – ماليزيا – المكسيك – نيوزلندا – بابوا غينيا الجديدة – الفليبين – تايوان – تايلاند – الولايات المتحدة – الصين، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي في منطقة آسيا – المحيط الهادي[١].

كما استطاعت الصين الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) إذ سيحقق لها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تنمية صادراتها ، بالإضافة إلى ضمان توسيع وتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها [٢]، وقد عملت الصين على إصلاح بعض نظمها الاقتصادية الداخلية ليطابق الأنظمة المعمول بها في منظمة (WTO) ، وشملت تلك الإصلاحات ما يلي[٣]:

١- تخفيض التعرفة الجمركية : ففي عام ١٩٩٢ خفضت الصين الرسوم الجمركية على (٢٨٩٨) سلعة ، وفي عام ١٩٩٣ خفضت الرسوم الجمركية على (٣٣٧١) سلعة، وفي عام ١٩٩٦ خفضت الرسوم الجمركية على (٤٩٠٠) سلعة ، وفي عام ١٩٩٧ خفضت الرسوم الجمركية على (٤٨٧٤) سلعة .

٢- إقرار القوانين المنظمة للملكية الفكرية والخدمات المالية .

٣- جعل عملتها قابلة للتحويل في المعاملات الجارية .

كما أن الإصلاحات الاقتصادية داخل الصين واعتمادها على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية، دفع الصين باتجاه الانخراط في الالتزامات الدولية ودفعها إلى المزيد من الاحترام للشرعية الدولية والالتزام بأحكام القانون الدولي[٤]، بالإضافة إلى أن الإصلاح الاقتصادي وما أدى إليه من تباين في التنمية بين مختلف الأقاليم الصينية، خلق عوامل عدم استقرار داخلي الأمر الذي خلق ضغوط على السياسة الخارجية الصينية من حيث التركيز على الوحدة الوطنية وعدم إثارتها، فصياغة السياسة الخارجية الصينية نابعة من منطلق الاهتمام

---

(1) سعد محمد عثمان وسامرة نعمة الثامر ، مرجع سابق ، ص١٨٩.

(2) نفس المرجع، ص ص ١٨٦-١٨٧.

(3) نفس المرجع، ص ص ١٨٧-١٨٨.

(4) صلاح سالم زرنوقة ، مرجع سابق، ص ٥٧.

جميع الحقوق محفوظة
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتحولات الداخلية، واستجابة لما تفرضه من مطالب وضغوط ومحاولة لتحاشي التهديدات التي يمكن أن تؤثر عليها واستثمار الفرص التي يمكن أن تساعد على إنجاحها[١].

أي نستخلص من ذلك أن تحديث الاقتصاد الصيني أصبح له الأولوية في السياسة الخارجية الصينية على حساب الاعتبارات السياسية، وهذا حول السياسة الخارجية الصينية من سياسة خارجية (راديكالية) إلى سياسة خارجية أكثر نفعية (براغماتية) [٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(1) صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص٥٥.

(2) لمزيد من المعلومات حول تأثر السياسة الخارجية الصينية بالتحولات الداخلية . أنظر :
محمد يوسف الدرادكة ، دراسة في السياسة الخارجية الصينية (١٩٨٠-١٩٩٦) ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩٨، ص ص ١١٤-١١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث
التحولات العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

إن انهيار وتفكك الاتحاد السوفييتي أدى إلى إحداث تغييرات جوهرية في صورة توزيع القوى على مستوى النسق الدولي لصالح الولايات المتحدة، وبالتالي ظهرت الحاجة لانتظام العلاقات الدولية في إطار نظام دولي يراعي في شرعيته التوزيع الجديد للقوى[١].

وبالتالي انتظمت العلاقات الدولية وفق أنماط وقواعد سلوكية عكست الدور القيادي المنفرد للولايات المتحدة على الساحة الدولية، في إطار نظام عالمي جديد يراعي في شرعيته المصلحة الوطنية الأمريكية، حيث قامت الولايات المتحدة بانتهاج سياسة جديدة تتلاءم مع التحولات العالمية الجديدة بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة[٢].

من هنا كانت دعوة الولايات المتحدة مع مطلع عقد التسعينات إلى ما يسمى بالنظام العالمي الجديد على نحو يمكنها من فرض أنماط وقواعد جديدة للسلوك الدولي تراعي مصالحها الوطنية، وفرض قيم جديدة على المجتمع الدولي نابعة من القيم الأمريكية معتبرة أن هذه القواعد والقيم الدولية الجديدة تعبر عن الإرادة الدولية والشرعية الدولية مثل حقوق الإنسان[٣].

وأبرز التحولات العالمية التي شهدت انتهاء مرحلة الحرب الباردة تشمل:

أولا : التحول في مفهوم القوة:

إن انهيار الاتحاد السوفيتي رغم امتلاكه لقوة عسكرية هائلة، أدت إلى التشكيك في فعالية القوة العسكرية كدعامة أساسية من دعائم القدرة الوطنية للدولة، وأدت إلى الاقتناع أن ضعف الدعامة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي هي السبب وراء عجزه عن مسايرة الولايات المتحدة في سباق التسلح وانهياره، فأصبحت القوة الاقتصادية هي الدعامة الحقيقية للقدرة

---

(1) ممدوح محمود مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٤١-٤٢.

(2) محمد موسى ، ج٢، مرجع سابق ، ص٨.

(3) ممدوح محمود مصطفى ، مرجع سابق ، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطنية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة[١]، وأصبحت القوة العسكرية مهمة بقدر ما تستطيع فيه حماية المصالح الاقتصادية[٢].

ونتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي والتركيز على النواحي الاقتصادية والتوسع في التبادل التجاري وازدياد التشابك الاقتصادي وتطور الأسلحة النووية، فقد قلل ذلك من أهمية القوة العسكرية في حسابات القوة الشاملة [٣]، وأدى إلى تراجع استخدام القوة العسكرية كأداة للتأثير في العلاقات الدولية، فازدياد التشابك الاقتصادي (الاعتمادية المتبادلة) فرضت أنماط جديدة للسلوك الدولي والسيطرة، وبهذا لم تعد القوة العسكرية عاملا حاسما في العلاقات الدولية بقدر القوة الاقتصادية[٤].

إن التحول في مفهوم القوة على الصعيد الدولي أفرز تحولا هاما في أنماط التفاعلات الدولية، فعلى مستوى نمط الصراع نجد التحول من نمط الصراع الأيديولوجي/ السياسي إلى نمط الصراع الاقتصادي، وعلى مستوى نمط التفاعلات السياسية نجد التحول من أسلوب الصراع إلى أسلوب التسويات، وعلى مستوى نمط التفاعلات العسكرية نجد التحول من أسلوب سباق التسلح إلى أسلوب نزع السلاح[٥]، وجدول رقم (١٢) يبين أبرز التحولات الرئيسية في أنماط التفاعلات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ثانيا : تراجع المكانة الاستراتيجية لدول العالم الثالث :

بعد أن كانت دول العالم الثالث تكتسب أهمية استراتيجية بالنسبة للقطبين الأمريكي والسوفيتي في ظل التنافس الأيديولوجي القائم بينهم وسعي كلا القطبين لكسب تلك الدول لفلكهم، لذلك فانهيار الاتحاد السوفيتي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانتهاء التنافس الأيديولوجي الذي كان قائم فيما بينهم أثر على مكانة دول العالم الثالث في الاستراتيجية العالمية ، مما قلص من قدرة تلك الدول على المساومة والمناورة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

---

(1) ممدوح محمود مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠-٤١.

(2) شفيق المصري ، النظام العالمي الجديد : ملامح ومخاطر، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٩٩٢، ص٩١.

(3) عبد القادر محمد فهمي ، مرجع سابق ، ص٨٧.

(4) Mohammad M.S. Abu Ghazleh, Power Governs the World, First Edition, Amman, 1997, P.61.

(5) عبد الخالق عبد الله ، النظام العالمي الجديد .. الحقائق والأوهام ، السياسة الدولية ، العدد (١٢٤)، إبريل ١٩٩٦، ص٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٢)

الفروقات الرئيسية بين النظام العالمي القديم والجديد

الأنماط السائدة	النظام العالمي القديم	النظام العالمي الجديد
نمط الانقسامات	شرق / غرب	شمال / جنوب
نمط التكتلات	تكتلات عسكرية	تكتلات تجارية
نمط الصراعات	صراعات أيديولوجية / سياسية	صراعات تجارية / اقتصادية
نمط الأولويات	التهديد النووي	التهديد البيئي
نمط التفاعلات السياسية	صراعات	تسويات
نمط التفاعلات العسكرية	سباق التسلح	نزع السلاح
نمط الأقطاب	ثنائي الأقطاب	أحادي / تعدد الأقطاب
نمط الحكومات	حكومات سلطوية / شمولية	حكومات ديمقراطية
نمط الأيديولوجيات	الرأسمالية / الاشتراكية	الليبرالية الاقتصادية والسياسية

المصدر : عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ، ص٥٨.

ثالثا : انهيار مصداقية الأيديولوجية الماركسية – اللينينية عالميا :

إن انهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى انهيار مصداقية الأيديولوجية الاشتراكية كأساس للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، لذلك راحت معظم دول العالم الثالث تأخذ بالقيم الليبرالية الغربية (الرأسمالية) كأساس للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، إما اقتناعا بها كأساس للتنمية الاقتصادية والسياسية وإما لمسايرة ظروف الواقع الدولي الجديد الذي يتطلب استرضاء القطب المنفرد بالهيمنة ، وذلك لاستمرار حصولها على الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي منها[١].

رابعا : تزايد المخاوف من انتشار الأسلحة النووية:

إن تفكك الاتحاد السوفيتي أدى لامتلاك الجمهوريات التي استقلت عنه لقدرات نووية فجزء من تركة الاتحاد السوفيتي السابق النووية توزعت على جمهورياته التي استقلت عنه بعد تفككه وهذه الجمهوريات الناشئة تعاني من مشاكل اقتصادية، لذلك هناك مخاوف من أن تقايض تلك الدول ما لديها من ترسانة نووية بالعملة الصعبة التي تحتاجها[٢].

---

(1) ممدوح محمود مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٣٨.

(2) نفس المرجع ، ص ص ٣٩-٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا : زيادة درجة التشابك الاقتصادي :

إن زوال الصراع الأيديولوجي بين القطبين الأمريكي والسوفيتي أدى إلى التركيز على النواحي الاقتصادية وزيادة درجة التشابك الاقتصادي بين دول العالم وبهذا تراجع مفهوم السيادة المطلقة للدولة، وهناك توجه أمريكي نحو تقليص حدود السيادة الوطنية للدولة المنفردة في مواجهة ما يسمى بالإرادة الدولية[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(1) أسامة المجدوب ، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٩)، يوليو ١٩٩٢، ص١١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع
أثر التحولات العالمية على السياسة الخارجية الصينية

من الضروري عند دراسة أثر التحولات العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الصينية، أن نأخذ بالرؤية الصينية لتلك المستجدات الدولية الجديدة والتي ارتكزت على هموم الداخل وانطلقت منها، خصوصا رغبة القيادة الصينية في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي وتوفير الشروط الملائمة لاستمرارها واللازمة لإنجاحها[١].

والنواحي السلبية في الرؤية الصينية للتحولات الدولية الجديدة تتلخص فيما يلي[٢]:

١- إن فشل الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وفي دول شرق أوروبا، مثل صدمة سياسية ونفسية للنظام السياسي الصيني، وعمق من أزمة الثقة في المجتمع الصيني بالنظام السياسي الصيني وبتجربة الإصلاح.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٢- بزوال الاتحاد السوفيتي لم يعد للصين أهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة والدول الغربية، بعد أن كانت إحدى ركائز توازن القوى في شرق آسيا.

٣- إن انتشار التيارات الاستقلالية والدينية في آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، يمثل خطرا على إقليم (سينكيانج) ذات الأغلبية المسلمة نظرا للتقارب الجغرافي والعرقي بين تلك الأقاليم.

٤- التحديات التكنولوجية والعلمية والاقتصادية التي فرضتها التحولات العالمية الجديدة على الصين، وعلى أساس ذلك فعدم صمود الصين في المنافسة الاقتصادية العالمية وتأخرها في المشاركة في الثورة التكنولوجية ، سيضع الصين في موقع متأخر في منظومة العلاقات الدولية.

والنواحي الإيجابية في الرؤية الصينية للتحولات الدولية الجديدة تتلخص فيما يلي[٣]:

١- إن انهيار الاتحاد السوفييتي وفر للصين مناخ أمني إقليمي مستقر نسبيا.

---

(1) صلاح سالم زرنوقة ، مرجع سابق ، ص٥٣.
(2) نفس المرجع ، ص٥٤.
(3) نفس المرجع، ص٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- بانتهاء المنافسة الأيديولوجية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فقد حل محلها المنافسة الاقتصادية بين القوى الاقتصادية الكبرى، ونتيجة الانفتاح الاقتصادي للصين على العالم الخارجي من هنا فالصين بسوقها الضخمة سوف تلعب دوراً هاماً بين هذه القوى الاقتصادية المتنافسة، والتي لا تستطيع تجاهل السوق الصينية الضخمة إذا ما أرادت تحسين وضعها في المنافسة.

٣- إن المشاكل التي تعيشها روسيا ودول شرق أوروبا في التحول إلى اقتصاد السوق، والآثار السلبية التي يعاني منها المواطن العادي في حياته اليومية في تلك الدول وعدم وجودها في الصين، جعلت الشعب الصيني يثق بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها القيادة الصينية.

فزوال التهديد السوفيتي للصين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وفر للصين مناخاً أمنياً أكثر استقرارا، مما أتاح للصين التفرغ لإصلاحاتها الاقتصادية وتطوير وتحديث اقتصادها وتغيير أولويات سياستها الخارجية بما يعزز برامجها الإصلاحية ، وذلك بتحسين علاقاتها الخارجية مع دول العالم على المستوى الدولي والإقليمي وتدعيم علاقاتها التجارية معها، وتخفيف حدة التوترات الإقليمية مع جيرانها والتي كان التوجس الصيني من التهديد العسكري السوفيتي والخوف من قيام الاتحاد السوفيتي بعزلها يغذيها، فذلك التغير في أولويات السياسة الخارجية الصينية والتي أتاحها لها انهيار الاتحاد السوفيتي أعطى السياسة الخارجية الصينية مرونة أكبر في التحرك بما يخدم إصلاحاتها الاقتصادية ، وذلك بلعب دور أكثر فعالية في إطار المجتمع الدولي من أجل دعم الأمن والاستقرار[١].

فعلى صعيد المواجهة في شبه الجزيرة الكورية كان للصين دور وجهد واضح في الحوار بين الكوريتين، وذلك بالضغط على حليفتها كوريا الشمالية لتخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، حيث تم عام ١٩٩١ توقيع اتفاق المصالحة وعدم الاعتداء بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية[٢]، كما قامت الصين بتطبيع علاقاتها مع كوريا الجنوبية عام ١٩٩٢

(1) صلاح سالم زرنوقة ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥-٥٦.

(2) محمد مصطفى شحاته ، حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٩)، يوليو ١٩٩٢، ص١٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتدعيم علاقاتها التجارية معها ، حتى تجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين وكوريا الجنوبية أكثر من خمسة أضعاف حجم التبادل التجاري بين الصين وكوريا الشمالية[١].

وعلى صعيد المشكلة الكمبودية فقد ساهمت الصين في تسوية المشكلة الكمبودية بتوقيعها عام ١٩٩١ على اتفاقية باريس للتسوية السلمية للحرب الأهلية في كمبوديا بين حكومة بنوم بنه (العاصمة الكمبودية) وائتلاف المعارضة الذي يضم ثوار الخمير الحمر[٢]، فزوال التهديد السوفيتي أتاح تسوية مشكلة كمبوديا والتي كانت انعكاس للتوجس الصيني من التهديد السوفيتي، وذلك بعد تغير موقف فيتنام من المشكلة الكمبودية وقيامها عام ١٩٨٩ بسحب قواتها من كمبوديا بضغط من الاتحاد السوفيتي[٣].

ولما كانت المسألة الكمبودية إحدى القضايا التي فجرت الصراع الصيني – الفيتنامي، على أساس أن طرفي النزاع في الأزمة الكمبودية هما حكومة بنوم بنه التي تساندها فيتنام وثوار الخمير الحمر الذين تساندهم الصين، من هنا كان للتسوية السلمية للأزمة الكمبودية دور واضح في تطبيع العلاقات الصينية – الفيتنامية عام ١٩٩١، خاصة بعد إعلان الصين عام ١٩٨٩ على أن تطبيع علاقاتها مع فيتنام مشروط بحل مشكلة كمبوديا[٤].

وقد قام وزير خارجية الصين عام ١٩٩٢ بزيارة إلى هانوي وتم التأكيد خلال تلك الزيارة من الجانبين بالمساعدة لضمان تنفيذ خطة الأمم المتحدة للسلام في كمبوديا، وتم التوقيع على اتفاق للتعاون الاقتصادي بين الصين وفيتنام واتفاق آخر لإلغاء تأشيرات الدخول للدبلوماسيين والمسافرين في مهمات رسمية بين البلدين، وفي عام ١٩٩٣ شهدت العلاقات الصينية – الفيتنامية المزيد من التحسن والتطور بزيارة (لي بينغ) رئيس الوزراء الصيني لفيتنام[٥].

---

(1) ريمون ماهر كامل ، برنامج صواريخ بيونج يانج وأبعاد جديدة للأزمة الكورية ، السياسة الدولية ، العدد (١٣٨)، أكتوبر ١٩٩٩، ص ص ٢٢٨-٢٢٩.

(2) أحمد طه محمد ، التحولات العالمية والصراعات الإقليمية في آسيا ، في كتاب آسيا والتحولات العالمية، مرجع سابق ، ص ص ٦٦-٦٧.

(3) أحمد طه محمد ، التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد ، السياسة الدولية ، العدد(١١٨)، إبريل ١٩٩٢، ص٢٤٧.

(4) مصطفى أحمد علي ، الصين وفيتنام على طريق المصالحة ، السياسة الدولية ، العدد (٩٨)، أكتوبر ١٩٨٩، ص١٧٢.

(5) أحمد طه محمد ، التحولات العالمية والصراعات الإقليمية في آسيا ، مرجع سابق ، ص ص ٧٦-٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما توصلت الصين إلى اتفاق مع الهند حول تسوية النزاع الحدودي بينهم بالطرق السلمية عام ١٩٩١،خاصة أن تراجع أهمية باكستان في الاستراتيجية الصينية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي قد أزال قيدا أمام تطبيع العلاقات مع الهند[١]، كما تم الاتفاق خلال زيارة الرئيس الصيني (جيانغ زيمين) إلى الهند عام ١٩٩٦ على تخفيض عدد قوات البلدين على الحدود المشتركة المتنازع عليها، والتعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات ومكافحة الجريمة وتعزيز النقل البحري والتعاون التجاري المشترك[٢]، ونشير هنا إلى أن حجم التبادل التجاري بين الصين والهند يشهد تزايدا بمعدل ٣٠% سنويا [٣].

كما عملت الصين على تطبيع علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) حيث استأنفت الصين علاقاتها الدبلوماسية مع كل من أندونيسيا وسنغافورة عام ١٩٩٠ ومع بروناي عام ١٩٩١، وقد أدى ذلك إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الآسيان من (٤) مليارات دولار عام ١٩٩٠ إلى (١٠,٦٨) مليار دولار عام ١٩٩٣[٤]، إلى (١٩,٣) مليار دولار عام ١٩٩٦[٥].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

فزوال التهديد السوفيتي أتاح للصين فرصة تخفيف حدة التوترات الإقليمية مع جيرانها والتي كان التخوف الصيني من التهديد السوفيتي يغذيها ، لصالح تدعيم علاقاتها التجارية معها بما يضمن نجاح واستقرار إصلاحاتها الاقتصادية الداخلية.

وأصبحت مشكلة الحد من انتشار التكنولوجيا النووية من القضايا الدولية التي تشكل ضغط على السياسة الخارجية الصينية، فبعد أن تم الاتفاق عام ١٩٨٤ بين الصين والولايات المتحدة على التعاون في المجال النووي ببيع الصين معدات تكنولوجية ومفاعلات نووية لاستخدامها في مجالات توليد الطاقة الكهربائية، أصدرت الولايات المتحدة قانون عام ١٩٨٥

---

(1) علي فياض ، الطريق الصيني إلى القطبية : المقومات . العوائق . الآفاق ، شؤون الأوسط ، العدد (٨٩)، نوفمبر ١٩٩٩، ص٣١.

(2) محمد سعد أبوعامود، السياسة الأمريكية في آسيا، السياسة الدولية، العدد (١٢٧)، يناير ١٩٩٧، ص١٣٥.

(3) وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص١٧٣.

(4) أحمد فارس عبد المنعم ، تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا ، في كتاب آسيا والتحولات العالمية ، مرجع سابق ، ص١٣٦.

(5) سعد محمد عثمان وسامرة نعمة الثامر ، مرجع سابق ، ص١٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحظر على الشركات الأمريكية بيع مكونات للمفاعلات النووية للصين ، بعد اتهام الولايات المتحدة الصين بتزويد دول كباكستان وإيران بالتكنولوجيا النووية [١].

وفي عام ١٩٨٧ جمدت الولايات المتحدة صادراتها التكنولوجية المتطورة للصين، بعد أن اتهمتها ببيع إيران صواريخ سيلكوورم المضادة للسفن والتي شكلت خطرا على السفن الأمريكية العاملة في الخليج العربي، إلا أن الولايات المتحدة عدلت عن قرارها بتجميد صادراتها التكنولوجية المتطورة للصين في عام ١٩٨٩، بعد تعهد الصين بعدم تزويد إيران بأية صواريخ مضادة للسفن[٢].

كما أن اتهام الولايات المتحدة للصين ببيع دول كباكستان وإيران تكنولوجيا الصواريخ الصينية، دفع الولايات المتحدة لفرض عقوبات اقتصادية على الصين عام ١٩٩٣، إلا أنه في عام ١٩٩٤ وقعت الصين والولايات المتحدة اتفاقا يقضي بالحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الصينية في مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين منذ عام ١٩٩٣[٣].

مكتبة الجامعة الاردنية

وقد تم خلال زيارة (جيانغ زيمين) للولايات المتحدة عام ١٩٩٧ الاتفاق على استئناف برنامج استيراد تكنولوجيا المفاعلات النووية من الولايات المتحدة، في مقابل الحصول على إقرار من الصين بعدم بيع صواريخ كروز بعيدة المدى لإيران والحد من مساعداتها النووية لإيران، وبذلك تحل الصين واحدة من أصعب المشاكل التي تقض مضاجع مخططي مشروعات التنمية الاقتصادية والصناعية وهي مشكلة الطاقة، واستئناف برنامج تصدير تكنولوجيا المفاعلات النووية للصين يعد مكسب اقتصادي للولايات المتحدة، حيث أن الصين بحاجة لإنفاق (٦٠) مليار دولار لتطوير مفاعلاتها النووية التي تنتج الطاقة[٤].

---

(١) عبد الله صالح، التقارب الصيني الأمريكي وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، العدد (١٣٢)، إبريل ١٩٩٨، ص٢٤٧.

(٢) توفيق حصو وآخرون، قضايا ومشكلات دولية معاصرة، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، أبو ظبي،١٩٨٨، ص٢١٧.

(٣) معتز سلامة، الصين والولايات المتحدة: جوهر الخلاف، السياسة الدولية، العدد (١٢٦) ، أكتوبر ١٩٩٦، ص١٧٧.

انظر أيضا: عثمان كامل، العلاقات الأمريكية الصينية في ظل النظام العالمي، الدفاع، العدد (١٥٧)، أغسطس، ١٩٩٩، ص٤٢.

(٤) عبد الله صالح، مرجع سابق، ص ص٢٤٧ – ٢٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
مرتكزات السياسة الخارجية الصينية

أولا : حدد (دينغ شياو بنغ) المبادئ التي تحكم علاقة الصين مع دول العالم بما يلي[١]:

١- مبدأ التعايش السلمي ويشمل:

أ- احترام السياسة الإقليمية.

ب- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

جـ- المساواة بين الدول.

د- العمل على أساس حق الدول في المنفعة المشتركة.

هـ- التسوية السلمية للنزاعات الدولية.

٢- العمل على التنمية المشتركة للأقاليم المتنازع عليها من قبل أطراف النزاع قبل البحث عن حل لها، على أساس أن التنمية المشتركة للأقاليم المتنازع عليها يخلق مصالح مشتركة لأطراف النزاع ، بشكل يحول دون تصعيد التوتر حولها من قبل أطراف النزاع حفاظا على مكاسبها المشتركة في تلك المناطق.

ثانيا : ترتكز السياسة الخارجية الصينية على تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث الداخلي، وذلك بتوسيع الروابط الاقتصادية مع جميع الدول الآسيوية[٢].

ثالثا : المحافظة على بيئة إقليمية هادئة لتحقيق أهدافها الاقتصادية في ظروف سلمية ملائمة، وقد قال (جيانغ زيمين) " أن على الصين تركيز كل الجهود لتحديث البلاد، ولذا من مصلحتها تأمين وضع دولي سلمي طويل الأمد "، ولذلك تعمل الصين على تدعيم الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقتها الإقليمية، ويترجم هذا الموقف الصيني بنهج يرمي إلى تعزيز دور الصين في حل المشكلات الإقليمية[٣].

---

(١) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٢) مايكل دي. سوين، الصين ، في كتاب التقييم الاستراتيجي ، تحرير زلمي خليل زاد ، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص٢١٨.

(٣) محمد دياب، الصين: استراتيجية التنمية والتحول إلى "دولة عظمى"، مرجع سابق، ص٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا : ارتكاز السياسة الخارجية الصينية على القومية الصينية، فلم يعد للاعتبارات الأيديولوجية دور أو تأثير في صناعة القرار في السياسة الخارجية[١].

خامسا : ترتكز السياسة الخارجية الصينية على التجربة التاريخية للتدخل الأجنبي في الصين وما صاحبها من استغلال ومهانة والعزم على رد كرامة الصين التي أهينت، وذلك بتقلدها الدور الذي تستحقه في النظام الدولي وعدم السماح المساس بسيادتها أو التدخل في شؤونها الداخلية، ففي الوقت الذي تمارس فيه الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي نجدها متمسكة بعامل السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض المطالب التي تتجاوز الخطوط الحمراء التي تمس جوهر النظام الصيني مثل المفاهيم الغربية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا نابع من التجربة التاريخية وتخوف الصين في الوقت الذي تمارس فيه سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي من وقوعها تحت استغلال القوى الكبرى كما حدث في الماضي[٢].

جميع الحقوق محفوظة

فردة الفعل الصينية عند وقوع حادثة طائرة الاستطلاع الأمريكية عام ٢٠٠١ التي حطت على الأراضي الصينية واحتجز أفراد طاقمها لأحد عشر يوما ، يدل على تمسك الصين بالأفكار التقليدية المتعلقة بالسيادة والتي قللت التكنولوجيا الحديثة من محتواها، وهذا عائد إلى هواجس الصين مما تراه تصرفا استعماريا[٣].

سادسا : صيانة استقلالية وتمايز وخصوصية مواقف الصين على ساحة العلاقات الدولية، من هنا فالصين حريصة على عدم الدخول في تحالفات مع قوى كبرى[٤]، وقد قال السفير الصيني في موسكو بعد تطور العلاقات الصينية – الروسية والحديث عن شراكة استراتيجية بينهم أن الحلف السياسي – العسكري بين الصين وروسيا مستبعد، وأن نهج الصين الثابت هو عدم الدخول في أحلاف مع أية طرف كان[٥].

---

(١) توماس ويلبورن، مرجع سابق، ص١٨.

(٢) أحمد صدقي الدجاني ، أضواء على الصين اليوم، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان ، ١٩٩٥، ص ص ٢٤-٢٥.

انظر أيضا: توماس ويلبورن، مرجع سابق، من ص ١٨ إلى ص٢٠.

(٣) هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص١٣٣.

(٤) وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص٨٧.

(٥) محمد دياب، الصين: استراتيجية التنمية والتحول إلى "دولة عظمى"، مرجع سابق، ص٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعا : توسيع دائرة نفوذها في شرق وجنوب شرق آسيا، فتقلد الصين لـدور قيـادي فـي منطقتها الإقليمية هو أحد مرتكزات سياستها الخارجية، إلا أن الأسلوب الصيني تحول من دعم الحركات الثورية في تلك الدول ضد الأنظمة القائمة لصالح أسلوب تدعيم علاقاتها التجارية مع الأنظمة القائمة بغض النظر عن ميولها واتجاهاتها[١]، وذلك في محاولة منها لتكوين شبكة من العلاقات التجارية تكون الصين محور تلك الشبكة التجارية في منطقتها الإقليمية اعتمادا علـى الدياسبورا الصينية* في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي يدفع الصين لدور وموقـع اقتصـادي ريادي في منطقتها الإقليمية.

ثامناً: إرساء نظام عالمي قائم على أساس العدالة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي ورفـض الهيمنة بكافة أشكالها، والصين في سياستها الخارجية تسعى لخلق موقف دولي موحـد ضـد المحاولات الأمريكية للهيمنة على العالم، والشراكة الاستراتيجية بين كل من روسيا والصـين يوضح لنا ذلك المسعى الهادف إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) صلاح هادي علوان، مرجع سابق، من ص١٠٤ إلى ص١٠٦.

* الدياسبورا الصينية: هم الصينيون المنتشرين في جميع أنحاء العالم، وتسيطر الدياسبورا الصينية في جنـوب شرق آسيا على أغلب اقتصاديات تلك الدول، ففي ماليزيا يسيطر الصينيون على ٩٥% من الاقتصـاد، وفـي إندونيسيا يسيطرون على ٨٠% من الاقتصاد، كما يسيطرون على كامل الاقتصـاد الفليبينـي والسـنغافوري تقريبا.

ولمزيد من المعلومات حول الدياسبورا الصينية في جنوب شرق آسيا. أنظر:

غسان العزي، الصحوة الصينية : حدودها وآفاقها، مرجع سابق، ص٣٥.

(٢) غسان العزي، التحولات الصينية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
العلاقات الصينية ـ الروسية

أولا : الصراع الصيني – السوفيتي:

امتازت العلاقات الصينية – السوفيتية بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ بالتطور السريع بسبب التعاون الشامل بين البلدين ، حيث تم توقيع معاهدة للصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة بين البلدين عام ١٩٥٠[١]، وقدم الاتحاد السوفيتي مساعدات اقتصادية وفنية هائلة للصين شكلت العمود الفقري لتطور الصين الاقتصادي والعسكري[٢].

وقد أدى الخلاف الصيني – السوفيتي والذي يعتبر بالأساس خلاف حول التوجهات الاستراتيجية لكل منهما إلى قيام الاتحاد السوفيتي بسحب خبرائه الفنيين من الصين وقطع مساعداته الفنية والاقتصادية للصين[٣]، وقد أعلن العداء رسميا بين الصين والاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٤ على لسان (ماوتسي تونغ) في حديث له مع بعض البرلمانيين الفرنسيين حيث صرح أن الاتحاد السوفيتي هو من أعداء الصين[٤].

وقد انعكس تدهور العلاقات الصينية – السوفيتية على التبادل التجاري بينهما، حيث وصل عام ١٩٦٣ إلى ٢١,٣% وعام ١٩٦٦ إلى ٧,٤% وعام ١٩٦٧ إلى ٢,٧% وعام ١٩٦٩ إلى ١%، مما دفع الصين إلى توجيه علاقاتها الاقتصادية الخارجية نحو البلدان الرأسمالية، ففي عام ١٩٦٩ كانت حصة البلدان الاشتراكية من التداول السلعي الخارجي الصيني تعادل ٢٣,٨% بينما بلغت حصة البلدان الرأسمالية حوالي ٧٦,٢%[٥].

كما قررت الصين عام ١٩٧٩ عدم تمديد اتفاقية الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة المعقودة بين البلدين عام ١٩٥٠، والتي تسري لمدة (٣٠) عاما وتوجب عند الرغبة في عدم التجديد التبليغ عن ذلك قبل عام من انتهائها وإلا جددت تلقائيا[٦].

ثانيا : التقارب الصيني – السوفيتي:

---

(١) محمود عبد المنعم مرتضى، مرجع سابق، ص ص ٥٤-٥٥.
(٢) محمد فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، مرجع سابق، ص١٢٠.
(٣) نفس المرجع، ص١٢٦.
(٤) محمود عبد المنعم مرتضى ، مرجع سابق، ص٦١.
(٥) نفس المرجع، ص ص ٦١-٦٢.
(٦) نفس المرجع، ص ص ٦٤-٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عهد الزعيم السوفيتي (ليونيد برجنيف) شهدت العلاقات بين البلدان انخفاض في حدة التوتر، حيث دعى (ليونيد برجنيف) في عام ١٩٨٢ الصين إلى إقامة علاقات أفضل مع موسكو، وبهذه الدعوة بدأت الجولة الأولى من مفاوضات تطبيع العلاقات بين البلدين في بكين عام ١٩٨٢[١]، وقد عقدت في موسكو عام ١٩٨٣ الجولة الثانية من مباحثات تطبيع العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتي، إلا أنها فشلت في تطبيع العلاقات بين البلدين بسبب العقبات الثلاثة التي تشكل من وجهة نظر الصين العقبات الرئيسية أمام تطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي[٢].

وتشمل هذه العقبات الثلاثة ما يلي[٣]:

١- وجود أكثر من مليون جندي سوفيتي على الحدود المشتركة بين البلدين وفي منغوليا الخارجية، حيث تصر الصين على سحب القوات السوفيتية من الحدود المشتركة.

٢- التدخل السوفيتي في أفغانستان، حيث تصر الصين على انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان.

٣- التأييد السوفيتي للدور العسكري الفيتنامي في كمبوديا، حيث تصر الصين على ضرورة انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا.

مكتبة الجامعة الاردنية

وقد أدت زيارة الرئيس الأمريكي (رونالد ريجان) للصين عام ١٩٨٤ وعقد اتفاقية مع الصين للتعاون النووي خلال تلك الزيارة إلى عرقلة مباحثات تطبيع العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتي، حيث أجل الاتحاد السوفيتي زيارة نائب رئيس الوزراء السوفيتي للصين بسبب غضب القيادة السوفيتية من تطور العلاقات الصينية - الأمريكية، والاتفاق الاستراتيجي الذي تم بينهم لمواجهة الاتحاد السوفيتي[٤].

---

(١) جمال الدين محمد علي، القمة الصينية - السوفيتية ومرحلة جديدة في العلاقات الدولية، السياسة الدولية، العدد (٩٧)، يوليو ١٩٨٩، ص٢٠٢.

(٢) فتحي حسن عطوة، التقارب الصيني السوفيتي، السياسة الدولية، العدد (٨٠)، إبريل ١٩٨٥، ص٢٠٧.

(٣) عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية : الأصول والمتغيرات الجديدة، حقوق النشر محفوظة للمؤلف، الرباط ، ١٩٩٢، ص ص ٢٣٦-٢٣٧.

انظر أيضا : محمود عبد المنعم مرتضى، مرجع سابق، ص٦٩.

(٤) جمال الدين محمد علي، زيارة ريجان للصين والتقارب الأمريكي - الصيني، السياسة الدولية، العدد (٧٧)، يوليو ١٩٨٤، ص١٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبتعثر المباحثات السياسية في إطار تطبيع العلاقات الصينية – السوفيتية كانت المباحثات التجارية في تحسن وتقدم مطرد، حيث تم توقيع اتفاق تجاري عام ١٩٨٣ بين البلدين يزيد حجم التبادل التجاري من (٣٠٠) مليون دولار إلى (٨٠٠) مليون دولار[١]، وقد شهدت العلاقات التجارية بين الصين والاتحاد السوفيتي المزيد من التحسن والتطور بتولي الرئيس السوفيتي (ميخائيل جورباتشوف) السلطة في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥، حيث قام نائب رئيس مجلس الدولة الصيني (ياوايلين) عام ١٩٨٥ بزيارة رسمية إلى موسكو[٢]، حيث تم الاتفاق على رفع قيمة التبادل التجاري بينهم إلى (١,٧٨) مليار دولار أي بزيادة ٥٠% بالمقارنة بعام ١٩٨٤، ونشير هنا أن التبادل التجاري بين الجانبين عام ١٩٨٤ وصل إلى (١,٢) مليار دولار، كما تم توقيع ثلاث اتفاقيات في ذات اليوم للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي[٣].

وعلى الصعيد السياسي فقد أعلن الاتحاد السوفيتي عن نيته في المصالحة مع الصين الشعبية عام ١٩٨٦، وقام الاتحاد السوفيتي في عهد (ميخائيل غورباتشوف) بالعديد من الخطوات الإيجابية باتجاه إزالة العقبات التي تعترض عقد لقاء قمة بين الجانبين الصيني والسوفيتي ، بعد أن رفض الجانب الصيني عقد مثل ذلك اللقاء عام ١٩٨٧ لتطبيع العلاقات الصينية – السوفيتية[٤]، حيث قام الاتحاد السوفيتي بسحب قواته من أفغانستان، كما أعلن عن سحب (٢٠٠) ألف جندي من القوات السوفيتية من الحدود المشتركة بين البلدين وسحب ٧٥% من قواته العسكرية المتمركزة في منغوليا الخارجية، بالإضافة إلى دفع حلفائه الفيتناميين إلى التعهد بسحب قواتهم من كمبوديا مع نهاية عام ١٩٨٩[٥].

وقد مهد التغلب على العقبات الثلاثة إلى الإعلان عن عقد لقاء قمة صينية – سوفيتية عام ١٩٨٩، حيث أعلن الرئيس الصيني (دينغ شياو بنغ) في عام ١٩٨٨ بأنه سيعقد لقاء قمة

---

(١) فتحي حسن عطوة، مرجع سابق، ص٢٠٧.

(٢) جمال الدين محمد علي، القمة الصينية – السوفيتية ومرحلة جديدة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٣) فتحي حسن عطوة، مرجع سابق، ص٢٠٧.

(٤) لمزيد من المعلومات حول رفض الصين عقد لقاء قمة مع الرئيس السوفيتي. انظر:
جمال الدين محمد علي، العلاقات الصينية السوفيتية من الفراق إلى الوفاق، السياسة الدولية، العدد (٨٧)، يناير ١٩٨٧، ص ص ١٨٦-١٨٧.

(٥) جمال الدين محمد علي، القمة الصينية – السوفيتية ومرحلة جديدة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص٢٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع الرئيس السوفيتي في عام ١٩٨٩، وتم في لقاء القمة الصينية – السوفيتية عام ١٩٨٩ في بكين تطبيع العلاقات بين البلدين[١].

والدوافع وراء التقارب الصيني – السوفيتي دوافع اقتصادية واستراتيجية، حيث نجم عن تطبيع العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتي الاتفاق على تطوير العلاقات التجارية بينهم حيث شهد التبادل التجاري بين البلدين تطورا ملحوظا، فبعد أن كان حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ١٩٨٧ حوالي (٢,٥) مليار دولار، فقد ارتفع في عام ١٩٩١ إلى حوالي (٣,٩) مليار دولار ووصل عام ١٩٩٦ إلى حوالي (٧) مليارات دولار، ومثل ذلك التطور في العلاقات التجارية بين البلدين يخدم سياسات الإصلاح الاقتصادي داخل كلا البلدين[٢].

فمحفزات الظروف الداخلية في كلا البلدين تدفع كل منهما للبحث عن أكثر من مسار للانفتاح على الدولة الأخرى ، تحقيقا لمصالحهما في حل المشاكل الداخلية في المقام الأول وتدعيم ودفع الإصلاحات الاقتصادية في كلا البلدين[٣].

وعلى المستوى الاستراتيجي فالاتحاد السوفيتي يسعى من وراء التقارب مع الصين إلى وقف استخدام الغرب للورقة الصينية في العلاقات بين الشرق والغرب، وبالمقابل فإن الصين تسعى إلى اللعب بالورقة السوفيتية في علاقاتها مع الولايات المتحدة كما كانت تلعب الولايات المتحدة بالورقة الصينية في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، وذلك لتخفيف الضغط على سياستها الخارجية من جانب الولايات المتحدة، لا سيما وأن التقارب الصيني – السوفيتي جاء بعد أن شهدت العلاقات الصينية – الأمريكية تراجعا بعد اتهام الولايات المتحدة للصين بتزويد إيران بالتكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ ، وقيامها على إثر ذلك بتجميد صادراتها من

---

(١) راجية إبراهيم صدقي، الوفاق الصيني السوفيتي وقمة بكين المرتقبة، السياسة الدولية، العدد (٩٥)، يناير ١٩٨٩، ص٢٢٥.

(٢) جمال الدين محمد علي، القمة الصينية – السوفيتية ومرحلة جديدة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص٢٠٦.

انظر أيضا:

سامح فتحي غالي، نحو مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الصينية، السياسة الدولية، العدد (١٢٨)، إبريل ١٩٩٧، ص١٦٩.

(٣) ثناء فؤاد عبدالله، العلاقات الصينية – الروسية وتحديات النظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد (١٣٧)، يوليو ١٩٩٩، ص٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكنولوجيا النووية والتكنولوجيا المتطورة للصين ولذلك تحاول الصين الاتجاه نحو الاتحاد السوفيتي لمواجهة الضغوطات الأمريكية[١].

ثالثا : الشراكة الاستراتيجية الصينية – الروسية:

بانهيار الاتحاد السوفيتي شهدت العلاقات الصينية – الروسية تقدما وتحسنا مطردا، فقد عقدت عام ١٩٩٢ أول قمة صينية – روسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتم التوقيع على بيان المبادئ التي تحكم العلاقات بين البلدين، كما تم التوقيع على بروتوكول حكومي حول التعاون الاقتصادي عام ١٩٩٣ وتم التوقيع في نفس العام على اتفاقية عسكرية بين البلدين مدتها خمس سنوات، وشهدت العلاقات بين الصين وروسيا المزيد من التقدم في المجالات التجارية والعسكرية عام ١٩٩٤ بقيام رئيس الوزراء الروسي (فيكتور تشيرنوميردين) بزيارة الصين، حيث تم بحث العلاقات التجارية المشتركة بالإضافة إلى إقامة مشروعات لإنتاج الطائرات المقاتلة، كما شهد عام ١٩٩٤ لقاء قمة بين الرئيس الصيني (جيانغ زيمين) والرئيس الروسي (بوريس يلتسين) في موسكو، وتم توقيع اتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين بالإضافة إلى الاتفاق على عدم توجيه صواريخ الدولتين النووية لبعضهما البعض[٢].

إلا أن العلاقات الصينية – الروسية دخلت في شراكة استراتيجية على خلفية زيارة الرئيس الروسي (بوريس يلتسين) للصين عام ١٩٩٦، وزيارة رئيس الوزراء الصيني (لي بينغ) لروسيا عام ١٩٩٧، بهدف إرساء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب مختلف عن النظام العالمي الذي تحاول الولايات المتحدة فرض هيمنتها عليه[٣].

فقد تم الاتفاق على إقامة روابط اقتصادية وعسكرية أكثر قوة لمواجهة النفوذ الأمريكي، حيث أكد الجانبان على أن الشراكة الاستراتيجية بينهم تساهم في إيجاد عالم متعدد الأقطاب[٤]، وقد تمخض عن الزيارات الرئاسية المتبادلة بين الجانبين في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ عدة نتائج أهمها:

---

(١) راجية إبراهيم صدقي، الوفاق الصيني السوفيتي وقمة بكين المرتقبة، مرجع سابق، ص ص ٢٣٠-٢٣١.

(٢) ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص٥٣.

انظر أيضا: سامح فتحي غالي، مرجع سابق، ص١٧٠.

(٣) محمد دياب، العلاقات الروسية – الصينية: الغلبة للشركة الاستراتيجية، شؤون الأوسط، العدد (٦٢)، مايو ١٩٩٧، ص٨٧.

(٤) سامح فتحي غالي، مرجع سابق، ص١٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- إقامة خط ساخن بين موسكو وبكين لمناقشة المسائل الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك[١].

٢- تزويد الصين بصفقة طائرات (سوخوي-٢٧) الأحدث تطورا.

٣- نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الصين.

٤- بناء أكبر محطة كهرومائية في الصين على نهر (يانج تسي).

٥- مد خطوط أنابيب الغاز الطبيعي من سيبيريا إلى الصين.

٦- بناء محطة نووية في شرق مقاطعة (جيانجسو) [٢].

ومن المنظور الروسي تنظر روسيا إلى علاقاتها مع الصين بمنظور اقتصادي واستراتيجي، فعلى الصعيد الاقتصادي فإن روسيا بحاجة إلى تنشيط اقتصادها وخلق فرص عمل للحد من البطالة بالإضافة إلى حاجتها لاستمرار صناعاتها الحربية، من هنا فروسيا مهتمة باستغلال السوق الصينية المتنامية إلى أقصى حد ونشير هنا أن ٩٧% من الأسلحة التي تشتريها الصين هي أسلحة روسية[٣]، ومن الأمور التي دفعت الرئيس الروسي (بوريس يلتسين) لزيارة بكين عام ١٩٩٢ هو مبيعات الأسلحة للصين[٤]، وعلى الصعيد الاستراتيجي فإن أفضل وسيلة لكي تتفادى روسيا أي تهديد ناجم من الصين، هو أن تدعم التعاون مع بكين لتزيد من اعتماد الصين على روسيا في الحصول على احتياجاتها من الأسلحة والطاقة[٥].

وبالنسبة للصين فبانهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء مرحلة الحرب الباردة لم يعد لورقة الصين قيمة في نظر واشنطن للتعامل مع روسيا، وشهدت العلاقات الصينية - الأمريكية تراجعا مستمرا منذ أحداث ميدان السلام السماوي عام ١٩٨٩، وأصبحت الخلافات الصينية - الأمريكية تظهر على السطح مسببة توترا في العلاقات بين البلدين[٦]، ولذلك وجدت الصين أن في صالحها إقامة نوع من التعاون الاستراتيجي مع روسيا لتخفف من التكلفة السياسية من

---

(١) ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص٥٣.

(٢) سامح فتحي غالي، مرجع سابق، ص١٧١.

(٣) Yung Chung and Eunsook Chung, Op. cit, P.284.

(٤) ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص٥٣.

(٥) نفس المرجع، ص٥٥.

(٦) دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا، مرجع سابق، ص٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقاتها مع الولايات المتحدة، وللحصول على تنازلات من الجانب الأمريكي حـــول القضـــايا الخلافية فيما بينهم[١].

وكما أدى التفاهم الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة في بداية السبعينات حـــول احتواء التوسع السوفيتي إلى حدوث تعاون استراتيجي فيما بينهم، ففي مرحلة ما بعد الحـــرب الباردة أدى التفاهم الاستراتيجي بين روسيا والصين إلى حدوث تعاون استراتيجي فيما بيـــنهم وأهم نقاط التفاهم الاستراتيجي بين الصين وروسيا هي[٢]:

١- معارضة روسيا والصين لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي.

٢- معارضة روسيا والصين توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي لشرقي أوروبا.

وقد توج هذا التفاهم بإعلان روسيا أن تايوان والتبت أجزاء من الصين ، وإعلان الصين أن الشيشان جزء من روسيا.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص٥١.

(٢) نفس المرجع، ص٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث
العلاقات الصينية - اليابانية

أولا : موقع اليابان في الاستراتيجية الصينية:

لقد تحكم في السياسة الخارجية الصينية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية ثلاثة أهداف أساسية ، تمثلت في ضمان الأمن الوطني الصيني وبناء القوة الوطنية وتحرير الأراضي الصينية وتوحيدها، وفي إطار تلك الأهداف الصينية احتلت اليابان مركزا هاما في إطار السياسة الخارجية الصينية[١].

فاليابان هي الدولة التي غزت واحتلت أراضي الصين قبل الحرب العالمية الثانية وهددت بشكل مباشر الأمن الوطني للصين، فهناك تخوف صيني من عودة العسكرية اليابانية لسابق عهدها، وعلى أساس ذلك فمعارضة الصين لإعادة تسليح اليابان له ما يبرره من خلال تاريخ الاحتلال الياباني للصين، خاصة أن لدى اليابان القاعدة الصناعية والتكنولوجية التي تمكنها من تطوير قاعدتها العسكرية وتطوير تسلحها النووي إن هي أرادت ذلك أو سمح لها بذلك[٢].

مركز ايداع الرسائل الجامعية

وعلى الرغم من غياب العسكرية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنها لعبت دورا غير مباشر في تهديد الأمن الوطني للصين، حيث أنها كانت تعتبر أحد المراكز الهامة للتواجد الأمريكي في شرق آسيا وحلقة في السياسة الأمريكية التي استهدفت حصار الصين الشعبية[٣]، كما أن التقدم الفني والتكنولوجي في اليابان يتيح للصين تدعيم قدراتها الوطنية بالتعاون معها في مثل تلك المجالات[٤]، وبالنسبة لهدف إعادة توحيد أراضي الصين المفقودة فقد كان لليابان دور بارز فيه وخاصة بالنسبة لجزيرة (تايوان)، حيث أجبرت اليابان الصين على التنازل لها عن جزيرة فورموزا عام ١٨٩٥ بموجب معاهدة (شيمونسكي) وظلت اليابان تسيطر على فورموزا حتى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، وقد تنازلت اليابان رسميا بموجب معاهدة الصلح عام ١٩٥١ عن فورموزا إلا أنها لم تحدد الجهة التي تنازلت لها عن فورموزا، إلا أن

---

(١) محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٤٠.

(٢) حسين شريف، التحدي الياباني في التسعينات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص٥٤.

(٣) أحمد فارس عبد المنعم ، تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا، مرجع سابق، ص١٣١.

(٤) محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص١٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعتراف اليابان بالحكومة الوطنية في فورموزا كحكومة شرعية لعموم الصين يدل على أن مثل ذلك التنازل كان للحكومة الوطنية في تايوان (الصين الوطنية)[١].

ثانيا : التقارب الصيني – الياباني:

لقد توافقت العلاقات الصينية – اليابانية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية حتى عام ١٩٧٢ مع العلاقات الصينية – الأمريكية التي سادت في تلك المرحلة والتي امتازت بالعدائية والقطيعة الدبلوماسية وفقدان الثقة المتبادلة، إلا أنه نتيجة للتحول في العلاقات الصينية – الأمريكية عام ١٩٧٢ فقد حدث تحول سريع في العلاقات الصينية – اليابانية في نفس العام، حيث قام رئيس الوزراء الياباني بزيارة الصين وتم إصدار بيان مشترك في ختام تلك الزيارة التاريخية في مسيرة العلاقات الصينية – اليابانية اعترفت فيه اليابان بحكومة جمهورية الصين الشعبية، وبخصوص تايوان فقد جاء الموقف الياباني غامضاً من اعتبار أن تايوان جزء من الصين، حيث أشار البيان المشترك إلى تفهم واحترام اليابان للموقف الصيني بشأن تايوان واعتبارها جزء لا يمكن التنازل عنه من أراضي الصين الشعبية، وهو بعكس البيان المشترك الصيني – الأمريكي بخصوص تايوان الذي أكد على إقرار الولايات المتحدة بأن تايوان جزء من الصين، كما وافق الطرفان الصيني والياباني في بيانهما المشترك على إقامة علاقات دبلوماسية فيما بينهم.

وعلى الرغم من الصياغة المرنة والغامضة للقضايا الخلافية بين الصين واليابان في البيان المشترك، إلا أن وزير خارجية اليابان أعلن في مؤتمر صحفي عام ١٩٧٢ بعد صدور البيان المشترك على اعتبار تايوان جزء من أراضي الصين، وأعلن عن نية اليابان في إغلاق سفارتها في تايبيه وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان وعلى الرغم من أن اليابان أكدت على رغبتها في الاحتفاظ بعلاقاتها الاقتصادية المميزة مع تايوان، فإن تايوان بادرت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اليابان في نفس اليوم[٢].

وعلى الرغم من أن البيان المشترك لم يشر إلى معاهدة السلام الموقعة بين اليابان والصين الوطنية (تايوان) عام ١٩٥٢، إلا أن وزير خارجية اليابان في مؤتمره الصحفي أعلن عن فقدانها لمبررها وانتهائها، وفي مقابل ذلك لم تعترض الصين على معاهدة الأمن اليابانية – الأمريكية وتخلت عن المطالبة بتعويضات الحرب، ولم تعترض على العلاقات التجارية القائمة

---

(١) محمد نعمان جلال، مرجع سابق ، ص١٤٢.

(٢) نفس المرجع، ص ص ٢٧٦- ٢٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين اليابان وتايوان، والصياغة المرنة والغامضة للقضايا الخلافية في البيان المشترك بين الصين واليابان عام ١٩٧٢ عائد إلى رغبة كلا البلدين على حد سواء في الإسراع في تطبيع العلاقات بين بلديهما، بتجاوز القضايا الخلافية في الوقت الحالي على أمل حلها وتجاوزها في المراحل اللاحقة(١).

والأسباب التي دفعت القيادة الصينية للإسراع في التقارب مع اليابان تتلخص فيما يلي:

١- الخوف من تزايد النفوذ السوفيتي في شرق آسيا وخاصة بعد ظهور بوادر لتقارب ياباني - سوفيتي بعد زيارة وزير خارجية الاتحاد السوفيتي (جروميكو) لليابان عام ١٩٧٢، وإعلان الاتحاد السوفيتي عن رغبته في التعاون الاقتصادي مع اليابان لتطوير منطقة سيبيريا الغنية بالمواد الأولية وخاصة البترول التي تحتاجها اليابان، من هنا أسرعت القيادة الصينية باتجاه التقارب مع اليابان لإبعاد اليابان عن الاتحاد السوفيتي(٢)، وخلال مفاوضات الصين مع اليابان لتوقيع معاهدة سلام وصداقة بين البلدين، فقد شهدت تلك المفاوضات حوافز اقتصادية صينية حيث أعربت الصين عن استعدادها لتصدير البترول والمواد الخام لليابان ، للحد من احتمالات تعاون اليابان الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي وخاصة في تطوير منطقة سيبيريا، وتم توقيع اتفاق بين اليابان والصين عام ١٩٧٥ حصلت بموجبه اليابان على حوالي (٨) مليون طن من البترول الصيني فضلا عن بعض المواد الأولية الأخرى، كما وعدت الصين بتصدير بترول لليابان يصل إلى (٤٧) مليون طن عام ١٩٨٢ وما بين (٨,٤) إلى (٩,٢) مليون طن من الفحم(٣).

٢- الصراع الصيني - السوفيتي : فبعد أن كانت الصين تنظر لليابان على أنها العدو الذي يهدد أمنها الوطني، أخذت تنظر للاتحاد السوفيتي على أنه العدو الأول الذي يهدد أمنها الوطني بعد اشتداد الصراع الصيني - السوفيتي وتحوله لصراع مسلح عام ١٩٦٩ على حدود كلا البلدين، وأخذت تنظر لليابان على أنها الحليف القادر على تحديث وتطوير قدراتها الوطنية، الأمر الذي دفع الصين للتقارب مع اليابان والتخلي عن معارضتها الشديدة التاريخية على إعادة التسلح الياباني لأغراض دفاعية، حيث

---

(١) محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص ص ٢٩٣ - ٣١٥.

(٢) نفس المرجع، ص ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٣) نفس المرجع، ص ص ٣١٥ - ٣٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكد الرئيس الصيني خلال زيارته لليابان عام ١٩٨٠ على ضرورة تقوية الدفاعات اليابانية أمام محاولات الهيمنة السوفيتية[١].

٣- الحصول على التكنولوجيا الحديثة من اليابان لتحديث اقتصادها المتخلف، وهي من الأسباب التي دفعت الموقف الصيني للمرونة اتجاه الموقف الياباني بخصوص تايوان والاستمرار بعلاقاتها التجارية معها[٢]، ونشير هنا إلى توصل اليابان والصين عام ١٩٧٨ إلى اتفاقية تجارية بقيمة (٢٠) مليار دولار، وعلى أساس تلك الاتفاقية تقوم الصين بتقديم المواد الأولية كالنفط والفحم الحجري لليابان مقابل الصناعات والمنتجات التكنولوجية اليابانية[٣].

٤- دفع القادة اليابانيين لعدم الاتجاه نحو تنمية وتطوير قدراتهم العسكرية، خاصة في ظل الاستراتيجية الأمريكية في أواخر الستينات والتي أكدت على ضرورة تحمل الدول الآسيوية عبء الدفاع عن نفسها ضد خطر التوسع الشيوعي، وقد أثارت تلك السياسة الأمريكية الجديدة شكوك الصين من الدور العسكري المستقبلي لليابان في شرق آسيا، من هنا حذر رئيس الوزراء الصيني (شوان لاي) خلال زيارة رئيس الوزراء الياباني للصين عام ١٩٧٢ من القلة ذوي النزعة العسكرية في اليابان[٤].

أما الأسباب التي دفعت القيادة اليابانية للإسراع في التقارب مع الصين فتتلخص فيما يلي:

١- الخوف من استحواذ الولايات المتحدة على الأسواق الصينية خاصة أن زيارة الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) تمت دون استشارة اليابان[٥].

٢- السعي لدخول الأسواق الصينية الضخمة والحاجة للمواد الأولية ولمصادر الطاقة وخاصة البترول، والذي لعب دورا هاما في اتجاه اليابان نحو الصين في ظل أزمة

---

(١) حسين آغا، الصين واليابان والشرق الأقصى، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص٣١.

(٢) محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص٣٤٩.

(٣) توفيق حصو وآخرون، مرجع سابق، ص٢١٠.

(٤) محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص٢٧٤.

(٥) نفس المرجع، ص٢٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطاقة التي اجتاحت العالم في تلك الفترة، خاصة وأن الصين تمتاز باحتياطات بترولية ضخمة.

٣- إن التقارب مع الصين يجعل الصين ورقة رابحة بالنسبة لليابان في إطار علاقة اليابان مع الاتحاد السوفيتي، في ظل توتر العلاقات الصينية - السوفيتية وسعي كلا البلدين لجذب اليابان إلى صفهم، وبذلك تستطيع اليابان الضغط على الاتحاد السوفيتي للاستجابة للمطالب اليابانية المتمثلة في استعادة الجزر التي فقدتها إثر هزيمتها في الحرب العالمية الثانية والمعروفة باسم جزر (كوريل) و(سخالين) والتي يستولي عليها الاتحاد السوفيتي منذ الحرب العالمية الثانية، وقد توج التقارب الصيني - الياباني بتوقيع معاهدة السلام والصداقة بين البلدين عام ١٩٧٨[١].

ثالثا : أبعاد العلاقة الصينية - اليابانية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

قبل تناول العلاقات الصينية - اليابانية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ينبغي الإشارة إلى عدة حقائق في مجال العلاقات بين البلدين والتي تشمل:

١- إن انهيار الاتحاد السوفيتي وما أدى إليه من تراجع أهمية الصين في الاستراتيجية الأمريكية ، دفع القادة الصينيين إلى السعي وراء التكنولوجيا والاستثمارات اليابانية الضخمة لخدمة برنامجهم التحديثي بشروط أقل قسوة مما تفرضه الولايات المتحدة، فالصين تحاول التخلص من الضغوط الأمريكية بإيجاد جبهة منافسة للتكنولوجيا والاستثمارات الأمريكية، كما أن اشتداد المنافسة اليابانية - الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على الأسواق الخارجية، دفع القادة اليابانيين إلى السعي للحصول على نصيب من الأسواق الصينية الضخمة والمتنامية والاستفادة من قوة العمل الرخيصة المتوافرة لدى الصين[٢]، من هنا جاءت زيارة الرئيس الصيني (جيانغ زيمين) لطوكيو عام ١٩٩٢ لتدعيم التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين من أجل الحصول على الاستثمارات والتقنيات اليابانية البديلة، وتم تجاوز النقاط الخلافية مثل (جزر سانكاكو وتعويضات الحرب) [٣].

---

(١) محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص١٤٣.

(٢) علي فياض، زيارة جيانغ إلى طوكيو: محاولة جسورة للبحث عن قواسم مشتركة، الحرية، العدد (٤٤٩)، إبريل ١٩٩٢، ص٣٠.

(٣) علي فياض، الطريق الصيني إلى القطبية، مرجع سابق، ص٣٠.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- إن التجربة التاريخية لها دور في سياسة الصين الخارجية اتجاه اليابان وخاصة احتلال اليابان لأجزاء من الصين، وعلى أساس ذلك تخشى الصين من طموحات اليابان بلعب دور إقليمي أكبر من الناحية الأمنية ، وذلك ببناء قدرات عسكرية مستقلة بصورة تتناسب مع قوتها الاقتصادية[١]، وعلى أساس ذلك فهناك عدة مؤشرات في التحرك الياباني مما يثير المخاوف والشكوك الصينية من طبيعة تلك التحركات اليابانية، وأبرز تلك المؤشرات هي:

أ- تجاوز الإنفاق العسكري الياباني بمعدل ١% من الناتج الوطني الإجمالي لليابان في عام ١٩٩٥، حيث وصل في تلك السنة إلى حوالي (٥٠,٢) مليار دولار[٢].

ب- سعي اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن[٣].

جـ- المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة، ونشير هنا إلى مشاركة القوات اليابانية في قوات الأمم المتحدة التي أرسلت إلى كمبوديا عام ١٩٩٢ وإلى موزمبيق عام ١٩٩٣ وإلى هضبة الجولان عام ١٩٩٦[٤].

د- تعديل الاتفاقية الأمنية الموقعة بين اليابان والولايات المتحدة في عام ١٩٩٧، والتي أعطت لليابان دوراً أمنياً أكبر في منطقة شرق آسيا، حيث أكدت الاتفاقية الأمنية الجديدة على ما يلي:

- موافقة اليابان على تقديم الدعم العسكري للقوات الأمريكية في حال حدوث أزمة في آسيا.
- السماح للولايات المتحدة باستخدام القواعد العسكرية اليابانية.
- السماح لكاسحات الألغام اليابانية بتطهير خطوط الملاحة البحرية والإجلاء المشترك في حال وقوع حرب أو أزمة.
- العمل على إنشاء هيئة مشتركة للتخطيط.

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، التحولات الاستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا، السياسة الدولية، العدد (١١٨)، أكتوبر ١٩٩٤، ص٢٢١.

(٢) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص١٦٤.

(٣) توماس ويلبورن، مرجع سابق، ص٣٠.

(٤) وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ص ٣٠-٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعتبرت الصين تلك الاتفاقية الأمنية الجديدة بأنها تستهدف الصين بالدرجة الأولى ، وذلك بتوسيع الدور الأمني الياباني لاحتواء الصين[١].

٣- إن اليابان تمثل أكبر شريك تجاري للصين حيث تعتبر من أكبر الأسواق لصادراتها، بالإضافة إلى احتلال اليابان المرتبة الرابعة بين المستثمرين الأجانب في الصين، وعلى أساس ذلك فعلاقات الصين التجارية مع اليابان تخدم وتدعم مسيرة الصين نحو التحديث، لا سيما وأن رجال الأعمال اليابانيين في بداية التسعينات زادوا من استثماراتهم في القطاعات الصينية الصناعية والتي تستلزم قدرا كبيراً من رأس المال، كما أن الصين من أكبر المستفيدين من المعونة اليابانية الرسمية للتنمية[٢]، وبالمقابل فإن الصين تمثل سادس أكبر سوق بالنسبة لليابان، وهي من أكبر المصدرين في العالم للصين، وعلى أساس ذلك فالعلاقات الاقتصادية بين الصين واليابان تخدم كلا الطرفين[٣]، وجدول رقم (١٣) يوضح مراكز الدول حسب تبادلها التجاري مع الصين.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الملك فهد الوطنية

جدول رقم (١٣)

مراكز الدول حسب تبادلها التجاري مع الصين

ترتيب الدول حسب وارداتها من الصين	ترتيب الدول حسب صادراتها إلى الصين
اليابان	اليابان (كانت هونج كونج حتى عام ١٩٩٧)
الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية
تايوان	الاتحاد الأوروبي
الولايات المتحدة الأمريكية	كوريا الجنوبية
كوريا الجنوبية	تايوان

المصدر : وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص١٧٧.

٤- إن تايوان تعد شريكا تجاريا رئيسيا لليابان حيث أن استثمارات اليابان في تايوان أكبر من استثماراتها في الصين، من هنا فقد تلعب المسألة التايوانية دور في العلاقات

---

(١) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص١٥٣.

(٢) توماس ويلبورن، مرجع سابق، ص ص ٣٨-٣٩.

(٣) نفس المرجع، ص٤٠.

انظر أيضا: دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا، مرجع سابق، ص٣٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصينية – اليابانية في ظل العلاقة اليابانية المميزة غير الرسمية مع تايوان[١]، ونشير هنا إلى توجيه الصين انتقاد لليابان في هذا المجال حيث ترى الصين العلاقة اليابانية – التايوانية وثيقة أكثر من اللازم، في ظل إجراء اتصالات غير رسمية بين كبار مسؤولي الحكومتين اليابانية والتايوانية[٢].

وأمام هذه الحقائق فهناك ازدواجية في الرؤية الصينية لليابان، ففي الوقت الذي ترغب فيه الصين توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية مع اليابان، إلا أنها تبقى متخوفة ومتشككة في دوافع اليابان خاصة بشأن إعادة تسليحها[٣].

كما أن اليابان أصبحت تلجأ لأساليب اقتصادية للضغط على الصين استنادا لحقائق العلاقات الاقتصادية بين اليابان والصين، فقد لجأت اليابان لتخفيف حجم المعونة الرسمية للتنمية (ODA) للصين احتجاجا على تجاهل الصين لمطالب اليابان المتكررة بتخليها عن التجارب النووية[٤]، حيث خفضت اليابان المعونة الرسمية للتنمية المقدمة إلى الصين من (٨١,٢) مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى (٥,٢) مليون دولار عام ١٩٩٥ بسبب استئناف الصين لتجاربها النووية[٥]، حيث أجرت الصين عام ١٩٩٥ تجربتين نوويتين في شهر أيار وآب[٦].

وعلى الرغم من الخلافات السياسية بين البلدين، إلا أنه تم تبادل زيارات رفيعة المستوى مما يظهر رغبة كلا البلدين في توطيد علاقاتهما، من هنا يظهر أن الاقتصاد هو البعد المسيطر على العلاقات الرسمية بين الصين واليابان[٧]، وزيارة الرئيس الصيني لليابان عام ١٩٩٨ لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين يؤكد ذلك على الرغم من استمرار الخلافات السياسية بينهم[٨].

---

(١) توماس ويلبورن، مرجع سابق، ص٤٢.

(٢) نفس المرجع، ص٢٩.

(٣) أحمد فارس عبد المنعم ، تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا ، مرجع سابق، ص١٣١.

(٤) توماس ويلبورن، مرجع سابق، ص٤١.

(٥) نفس المرجع، ص ص ٢٨-٢٩.

(٦) سامي ريحانا، العالم في مطالع القرن (٢١)، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص٢٩٧.

(٧) توماس ويلبورن، مرجع سابق، ص٢٩.

(٨) وليد عبد الحي وآخرون، مرجع سابق، ص٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
الإطار الأمني للسياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
البيئة الأمنية الإقليمية في الشرق الأقصى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

لقد انعكست مرحلة ما بعد الحرب الباردة على الهيكل الأمني في منطقة شرق آسيا، بعد أن شهدت تلك المنطقة في هذه المرحلة العديد من المستجدات الأمنية والتي تشمل:

أولا : انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة:

بعد أن كان التوازن الاستراتيجي بين القوى الكبرى في شرق آسيا في مرحلة الحرب الباردة يضمن الأمن والاستقرار في منطقة شرق آسيا، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة إلى تعديل العديد من عناصر المعادلة الاستراتيجية في منطقة شرق آسيا وعلى وجه الخصوص التوازنات العسكرية في المنطقة[١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

ثانيا : الانسحاب العسكري الجزئي للولايات المتحدة من منطقة شرق آسيا:

حيث انسحبت الولايات المتحدة من قاعدة كلارك (Clark) الجوية وقاعدة سوبيك (Subic) البحرية في الفلبين[٢]، ولما كان الوجود العسكري الأمريكي في منطقة شرق آسيا هو الضامن لاستقرار الهيكل الأمني وركن أساسي في ميزان الأمن الإقليمي في شرق آسيا، من هنا فالانسحاب العسكري الأمريكي من المنطقة سيحدث اختلالاً في الميزان الأمني، مما يدفع دول المنطقة إلى إعادة التوازن الأمني في المنطقة ببناء قدرات استراتيجية للدفاع الوطني ضد مصادر التهديد الخارجية ويدخل من ضمنها بناء القدرات النووية مما يدفع دول المنطقة إلى سباق نووي[٣].

---

(١) أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق، ص ص ٢١٨-٢١٩.

(٢) عبد المنعم طلعت، الاستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا :صياغة آسيوية، السياسة الدولية، العدد (١٣١)، يناير ١٩٩٨، ص٢٥

(٣) مصطفى علوي ، مستقبل آسيا الأمني ، في كتاب آسيا والتحولات العالمية ، مرجع سابق ، ص٣٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : تنامي القدرات العسكرية الصينية:

فالصين تعمل على تحديث وتطوير قدراتها العسكرية في عدد من المجالات ومنها [١]:

١- تطوير تقنية الإنذار الجوي المبكر .

٢- تطوير قدراتها في مجال تزويد الطائرات بالوقود في الجو .

٣- التعاون مع روسيا في مجال الحصول على مدمرتين تحملان صواريخ من طراز كروز.

٤- تطوير قدراتها البحرية .

٥- تطوير قواتها للتدخل السريع .

٦- بناء قواعد عسكرية متقدمة .

٧- تطوير تقنية الإنذار المبكر في المناطق المتنازع عليها .

وفي الوقت الذي يزداد فيه حجم الإنفاق العسكري الصيني إلا أنه يتراجع من حيث النسبة إلى الناتج القومي الإجمالي ، وجدول رقم (١٤) يبين الارتفاع في النفقات الدفاعية الصينية من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤.

جدول رقم (١٤)

النفقات الدفاعية الصينية (مليار يوان) على أساس (١ دولار = ٨,٢ يوان)

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
القيمة	٢٧,٧٨	٣٢,٧٥	٣٧,٤٧	٤٢,٢٥	٥٤,٧١

المصدر : وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص١٣٦.

وعلى أساس ذلك نجد أن انهيار الاتحاد السوفيتي وتخفيض الوجود العسكري الأمريكي في منطقة شرق آسيا أدى إلى حدوث فراغ استراتيجي، وفي ظل تنامي القدرات العسكرية الصينية فقد تؤدي تلك الوضعية إلى قيام الصين بملء هذا الفراغ الاستراتيجي الذي نشأ في منطقة شرق آسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتحقيق بعض المكاسب الإقليمية في

(١) وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص١٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضايا النزاعية مع دول الجوار وخاصة في جنوب شرق آسيا[١]، وقد أشارت أجهزة المخابرات الماليزية أن تزايد عدوانية الصين في بحر الصين الجنوبي مرتبط بالتراجع في حجم الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة[٢].

إن انتشار النزاعات الإقليمية بين دول منطقة (شرق آسيا) في ظل التقلص في الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لصالح تنامي النفوذ الصيني والتي لا تخلو علاقاتها مع دول المنطقة من النزاعات الإقليمية، دفع دول المنطقة لتحديث دفاعاتها وزيادة إنفاقها العسكري لمواجهة أية خلل يحدث في الهيكل الأمني الإقليمي نتيجة المستجدات الأمنية الجديدة[٣].

وقد أعلن وزير دفاع ماليزيا عام ١٩٩٣ أن نهاية الحرب الباردة جعلت المناخ الأمني في شرق آسيا متقلباً ولا يمكن التنبؤ به، وعلى أساس ذلك فهناك توجه في شرق آسيا قائم على المنافسة في تحديث القوات المسلحة لمواجهة أية تقلبات أمنية قد تحدث في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[٤]، وقد تدفقت لدول شرق وجنوب شرق آسيا عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ ما نسبته ٣٤% مقارنة بنسبة ١٥% من حجم تدفقات السلاح العالمية قبل عشرة سنوات[٥]، كما ارتفع إجمالي الإنفاق الدفاعي في شرق آسيا من (٨٩,٨) مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى (١٣٤,٨) مليار دولار عام ١٩٩٣[٦].

بالإضافة إلى قيام دول المنطقة بتحديث وتطوير قواتها العسكرية[٧]، فقد تدفع المستجدات الأمنية الجديدة دول المنطقة إلى تطوير قدراتها النووية في ظل التقلص في الوجود العسكري

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(٢) مراد إبراهيم الدسوقي، اتجاهات التسلح لدول المحيط الهادي الآسيوي، السياسة الدولية، العدد (١١٨)، أكتوبر ١٩٩٤، ص٢٢٧.

(٣) سنجانا جوشي، المناخ الأمني في شرق آسيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص٨.

(٤) نفس المرجع، ص١٧.

(٥) محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي، السياسة الدولية، العدد (١١٨)، أكتوبر ١٩٩٤، ص٢٣١.

(٦) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص١٣٨.

(٧) لمزيد من المعلومات حول تطورات التسليح في دول الآسيان. انظر:

مراد إبراهيم الدسوقي ، اتجاهات التسلح لدول المحيط الهادي الآسيوي، مرجع سابق، من ص٢٢٦ إلى ص٢٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكي والتراجع في الالتزام الأمني الأمريكي اتجاه دول المنطقة في حماية أمنهم الـوطني ضد التهديدات النووية المحيطة بهم، في محاولة لملء الفراغ الأمني النووي.

وتزايد الجدل في اليابان حول فعالية التحالف الأمني الياباني- الأمريكي كضمانة رئيسية للأمن الوطني الياباني في ظل التقلص في الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، دفع اليابان للتفكير في تطوير قدراتها العسكرية الوطنية وبناء قدرات نووية لدعم أمنها الوطني(١)، لاسيما وأن لدى اليابان مخزونا كبيرا من البلوتونيوم وقدرات فنية وتكنولوجية ومالية ضخمة ، ممـا يدعم من قدرتها على إنتاج أسلحة نووية في غضون بضع أشهر(٢)، ومما يؤكد ذلك التوجـه الياباني عدم حماس اليابان للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لأجل غير محدد أثناء انعقاد قمة الدول السبع الكبرى عام ١٩٩٢، حيث رأت فيه اليابان تقييد لأيدي حكوماتها المستقبلية في حال نشوء تهديدات أمنية جديدة(٣).

وقدرة كوريا الشمالية على إحياء برنامج تسليحها النووي يدفع كوريـا الجنوبيـة إلـى السعي نحو امتلاك قدرات نووية لحماية أمنها الوطني، بالإضافة إلى أن هناك توجه تـايواني لامتلاك القدرة النووية حيث أبلغ الرئيس التايواني (لي تنج-هوى) أعضاء البرلمان التايواني أنه يتوجب عليهم أن يناقشوا ما إذا كانت تايوان بحاجة إلى ترسانة نووية للدفاع عن نفسـها، وجاء هذا الموقف بعد يوم واحد من استكمال الصين سلسلة منـاورات عسـكرية وتجـارب صاروخية قبالة سواحل تايوان(٤).

وكما كان الوجود العسكري الأمريكي في منطقة شرق آسيا في مرحلة الحرب البـاردة يوفر الأمن النووي لدول المنطقة، فالتقلص في الالتزامات الأمنية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي يضع منطقة شرق آسيا أمام إشكالية أمنية شـديدة الخطورة وهي إشكالية الانتشار النووي، كما أن وجود مصالح حيوية للولايات المتحـدة فـي شرق آسيا يدفعها إلى تنمية هواجس القلق الأمني بشكل يدفع دول المنطقة إلى سـباق تسـلح إقليمي يكون على حساب قدراتها الاقتصادية، وهو أمر تسعى إليه الولايات المتحـدة لسـببين هما:

١- رفع مبيعات الأسلحة لديها لدول شرق وجنوب شرق آسيا.

---

(١) سنجانا جوشي، مرجع سابق، ص٢٢.
(٢) مصطفى علوي ، مرجع سابق ، ص٣٧٤.
(٣) سنجانا جوشي، مرجع سابق، ص٢٢.
(٤) نفس المرجع، ص ص ٢٢-٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تقليل فرص التنافس الاقتصادي معها[١].

لذلك فالولايات المتحدة تسعى لإثارة النزاعات الإقليمية في المنطقة، في الوقت الذي تحاول فيه الصين إخماد الهواجس الأمنية لدى الدول المجاورة والتأكيد على النوايا السلمية في التعاون مع كافة الأطراف على أساس تداخل المصالح المشتركة بعيدا عن طموحات الهيمنة ، في محاولة لخلق بيئة أمنية مستقرة عن طريق تدعيم التعاون الأمني متعدد الأطراف بين دول المنطقة من خلال مشاركتها الفاعلة في منتدى آسيان الإقليمي[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) هاني إلياس وخضر الحديثي، مرجع سابق، ص٣٩.

(٢) نفس المرجع ، ص٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
التوجهات الأمنية الصينية في الشرق الأقصى

هناك العديد من المسائل التي تحدد التوجهات الأمنية للصين في الشرق الأقصى.

أولا : المسألة التايوانية:

في عام ١٩٩٣ أصدرت الحكومة الصينية ورقة بيضاء بشأن تايوان نصت على " أن الصين مخولة باستخدام أية وسائل تراها مناسبة، بما في ذلك اللجوء للوسائل العسكرية، للحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها " [١].

وقد حدد (دينغ شياو بنغ) خمسة شروط للتدخل عسكريا في تايوان وهي[٢]:

١- امتلاكها لسلاح نووي.

٢- اتفاق روسي – تايواني.

٣- رفض تايوان مفاوضات الوحدة.

٤- انفجار مشكلات خطيرة في تايوان.

٥- إعلان استقلال تايوان.

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية
مكتبة الجامعة الاردنية

إلا أن تصريح نائب وزير الخارجية الصينية (كيان كيش) بشأن تايوان يعكس حرص الصين على عدم تصعيد الموقف بشأن تايوان إلى حد المواجهة العسكرية ويعكس من جهة أخرى حرص الصين على عدم استقلال تايوان، حيث صرح " بأنه لم يعد ينظر لتايوان على أنها إقليم خارج عن طوع جمهورية الصين الشعبية، الأمر الذي يعني استبعاد الخيار العسكري لتحقيق الوحدة ما لم تعلن تايوان رسميا استقلالها "[٣].

فإعلان تايوان الاستقلال سيحرر الصين من الالتزام بسياسة عدم استخدام القوة لتسوية تلك القضية ويدفع الصين لمواجهة عسكرية مع تايوان وما يترتب على ذلك من مواجهة ممكنة

---

(١) سنجانا جوشي، مرجع سابق، ص٩.

(٢) سوسن حسين، الصين .. هل تصبح القوة العظمى الأولى في القرن الحادي والعشرين؟، السياسة الدولية، العدد (١١٦)، إبريل ١٩٩٤، ص٢٢٨.

(٣) هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص١٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع الولايات المتحدة[١]، خاصة أن عدم اتخاذ إجراء حاسم من مسألة استقلال تايوان سيشجع الأقاليم المزدهرة للتمرد على السلطة المركزية في بكين، مما يشجع النزعات الانفصالية الداخلية.

ثانيا : المسألة الكورية:

على الرغم من أن حكومتي كوريا الجنوبية والشمالية وقعتا رسميا على اتفاقية هدنة عام ١٩٥٣، إلا أنهما في حالة حرب ولذلك تعتبر شبه الجزيرة الكورية من أكثر مناطق شرق آسيا توترا واحتمالا للتفجر، وعلى الرغم من توقيع الكوريتين اتفاق مصالحة وعدم اعتداء عام ١٩٩١، إلا أن التوتر في شبه الجزيرة الكورية أخذ ثلاثة أبعاد وهي:

١- برنامج بيونج يانج النووي:

على الرغم من سماح كوريا الشمالية عام ١٩٩٢ للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على منشآتها النووية بموجب اتفاق الكوريتين على إبقاء شبه الجزيرة الكورية خالية من أسلحة الدمار الشامل، بعد أن وافقت الولايات المتحدة على سحب ترسانتها النووية من كوريا الجنوبية، إلا أن التوتر ما لبث أن خيم على شبه الجزيرة الكورية عام ١٩٩٤ بسبب برنامج بيونج يانج النووي، حيث عرقلت كوريا الشمالية مهمة خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنعتهم من دخول موقع (يونيجيون) المشتبه فيه بقيام كوريا الشمالية بتطوير برنامج نووي ذات طابع عسكري[٢].

وقد هدد موقف كوريا الشمالية بإمكانية فرض عقوبات دولية على كوريا الشمالية إلا أن الصين عارضت تصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية وفرض عقوبات على كوريا الشمالية بسبب رفضها تفتيش منشآتها النووية، ودعت جميع الأطراف إلى التزام الهدوء واللجوء إلى الحوار وتجنب المواجهة لحل النزاع[٣].

---

(١) ستيفن بلانك ، منطقة آسيا والمحيط الهادي ، في كتاب رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (٢)، إعداد إيرل تيلفورد ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص ص ٥٨-٥٩.

(٢) محمد الأنور محمد حسانين، الكوريتان: عودة إلى أجواء الأزمة، السياسة الدولية، العدد (١١٧)، يوليو ١٩٩٤، ص٢٢٠.

(٣) نفس المرجع ، ص٢٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وساهمت الصين في تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية عندما شجعت كوريا الشمالية على التوقيع على اتفاقية جنيف عام ١٩٩٤[١]، حيث تعهدت كوريا الشمالية بموجب الاتفاقية بتجميد برنامجها النووي مقابل الحصول من الولايات المتحدة على مفاعلات نووية آمنة والتمويل اللازم للتكنولوجيا النووية لتوليد الطاقة[٢].

والموقف الصيني بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية يتحكم فيه بعدين وهما:

١- **البعد الاقتصادي:** أن انتهاج القادة الصينيين لسياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي واندماج اقتصادها الوطني في إطار الاقتصاد العالمي واعتمادها بشكل كبير على التجارة الخارجية في ناتجها الوطني، تطلب من القيادة الصينية انتهاج سياسة خارجية تهدف إلى تدعيم تبادلاتها التجارية مع دول العالم وتوفير بيئة أمنية إقليمية سلمية للمحافظة على منجزاتها الاقتصادية والتي من الممكن أن تتعرض لتهديد حقيقي إذا ما استمرت كوريا الشمالية العمل ببرنامجها النووي، حيث أن ذلك سيؤدي إلى دفع شبه الجزيرة الكورية للتوتر وإلى تفجير مشكلة الانتشار النووي في المنطقة مما يخلق حالة من عدم الاستقرار الأمني في عموم المنطقة تؤثر سلباً على تطورها الاقتصادي.

٢- **البعد الأمني** : أن امتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية سيدفع دول كاليابان وكوريا الجنوبية لامتلاك التقنية النووية واستناداً إلى تاريخ العلاقة الصينية – اليابانية وخاصة احتلال اليابان لأجزاء من الصين وتهديدها لأمنها الوطني في تلك الفترة، فهناك تخوف صيني من طموحات اليابان ببناء قدرات عسكرية تتناسب مع قدراتها الاقتصادية بما فيها القدرات النووية والتي تجد فيها الصين تهديد لأمنها الوطني، وخاصة أن اليابان تملك القاعدة التكنولوجية والاقتصادية لامتلاك التقنية النووية في وقت سريع نسبياً، بالإضافة إلى دفع الولايات المتحدة بالإسراع بإنشاء برنامج للردع الصاروخي في المنطقة قد يشمل تايوان مما يؤثر على مكانة الصين الردعية لتايوان إذا ما حاولت الأخيرة الاستقلال أو الانفصال رسمياً في محاولة من الولايات المتحدة لحماية حلفائها في المنطقة من التهديد النووي الكوري الشمالي خاصة بعد إطلاق كوريا الشمالية لصاروخ عبر فوق الأجواء اليابانية.

---

(١) وليد عبد الحي ، مرجع سابق، ص١٧٥.

(٢) مصطفى الدباغ، الصراعات الدولية الراهنة، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص١٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمام تلك الحقائق الاقتصادية والأمنية ستعمل القيادة الصينية على دفع كوريا الشمالية لإيقاف العمل ببرنامجها النووي وعدم السير قدماً فيه، مقابل الحصول على تعهد من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بعدم فرض عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية خوفاً من انهيارها وخلق من عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية ووقوعها تحت هيمنة الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، حيث أن هناك تحسس أمني لدى القادة الصينيين من الوجود الأجنبي بالقرب من حدودها والسبب وراء اختلاف النهج الأمريكي في التعامل مع المسألة النووية الكورية عن نهجها في التعامل مع الملف النووي العراقي هو معارضة الصين لفرض عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية للأسباب المذكورة سابقاً، بالإضافة إلى عدم قدرة الولايات المتحدة على القيام بتوجيه ضربة عسكرية لكوريا الشمالية لقدرة الأخيرة على ضرب حلفاء الولايات المتحدة كاليابان وكورية الجنوبية وحتى الولايات المتحدة نفسها إذا ما تعرضت كوريا الشمالية لضربة عسكرية، خاصة أنها تمتلك صواريخ بعيدة المدى بإمكانها حمل رؤوس نووية بالإضافة إلى أن مثل تلك الضربة العسكرية ممكن أن تجر الصين لمواجهة محتملة مع الولايات المتحدة للدفاع عن كوريا الشمالية والذي تعتبر في نطاق نفوذها الأمني مما يضر بالمصالح الاقتصادية لكلا البلدين.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

لذلك ستتم تسوية المسألة النووية الكورية بضغط صيني على كوريا الشمالية لإيقاف العمل ببرنامجها النووي وتعهد أمريكي بعدم فرض عقوبات دولية عليها، وعلى الرغم من إدراك كوريا الشمالية لتلك الحقيقة إلا أنها تستغلها للحصول على أكبر فائدة اقتصادية من الأطراف ذات العلاقة بالمسألة النووية لديها.

٢- الاشتباكات المسلحة في المنطقة منزوعة السلاح:

في عام ١٩٩٦ تعددت محاولات كوريا الشمالية لخرق اتفاق الهدنة بدخول قواتها المنطقة منزوعة السلاح على الحدود، وقد وجهت الصين انتقادها لحكومة بيونج يانج لمحاولاتها تلك ، ونشير هنا إلى مشاركة الصين الفعالة في محادثات السلام الرباعية* عام ١٩٩٧ التي جاءت بهدف إنهاء الحرب الكورية بصورة رسمية باقتراح أمريكي(١).

* ضمت اللجنة الرباعية كلاً من كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية والصين والولايات المتحدة.

(١) ريمون ماهر كامل، مرجع سابق، ص ص٢٢٤-٢٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- برنامج صواريخ بيونج يانج بعيدة المدى:

في عام ١٩٩٩ تجدد التوتر في شبه الجزيرة الكورية بعد أن أفادت تقارير عسكرية بأن حكومة بيونج يانج في طريق تجربة صاروخ باليستي بعيد المدى يصل مداه إلى (٦٧٠٠كم)، بعد الصاروخ متوسط المدى الذي أطلقته كوريا الشمالية في عام ١٩٩٨ وعبر الأجواء اليابانية[١]، إلا أن حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية خفت بعد الزيارات الرئاسية المتبادلة من كوريا الجنوبية والشمالية عام ٢٠٠٠، وقد لعبت الصين دورا كبيرا في إعادة العلاقات بين الكوريتين حيث ساهمت في التخطيط لزيارة رئيس كوريا الشمالية إلى كوريا الجنوبية[٢].

ولذلك فالصين تسعى لتطويق التوتر في شبه الجزيرة الكورية عن طريق الضغط على حليفتها كوريا الشمالية دون الوصول لمستوى وحدة الكوريتين، فتفجر الوضع في شبه الجزيرة الكورية سيؤثر على الاستقرار الأمني في منطقة شرق آسيا مما يؤثر سلبا على إصلاحاتها الاقتصادية الداخلية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

كما أن الصين تدرك أن أية مشروع وحدوي بين الكوريتين سيقوم على أساس استيعاب كوريا الجنوبية المتقدمة اقتصاديا لكوريا الشمالية المتخلفة والمنهارة اقتصاديا، وعلى أساس ذلك تصبح كوريا الموحدة المجاورة للصين ذات ثقل عسكري واقتصادي وسياسي في شرق آسيا وقد تصبح من القوى المنافسة للصين في شرق وجنوب شرق آسيا، وعلى أساس ذلك فالصين تسعى لتخفيف ضغط المجتمع الدولي على كوريا الشمالية حتى لا يؤدي ذلك إلى انهيارها ولجوئها إلى تحقيق الوحدة للتخلص من دمارها ومتاعبها.

ثالثا : النزاع حول أرخبيل دياويو (سنكاكو):

يعتبر النزاع على أرخبيل جزر دياويو (سنكاكو) في بحر الصين الشرقي بين كل من اليابان والصين من النزاعات التي بقيت دون حل، حيث يتردد أنه يتوافر فيها احتياطات كبيرة من البترول والغاز وهي من النزاعات التي من الممكن أن توقظها المصالح الاقتصادية،

---

(١) ريمون ماهر كامل، مرجع سابق، ص٢٢٥.

(٢) هدى راغب عوض، آسيا قارة المخاطر والفرص (ترجمات)، السياسة الدولية، العدد (١٤٤)، إبريل ٢٠٠١، ص٢٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصة في ظل تزايد اعتماد دول شرق آسيا على استيراد النفط واعتماد نموها الصناعي على مدى توافر مصادر الطاقة(١).

إلا أن الطرفين اتفقا على عدم اتخاذ أي إجراء بشأن تلك الجزر لحين إيجاد تسوية بين الجانبين حول ملكية تلك الجزر، إلا أن الخلاف حول جزر الأرخبيل أثير في عام ١٩٩٦ عندما قام فريق صغير من اليمينيين اليابانيين ببناء كوخ على إحدى الجزر المتنازع عليها ورفع العلم الياباني عليه، في محاولة لتأكيد سيادة اليابان على مجموعة تلك الجزر، وقد أحجمت الصين عن تصعيد الموقف وأعلنت عن نيتها في حل المشكلة سلميا عن طريق مفاوضات ثنائية مع اليابان(٢).

فالصين حريصة على عدم اتخاذ إجراء عسكري اتجاه جزر الأرخبيل المتنازع عليها حفاظا على علاقاتها الاقتصادية مع اليابان والتي تخدم مشاريعها التحديثية والتنموية، وكذلك خوفا من إيقاظ الشكوك اليابانية حول النوايا الصينية بما يعزز النزعة العسكرية اليابانية والذي يعتبر من المواضيع الأمنية الحساسة بالنسبة للصين، فالإمكانيات الصينية لا تستطيع مجاراة الإمكانيات اليابانية في حال دخول كلا البلدين في سباق تسلح استنادا للفارق الكبير في القدرات الاقتصادية لصالح اليابان ، فالصين لا ترغب في الدخول مع اليابان في سباق تسلح في غير صالحها(٣).

رابعا : النزاع حول جزر باراسيل وسبراتلي في بحر الصين الجنوبي:

إن النزاع حول أرخبيل جزر باراسيل مقتصر على كل من الصين وفيتنام، وقد شهدت جزر باراسيل مواجهات عسكرية بين الصين وفيتنام عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٨ وتم فيها طرد القوات الفيتنامية من جزر باراسيل(٤)، أما بالنسبة للنزاع حول جزر سبراتلي فهو يدور بين كل من الصين من جهة وتايوان وفيتنام والفليبين وماليزيا وبروناي من جهة أخرى، ففي الوقت الذي تدعي فيه الصين أحقيتها في السيادة على مجموعة جزر سبراتلي تدعي الدول

---

(١) أحمد طه محمد ، التحولات العالمية والصراعات الإقليمية في آسيا ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢-٣٤.

(٢) دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا، مرجع سابق، ص ص ١٦٢-١٦٣.

(٣) وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص١٣٩.

(٤) جوليوس سيزار بارينياس ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطور رابطة آسيان ، في كتاب النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٧، ص٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخرى بحقها في السيادة على أجزاء من جزر سبراتلي، وكل الدول المتنازعة باستثناء بروناي تنظم دوريات بحرية في منطقة الجزر الأمر الذي ينبئ بوقوع مواجهات عسكرية[١].

وقد تصاعدت حدة النزاع في بحر الصين الجنوبي عندما صدقت الصين على قانون المياه الإقليمية والمناطق المتاخمة عام ١٩٩٢، وبموجب هذا القانون ادعت الصين بمد اختصاصها السيادي البحري إلى ألف ميل بحري جنوب إقليمها البري، الأمر الذي يعني إدخال جزر سبراتلي ضمن المياه الإقليمية الصينية[٢]، وقامت بكين نتيجة لقانون المياه الإقليمية بمنح امتياز التنقيب عن البترول لشركة (كرستون) الأمريكية عام ١٩٩٢ في منطقة تطالب فيها فيتنام، الأمر الذي أدى إلى تصعيد التوتر ورفع درجة خطر المواجهة العسكرية في بحر الصين الجنوبي بعد أن نوهت الصين بتوفير الحماية البحرية لشركات التنقيب[٣].

فالأهمية الاقتصادية والجيوستراتيجية لبحر الصين الجنوبي يجعل من مشكلة جزر بحر الصين الجنوبي (مجموعتي جزر باراسيل وسبراتلي) مشكلة قابلة للانفجار، حيث تشير الدراسات إلى توافر احتياطات نفطية كبيرة في المنطقة البحرية المحيطة بهذه الجزر[٤]، بالإضافة إلى وقوعها على أهم الطرق التجارية البحرية في العالم حيث يمر عبر هذه المنطقة البحرية حوالي ٨٠% من واردات اليابان النفطية[٥].

لذلك فازدياد حاجة دول شرق وجنوب شرق آسيا للطاقة في ظل مرحلة التصنيع السريع التي تمر بها ، وحاجتها المتزايدة لتأمين طرق تجارتها الخارجية القائمة بالأساس على التجارة البحرية والتي تعتبر من أهم مصادر دخلها الوطني ، قد يؤدي إلى تصعيد التوتر في بحر الصين الجنوبي للسيطرة على مصادر الطاقة وتأمين طرق الملاحة البحرية لتجارتها الخارجية[٦]، وجدول رقم (١٥) يبين زيادة الطلب على النفط في آسيا ومعدلات النمو المتزايد للطلب على البترول.

---

(١) أحمد طه محمد ، التحولات العالمية والصراعات الإقليمية في آسيا ، مرجع سابق ، ص٣٦.

(٢) عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل : الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص٤٣.

(٣) عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد : نموذج شرق آسيا، السياسة الدولية، العدد (١٢٩)، يوليو ١٩٩٧، ص٢٠.

(٤) محمد سعد أبو عامود ، مرجع سابق ، ص١٣.

(٥) إبراهيم نافع ، الصين معجزة نهاية القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص١٦٢.

(٦) مراد إبراهيم الدسوقي، مستقبل التوجهات الاستراتيجية الدفاعية للصين، السياسة الدولية، إبريل ١٩٩٦، ص ٢٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أدت تلك الوضعية إلى تنمية الهواجس الأمنية لدول المنطقة المتنازعة مع الصين بخصوص السيادة على بحر الصين الجنوبي وخاصة دول جنوب شرق آسيا من احتمال تدخل الصين عسكرياً في بحر الصين الجنوبي، في ضوء التطور في القوات العسكرية البحرية والجوية الصينية وتخفيض الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لتحقيق بعض المكاسب الإقليمية في تلك المنطقة المتنازع عليها، ولمعالجة مثل ذلك الخلل الأمني فقد اندفعت دول جنوب شرق آسيا لتحديث وتطوير قوات الدفاع البحري – والتي لم تكن محل اهتمام لدى دول المنطقة خلال مرحلة الحرب الباردة بفعل الدور العسكري البحري الأمريكي الذي كانت تقوم به أساطيلها في منطقة شرق آسيا – وذلك للحفاظ على حرية المرور في طرق الملاحة البحرية[١].

جدول رقم (١٥)

معدلات الطلب على النفط في آسيا (ألف برميل يوميا)

الأقطار المستوردة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٨٥-١٩٩٥%	١٩٩٠-١٩٩٥%
بنغلاديش	٣٥	٤٥	٣٥	٤٠	٤٠	٤٥	٥٠	٣,٦	٢,١
الصين	١,٨١٠	٢,٢٢٥	٢,٤١٠	٢,٦٦٠	٢,٩١٥	٣,١٤٥	٣,٣١٠	٦,٢	٨,٠٠
هونج كونج	١٠٠	١٤٠	١٣٠	١٦٥	١٧٠	١٧٠	١٨٠	٦,١	٥,٢
الهند	٨٨٥	١,٢٠٠	١,٢٢٠	١,٢٨٥	١,٣٠٠	١,٤٠٠	١,٥١٠	٥،٥	٤,٧
إندونيسيا	٤٦٠	١,٤٥	٦٧٥	٧٣٠	٧٨٥	٧٧٥	٨١٠	٥,٨	٤,٧
اليابان	٤,٤٣٥	٥,٣٠٥	٥,٤١٠	٥,٥٤٠	٥,٤٥٥	٥,٧٦٥	٥,٧٨٠	٢,٧	١,٧
ماليزيا	١٩٥	٢٧٠	٢٩٠	٢٩٥	٣٣٠	٣٧٠	٤٣٠	٨,٢	٩,٨
باكستان	١٥٥	٢٣٠	٢٣٠	٢٥٠	٢٧٠	٢٩٥	٣٠٥	٧,٠	٦,٨
الفليبين	١٥٠	٢٣٥	٢٢٥	٢٨٠	٢٩٠	٣٠٥	٣٤٥	٨,٧	٨,٠
سنغافورة	٢٢٥	٣٧٠	٣٨٠	٤٠٠	٤٢٥	٤٩٥	٥١٠	٨,٥	٦,٦
كوريا الجنوبية	٥٣٥	١,٠٤٠	١,٢٢٥	١,٥٢٠	١,٦٧٥	١,٨٤٠	٢,٠١٠	١٤,٢	١٤,١
تايوان	٣٥٥	٥٥٠	٥٧٠	٥٨٥	٦٢٥	٦٦٥	٧٢٥	٧,٤	٥,٧
تايلاند	٢٣٥	٤١٠	٤٤٥	٤٩٠	٥٥٥	٦١٥	٦٩٠	١١,٤	١١,٠

*** العمودان الأخيران يشيران إلى متوسط النمو السنوي.**

المصدر: رمزي زكي، المحنة الآسيوية : قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٠، ص١١٠.

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن ما يؤكد ازدياد التوجس الأمني لدول المنطقة حيال النوايا المستقبلية للصين بخصوص المناطق البحرية المتنازع عليها هو نوعية المشتريات العسكرية لدول المنطقة والتي تتركز على [١]:

١- الطائرات المقاتلة متعددة الأغراض المزودة بأسلحة هجومية بحرية .

٢- طائرات الاستطلاع البحري .

٣- صواريخ مضادة للسفن .

٤- مدمرات بحرية وفرقاطات وسفن حديثة للدوريات في عرض البحار .

٥- غواصات.

٦- قوات للتدخل السريع .

ويكتسب هدف حماية الممرات المائية الحيوية للتجارة الخارجية أهمية خاصة بالنسبة لجميع دول المنطقة لاعتمادها الكبير على التجارة البحرية في تجارتها الخارجية والتي تعتبر من أهم مصادر الناتج الوطني في تلك الدول[٢]، فالنوايا المستقبلية للصين بخصوص بحر الصين الجنوبي هي كذلك محل اهتمام وقلق ياباني حيث يمكن للقوة التي تسيطر على جزر سبراتلي منع معظم واردات اليابان من البترول والغاز الطبيعي[٣].

وعلى الرغم من تشدد الصين في الإدعاء بالسيادة على كلية الإقليم البحري المحيط بجزر سبراتلي، إلا أنها تحولت لموقف أكثر مرونة عندما أعلنت عن استعدادها لتسوية النزاع حول السيادة على بحر الصين الجنوبي وفقا لقانون البحار وفي الإطار متعدد الأطراف في عام ١٩٩٥ في اجتماع (ARF) [٤].

والصين في تأكيدها بحل نزاعاتها في جزر بحر الصين الجنوبي سلمياً وعلى التزامها بسلامة وحرية الملاحة في المياه المتنازع عليها لتهدئة مخاوف الدول المجاورة لها من نواياها المستقبلية تجاه المنطقة[٥]، فهي تحاول تجنب السلوك العسكري الاستفزازي اتجاه بحر الصين

---

(١) سنجانا جوشي، مرجع سابق ، ص ص ١٩-٢٠.

(٢) عفيف عثمان، أثر التحولات العالمية على آسيا (مؤتمر)، شؤون الأوسط، العدد (٦١)، إبريل ١٩٩٧، ص٧٥.

(٣) عبد المنعم طلعت، الاستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا، مرجع سابق، ص٤٦.

(٤) نفس المرجع، ص٤٨.

(٥) معتز سلامة، الصين والولايات المتحدة: جوهر الخلاف، مرجع سابق، ص١٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجنوبي، لعدم دفع دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) إلى سباق تسلح في المنطقة وتكوين جبهة مضادة للصين عبر توثيق صلاتها الأمنية مع الولايات المتحدة وربما اليابان، بالإضافة إلى خشيتها من تنمية الهواجس الأمنية لليابان مما يدفعها إلى تعزيز نزعتها العسكرية لحماية مصالحها الحيوية في المنطقة المتمثلة في ضمان أمن خطوط إمداداتها(١).

وقد يكون عدم استجابة الصين لبعض الاستفزازات الفليبينية عندما قامت بحريتها بتدمير العلامات الصينية في بعض الجزر التي تدعي الفليبين السيادة عليها، دليل على التوجه الأمني الصيني في عدم تنمية الهواجس الأمنية لدى دول المنطقة من نواياها المستقبلية، مما قد يدفع المنطقة إلى سباق تسلح قد يتطور في ضوء المعطيات الأمنية الجديدة إلى سباق نووي(٢)، ولذلك تسعى الصين في توجهاتها الأمنية حول تسوية النزاع في بحر الصين الجنوبي إلى إقامة مشروعات مشتركة مع الدول المتنازعة لاستثمار مواردها الطبيعية، مما يؤدي إلى تخفيف التوتر في المنطقة بتعظيم المكاسب من جراء الاستثمار المشترك وتعظيم الخسائر في حالة تصعيد التوتر، مما يؤدي إلى ضمان أمن وحرية الملاحة البحرية في المنطقة واستثمار الموارد الطبيعية في تلك المنطقة دون إثارة الهواجس الأمنية لدى دول المنطقة.

خامسا : التيارات الاستقلالية في آسيا الوسطى:

امتد تأثير التيارات الاستقلالية في آسيا الوسطى إلى مقاطعة سينكيانج (المستقلة ذاتيا) والتي تجاور آسيا الوسطى نظراً للتقارب الجغرافي والتشابه العرقي حيث يقطن ذلك الإقليم حوالي (١٥) مليون نسمة ٦٠% منهم من أصول إسلامية تركية تتشكل بالأساس من اليويغور الذين يشكلون حوالي (٦) ملايين نسمة(٣)، ومنذ عام ١٩٩٠ شهد إقليم سينكيانج اضطرابات سياسية* حيث شهد الإقليم عام ١٩٩٢ تمرداً شعبياً في مدينة (بارن) قادتها حركة تركستان الشرقية الحرة(٤)، وقد اتبعت الصين مدخلا اقتصاديا لامتصاص تأثير الحماس القومي – الديني الذي يجتاح آسيا الوسطى، حيث بنت الصين استراتيجيتها على افتراض جوهري هو أن

---

(١) مايكل دي. سوين، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٢) عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل، مرجع سابق ، ص٩٤.

(٣) عفيف عثمان، مرجع سابق، ص ٨٥.

* لمزيد من المعلومات حول تطور الصراع بين الحكومة الصينية والحركة الاستقلالية في تركستان الشرقية. ا نظر: محمد حرب، الصراع الصيني التركستاني ومستقبل تركستان الشرقية، السياسة الدولية، العدد (١٣٢)، إبريل ١٩٩٨، من ص١٠٧ إلى ص١١٣.

(٤) محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى ، في كتاب آسيا والتحولات العالمية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٠-٣٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية الاقتصادية هي المدخل الوحيد للتعامل مع مشكلات التطرف القومي والديني، ولذلك كثفت الصين شبكة التعامل التجاري في المناطق الحدودية بين سينكيانج ودول آسيا الوسطى(١).

كما عملت الصين على تطوير تعاونها مع دول آسيا الوسطى لمواجهة التيارات الدينية المتطرفة والانفصالية، بالإضافة إلى التنسيق مع حكومات دول آسيا الوسطى وبالذات كازاخستان حتى لا توفر لمتمردي سينكيانج من أعضاء جبهة تحرير يوجورستان التعاون مع جيرانها، ولهذا بدأت الصين في التنسيق بين كازاخستان وسينكيانج في مشروعات للتنمية المشتركة لتحجيم الحركات الانفصالية في سينكيانج(٢).

سادسا : منتدى الآسيان الإقليمي (ASEAN Regional Forum):

إن منتدى الآسيان الإقليمي (ARF) عبارة عن منتدى للمشاورات الأمنية على المستوى الإقليمي بمنطقة المحيط الهادي(٣)، وقد انضمت الصين لـ (ARF) لتهدئة المخاوف الإقليمية من نواياها المستقبلية(٤)، وتأسس منتدى الآسيان الإقليمي في سنغافورة عام ١٩٩٣ من قبل دول رابطة الآسيان*، بعضوية كل من أستراليا – بروناي – كندا – الصين – الاتحاد الأوروبي – أندونيسيا – اليابان – لاوس – ماليزيا – نيوزيلندا – بابوا غينيا الجديدة – الفلبين – روسيا – سنغافورة – كوريا الجنوبية – الولايات المتحدة – تايلاند – فيتنام ، وانضمت إليها كوريا الشمالية فيما بعد(٥).

---

(١) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٣٣١.

(٢) نفس المرجع، ص٣٣٢.

(٣) أنو شيرافان إتشامي ، مناطق القوة في آسيا : تقارب أم اختلاف ، في كتاب النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية ، مرجع سابق، ص١٥.

(٤) عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل، مرجع سابق ، ص٦٠.

* تضم (الآسيان) كل من بروناي – إندونيسيا – لاوس – ماليزيا – مانيمار – الفلبين – سنغافورة – تايلاند – فيتنام.

ولمزيد من المعلومات حول دول رابطة الآسيان . انظر:

جوليوس سيزار بارينياس، مرجع سابق ، ص٤٥.

(٥) عبد المنعم طلعت ، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد أن عقد منتدى الآسيان الإقليمي (ARF) أولى جلساته عام ١٩٩٤ بمشاركة الصين، فقد وضعت الصين خمسة مقترحات لتنمية التعاون الأمني متعدد الأطراف والتي تشمل[١]:

١- إقامة علاقات صداقة.

٢- حل المنازعات بالطرق السلمية.

٣- عدم التورط في سباق تسلح.

٤- تشجيع الحوار حول القضايا الأمنية.

٥- توسيع نطاق الثقة المتبادلة.

سابعا : أزمة دول جنوب شرق آسيا الاقتصادية:

في منتصف عام ١٩٩٧ تعرضت العملة التايلندية (البات) لضغوط كبيرة بواسطة المضاربين، مما دفع تايلاند إلى تعويم البات أي عدم ربط البات التايلندي بالدولار الأمريكي مما أدى إلى انخفاض حاد في سعر صرفها، وبعد ذلك انتقلت الضغوط إلى الروبية الإندونيسية الأمر الذي دفع إندونيسيا إلى تعويم عملتها مما أدى إلى انخفاض حاد في سعر صرفها[٢]، وقد انتشرت أزمة التدهور في قيمة العملات إلى باقي دول جنوب شرق آسيا والتي طالت الرينغيت الماليزي والبيزو الفليبيني والوون الكوري الجنوبي ودولار تايوان وسنغافورة، وبحلول عام ١٩٩٨ فقدت معظم عملات جنوب شرق آسيا أكثر من نصف قيمتها[٣].

وقد أكد الاقتصاديون الصينيون إلى أن انخفاض عملات دول جنوب شرق آسيا يعرض الصادرات الصينية إلى خسارة مزاياها التنافسية[٤]، لذلك فانخفاض قيمة عملات دول جنوب شرق آسيا أدى لارتفاع نسبي في قيمة العملة الصينية، مما أضعف من قدرة الصادرات الصينية على المنافسة وواجهت عمليات التصدير الصينية المزيد من الصعوبات، في ضوء

---

(١) مراد إبراهيم الدسوقي، مستقبل التوجهات الاستراتيجية الدفاعية للصين، مرجع سابق، ص٢٤٣.

(٢) عمرو محيي الدين، أزمة النمور الآسيوية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٢٧-٢٨.

(٣) رمزي زكي، مرجع سابق، ص٥٦.

(٤) سمير صارم، قراءة في أزمة دول النمور، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٨، ص٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توجه حوالي ٢٩% من مجمل الصادرات الصينية عام ١٩٩٧ لدول جنوب شرق آسيا واليابان[١].

ومهما يكن الأمر فإن الصين لم تحاول تخفيض سعر عملتها لحماية صادراتها بعد انخفاض أسعار العملات الآسيوية الأخرى، على الرغم من الضغط الشديد التي تعرضت له من قبل المصدرين الصينيين لتخفيض قيمة عملتها[٢]، وتحملت خسائر اقتصادية وتراجعت نسبة النمو فيها من ٨,٥% إلى ٧% وسجلت صادراتها تراجعا ملحوظا مقابل الحفاظ على الاستقرار المالي في المنطقة[٣]، وساهمت لأول مرة في عملية تحمل المديونية الإقليمية عندما تبرعت بمليار دولار للصندوق الذي تفرع عن صندوق النقد الدولي لمنع تدهور سعر صرف البات التايلندي[٤]، وعند ازدياد الضغوط من قبل المضاربين على دولار هونج كونج، أعلنت الصين عن استعدادها لاستخدام (٥٠) مليار دولار أمريكي للدفاع عن دولار هونج كونج في محاولة لدعم الثقة بدولار هونج كونج[٥]، مما أدى إلى اعتراف أمريكي ودولي بدورها كضامن للاستقرار الاقتصادي في منطقة جنوب شرق آسيا التي تعرضت لهزات مالية متتابعة[٦].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقد صرح رئيس الوزراء الصيني (تشو رونجي) أن الصين تعاملت مع الأزمة المالية في شرق آسيا بمسؤولية تامة ورفضت تخفيض عملتها على الرغم من الضغوط الشديدة التي تعرضت لها في هذا المجال على الرغم من أن اليابان وكوريا الجنوبية خفضتا عملتهما، لأن تخفيض الصين لعملتها سيؤدي إلى إطلاق دورة جديدة للأزمة في المنطقة. كما أكد على تقديم الصين لمساعدات مالية إلى دول مثل: تايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا والتي وصلت إلى حوالي أربعة مليارات دولار أمريكي واحتلالها المركز الثالث بعد الولايات المتحدة واليابان في تقديم المساعدات لدول شرق آسيا، كما أكد على تأييد الصين لجهود صندوق النقد الدولي لاحتواء الأزمة[٧].

---

(١) عمرو الشربيني، تداعيات الأزمة النقدية في دول جنوب شرق آسيا، السياسة الدولية، العدد (١٣٢)، إبريل ١٩٩٨، ص٢٧٨.

(٢) روبرت جران، ترويض النمور: نهاية المعجزة الآسيوية، ترجمة سمير كريم، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٣١.

(٣) غسان العزي، التحولات الصينية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ص ١٥-١٦.

(٤) سمير صارم، مرجع سابق، ص٨٨.

(٥) روبرت جران، مرجع سابق، ص١٤٥.

(٦) غسان العزي، التحولات الصينية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص١٥.

(٧) إبراهيم نافع ، ما الذي يجري في آسيا؟، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١٢٦-١٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث
التعاون الاقتصادي كمدخل لاستقرار الأمن الإقليمي في الشرق الأقصى

إن ارتفاع نسبة التبادل التجاري بين دول المنطقة بشكل مطرد[١]، سيدفع دول المنطقة لتجنب تصعيد مواقفها اتجاه النزاعات الإقليمية لعدم الإضرار بتبادلاتها التجارية ومصالحها الاقتصادية المشتركة، كما سيدفع دول المنطقة إلى تكييف سياساتها القومية لتكون أقل حماسا واندفاعا وراء تطلعات سياسية قومية[٢].

فالتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة سيخلق قواعد مصلحية مشتركة ومتبادلة ستدعم بدورها القواعد الأمنية في المنطقة، ولما كانت الصين إحدى دعائم الأمن الإقليمي في منطقة شرق آسيا، فإن تنامي التعاون الاقتصادي بينها وبين الدول المجاورة لها يضع مقيدات على حركة سياستها الخارجية اتجاه نزاعاتها الإقليمية مع جيرانها لصالح دعم الاستقرار الأمني وعدم الإضرار بمصالحها الاقتصادية المشتركة مع جيرانها، وقد يكون ذلك ما يدفع دول الآسيان لتجنب تصعيد نزاعها مع الصين حول بحر الصين الجنوبي لصالح تعزيز الروابط الاقتصادية معها[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ونشير هنا إلى ازدياد حجم استثمارات دول الآسيان في الصين من (٨) مليارات دولار عام ١٩٩٢ إلى حوالي (١٦) مليار دولار عام ١٩٩٦، كما ازداد حجم الاستثمار الياباني في الصين من (٤٣٣) مليون دولار عام ١٩٨٩ إلى أكثر من (٣٠) مليار دولار عام ١٩٩٦[٤]، كما أن تزايد التبادل التجاري بين الكوريتين إلى (٢٠٠) مليون دولار عام ١٩٩١مقارنة بـ(٢) مليون دولار عام ١٩٩٠، وازدياده إلى (٣٠٠) مليون دولار عام ١٩٩٣ يدفع الكوريتين لتغليب المصالح الاقتصادية وعدم إثارة التوتر في شبه الجزيرة الكورية[٥].

---

(١) أحمد محمد فرج، مرجع سابق، ص١٤١.

(٢) كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس (ليبيا) ، ١٩٩٧، ص١٢٣.

(٣) نفس المرجع ، ص٢٢٨.

(٤) سعد محمد عثمان وسامرة نعمة الثامر، مرجع سابق، ص ص ١٩٢-١٩٤.

(٥) ماجدة صالح ، اتجاهات الوحدة القومية في آسيا : كوريا والصين ، في كتاب آسيا والتحولات العالمية ، مرجع سابق، ص٢٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأفضى ازدياد التبادل التجاري بين دول شرق وجنوب شرق آسيا إلى إنشاء منظومة للتعاون الاقتصادي في المنطقة عام ١٩٨٩ عرفت بمنظومة التعاون الاقتصادي لدول آسيا المحيط الهادي "آبيك"، وقد شجعت منظومة التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة إلى إنشاء منظومة للتعاون الأمني الإقليمي في المنطقة دعيت بمنتدى آسيان الإقليمي (ARF) الذي تأسس في عام ١٩٩٣ ويناقش المسائل الأمنية في منطقة المحيط الهادي، وتطور التعاون الإقليمي في الشرق الأقصى من التعاون الاقتصادي إلى التعاون الأمني يعود إلى اقتناع دول المنطقة أن تدعيم التعاون الاقتصادي فيما بينهم سيدعم الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأقصى على أساس أن التعاون الاقتصادي سيخلق مصالح اقتصادية مشتركة بين دول المنطقة يدفعها بالضرورة إلى تجنب تهديد الأمن الإقليمي لعدم الإضرار بمصالحها الاقتصادية، وعلى الرغم من أن التطور الاقتصادي الملحوظ الذي تشهده دول المنطقة أدى إلى ازدياد المشتريات العسكرية لدول المنطقة إلى أنه بالمقابل يدفعها إلى دعم بيئة أمنية مستقرة لعدم الإضرار بمكتسباتها الاقتصادية وبرامجها التنموية.

جميع الحقوق محفوظة
مركز دراسات الوحدة العربية

وعلى أساس ذلك فازدياد دور منظومات التعاون الإقليمي في شرق وجنوب شرق آسيا قد تفرض واقعاً جديداً في المنطقة ربما لا تجد معه دول المنطقة مبرراً لاستمرار الوجود العسكري الأجنبي مثل الوجود الأمريكي، إلا أن المشكلة الجوهرية التي تواجهها تلك المنظومات هو غياب آلية إقليمية للحد من التسلح الإقليمي التقليدي والنووي بشكل يعرض تنمية القدرات الاقتصادية للتباطؤ نتيجة لدخول القوى الإقليمية في المنطقة في سباق للتسلح التقليدي والنووي[١].

وبالنسبة لإنشاء منظومة آسيوية قارية فقارة آسيا لها من الخصائص ما يجعلها مختلفة عن قارات العالم الأمر الذي جعل من تعدد منظومات التعاون الإقليمي فيها يبدو أمراً طبيعياً، فهي قارة تضم حضارات وثقافات كبيرة وعميقة في اختلافها بالإضافة إلى التباينات القومية والجغرافية والاقتصادية ومن الصعب توقع انخراط آسيا ضمن تكتل إقليمي مشترك على غرار المنظومات الإقليمية لأوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وذلك بسبب وجود مراكز استقطاب دولية وإقليمية عدة في آسيا مثل روسيا واليابان والهند والصين ولكل منها طموحاته الإقليمية والدولية التي تختلف عن طموحات مراكز الاستقطاب الأخرى، إلا أن اختلاف

(١) هاني إلياس وخضر الحديثي، مرجع سابق، ص ٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصالح الإقليمية لا ينفي إمكانية تحقيق الاعتماد المتبادل أينما تطلبت المصالح المشتركة ذلك بما يمكن أن يرسي أسساً عامة للأمن الآسيوي تدعمه مصالح اقتصادية مشتركة[١].

ولذلك تبقى الوظيفية المنهج الأفضل في معالجة وتلبية الطموحات المشتركة لدول الإقليم انطلاقاً من واقعية ذلك المنهج واعتماده أسلوباً تدرجياً وتصاعدياً في تحقيق التعاون، ولـذلك فإن هذا المنهج يتفادى الحلول الكلية الشاملة التي يمكـن أن تواجـه الفشـل الكلـي إزاء أي صعوبات تعترض مسيرة التعاون الإقليمي [٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) هاني إلياس وخضر الحديثي، مرجع سابق، ص ص ٣٧ – ٣٨.
(٢) نفس المرجع، ص ٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج الدراسة

أولا : إن السياسة الخارجية الصينية حسب دراستنا تتحرك وفق المخطط التالي:

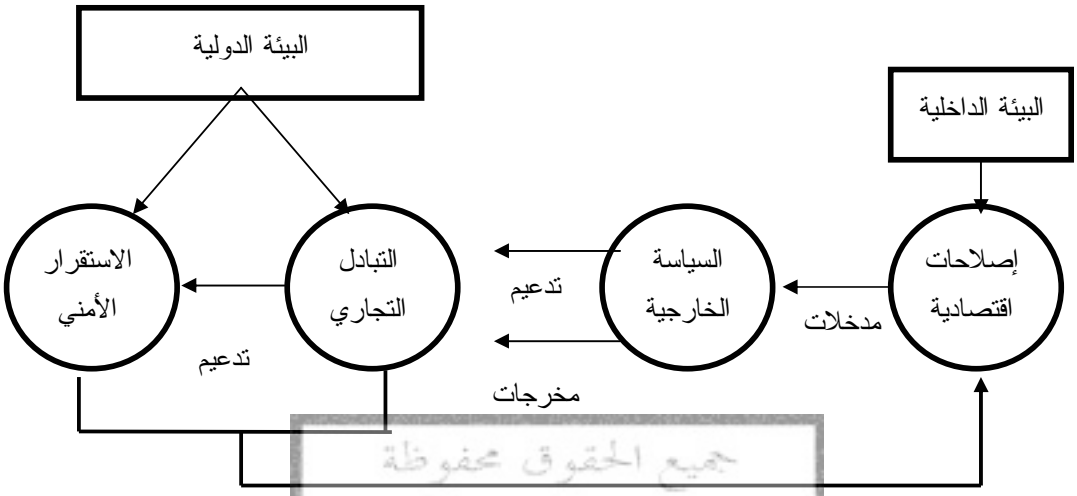

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثانيا : إن التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الصينية هي تحولات تكتيكية وليست استراتيجية حيث أن إعادة توحيد تايوان ولعب دور قيادي في آسيا هما من صلب الاستراتيجية الصينية، والتحول كان في التكتيكات الصينية اتجاهها.

ثالثا : كما أدى الإصلاح الاقتصادي في الصين إلى تدعيم التعاون الدولي في المنطقة، إلا أنه يمكن أن يكون على المدى البعيد عامل لإثارة التوترات وعدم الاستقرار في المنطقة، في ظل ما أدت إليه الإصلاحات الاقتصادية إلى تطور الصناعة الصينية بشكل كبير وحاجتها المتزايدة للموارد الأولية ولمصادر الطاقة.

رابعا : كلما كثرت المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية ، يتجه النظام السياسي الصيني نحو التركيز على المبادئ الأيديولوجية في محاولة لإحكام السيطرة على المجتمع الصيني، كي لا تؤدي الضغوط الاجتماعية لتدمير النظام السياسي.

خامسا : إن موقف المؤسسة العسكرية الصينية محدد هام لصانع القرار خاصة بالنسبة للقضايا القومية الحساسة كتايوان، لدوره المؤثر في معادلة صراع القوى داخل الحزب الشيوعي الصيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا : إن الطبيعة الأمنية الجديدة ذات الطابع الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بحماية الممرات المائية الحيوية لتجارتها الخارجية التي تشكل جزءاً كبيراً من ناتجها الوطني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة جعلت من التهديدات الأمنية الجديدة يستلزم من الصين تحديث قواتها العسكرية، بعد انهيار أسس الاستراتيجية الدفاعية التقليدية القائمة على أساس الحرب الشعبية الواسعة النطاق بزوال التهديد العسكري السوفيتي، والتركيز على تحديث المؤسسة العسكرية وخاصة في جانبها البحري والجوي ليمكنها من حماية مصالحها الاقتصادية الخارجية.

سابعا : من خلال دراستنا لكيفية تسوية الصين لقضاياها الأمنية نجدها تتبع المدخل الاقتصادي، ونجد ذلك بشكل واضح من خلال تطوير تعاونها الاقتصادي والتجاري مع تايوان نحو التكامل السياسي السلمي، ومن خلال اقتراحها بتسوية النزاع حول جزر سبراتلي من خلال إقامة مشروعات مشتركة مع الدول المتنازعة، ومن خلال تطوير التعاون الاقتصادي بين مقاطعة سينكيانج ودول آسيا الوسطى المجاورة لها لتطويق التيارات الانفصالية في تلك المنطقة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثامنا : إن التوجهات الأمنية للصين تؤكد اهتمام الصين بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، والتفرغ في بناء قاعدة اقتصادية قوية تمكنها من لعب دور فاعل في النظام العالمي.

تاسعا : إن الصين تسعى للعب دور أمني واقتصادي إقليمي قيادي دون السعي لتحقيق دور عالمي قطبي، مما يدفع السياسة الخارجية الصينية للتركيز على منطقة الشرق الأقصى دون التدخل بشكل فاعل في المستجدات الدولية التي تحدث خارج بيئتها الإقليمية.

عاشرا : بعد أن تعاملت الصين مع الدول الكبرى استنادا للبعد الجيوستراتيجي في مرحلة الحرب الباردة، نجدها أصبحت تتعامل مع الدول الكبرى استنادا للبعد الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

١- المراجع باللغة العربية

- الأدهمي، عبد السلام، (١٩٥٤)، **الصين الجديدة في ظل الاشتراكية**، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت.

- آغا، حسين،(١٩٨٢)، **الصين واليابان والشرق الأقصى**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

- باولز، جستر، (١٩٦٣)، **الآفاق الجديدة للسياسة العالمية**، ترجمة إبراهيم عبد الرحمن الخال، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

- بدوي، محمد طه، (١٩٧٢)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

- بدوي، محمد طه، ليلى أمين مرسي، (١٩٨٩)، **أصول علم العلاقات الدولية**، المجلد الأول، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

- براون، سيوم،(١٩٧٩)، **قوى جديدة في السياسة العالمية**، ترجمة إسماعيل أبو العزائم، مطابع سجل العرب، القاهرة.

- البراوي، راشد، (١٩٧٢)، **العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى**، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

- بطرس، سمعان،(١٩٧٤)، **العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين**، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- بن، وو، (١٩٩٦)، **الصينيون المعاصرون**، ترجمة عبد العزيز حمدي، الجزء الأول، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

- بهبهاني، هاشم، (١٩٨٤)، **سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (١٩٥٥ - ١٩٧٥)**، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بورشتاين، دانييل، أرنيه دي كيزا، (٢٠٠١)، **التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين**، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،.

- بوزان، جيان، (١٩٨٣)، **موجز تاريخ الصين**، ترجمة حنا عبود، منشورات دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق.

- بوعشة، محمد،(١٩٩٩)، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات**، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.

- بوقنطار، الحسان، (١٩٨٥)، **العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء (المغرب).

- توفيق، سعد حقي، (١٩٩٩)، **النظام الدولي الجديد**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

- جران، روبرت، (١٩٩٢)، **ترويض النمور: نهاية المعجزة الآسيوية**، ترجمة سمير كريم، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

- جلال، محمد نعمان، (١٩٨٩)، **الصراع بين اليابان والصين**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- جنسن، لويد، (١٩٨٩)، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد السيد سليم، جامعة الملك سعود، الرياض.

- الجوجو، عبد الله حسن، (١٩٩٦)، **الأنظمة السياسية المعاصرة: دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، طرابلس (ليبيا).

- جوشي، سنجانا، (١٩٩٧)، **المناخ الأمني في شرق آسيا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

- حتي، ناصيف يوسف،(١٩٨٥)، **النظرية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت.

- حداد، ريمون، (٢٠٠٠)، **العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار الحقيقة، بيروت.

جميع الحقوق محفوظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حصو، توفيق وآخرون، (١٩٨٨)، **قضايا ومشكلات دولية معاصـــرة**، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، أبو ظبي.

- الحمارنة، مصطفى، (١٩٩٤)، **العرب في الاستراتيجيات العالمية**، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان.

- الدباغ، مصطفى،(٢٠٠٠)، **الصراعات الدولية الراهنة**، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان.

- الدجاني، أحمد صدقي، (١٩٩٥)، **أضواء على الصين اليوم**، الطبعـــة الأولـــى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.

- درويش، فوزي، (١٩٩٤)، **الشرق الأقصى: الصين واليابان**، دار الكتب المصرية، القاهرة.

- دورتي، جيمس، روبرت بالستغراف، (١٩٩٥)، **النظريات المتضاربة في العلاقـــات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، الطبعة الأولى، مركز أحمد ياسين، عمان.

- ريحانا، سامي، (١٩٩٨)، **العالم في مطالع القرن (٢١)**، الطبعة الأولى، دار العلـــم للملايين، بيروت.

- زانج، وي وي، (١٩٩٧)، **الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

- زكي، رمزي، (٢٠٠٠)، **المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبـــوط دول المعجـــزات الآسيوية**، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.

- الزوكه، محمد خميس، (١٩٩٢)، **آسيا: دراسة في الجغرافيا الإقليمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

- شريف، حسين،(١٩٩٣)، **التحدي الياباني في التسعينات**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- صارم، سمير،(١٩٩٨)، **قراءة في أزمة دول النمور**، الطبعة الأولـــى، دار الفكـــر، دمشق.

جميع الحقوق محفوظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الصمد، رياض، (١٩٩٦)، **العلاقات الدولية في القرن العشرين**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

- طلعت، عبد المنعم، (١٩٩٨)، **إدارة المستقبل: الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- العايدي، زكي وآخرون، (١٩٩٤)، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمة سوزان خليل، الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة.

- عبد الحي، وليد، (٢٠٠٠)، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (١٩٧٨ - ٢٠١٠)**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

- عبد الحي، وليد وآخرون، (٢٠٠٢)، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

- عتياني، عمر، (١٩٧٠)، **سياسة بكين إزاء الشرق العربي بين الأمس واليوم**، دار الفارابي، بيروت.

- عثمان، سعد محمد، سامرة نعمة الثامر، (٢٠٠١)، **التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وآفاق تطوره المستقبلية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.

- العسلي، بسام، (١٩٩٩)، **الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم**، مركز الدراسات العسكرية، دمشق.

- علوان، صلاح هادي،(١٩٨١)، نظرة إلى مركزي الاستقطاب العربي الصيني، دار الحرية للطباعة، بغداد.

- عمر، مجدي، (١٩٩٥)، **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.

- غالي، بطرس بطرس، محمود خيري عيسى، (١٩٨٩)، **المدخل في علم السياسة**، الطبعة السابعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فضة، محمد، (١٩٨٠)، **سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث**، مطابع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، نشر بدعم من الجامعة الأردنية، عمان.

- فضة، محمد، (١٩٨٦)، **التدخل السوفيتي في أفغانستان**، شقير وعكشة، نشر بدعم من الجامعة الأردنية، عمان.

- فهمي، عبد القادر محمد، (١٩٩٥)، **النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

- كولار، دانيال، (١٩٨٠)، **العلاقات الدولية**، ترجمة خضر خضر، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

- كيسنجر، هنري، (٢٠٠٢)، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت.

- اللاوندي، سعيد، (٢٠٠٠)، **القرن الحادي والعشرون. هل يكون أمريكياً؟**، نهضة مصر، القاهرة.

- متولي، عبد الحميد، (١٩٥٩)، **الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية**، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة.

- محمد، صباح محمود، (١٩٨٤)، **الشؤون الصينية**، الجزء الأول، الجامعة المستنصرية، بغداد.

- محمد، صباح محمود، (١٩٨٤)، **الاقتصاد الصيني**، الجزء الثاني، الجامعة المستنصرية، بغداد.

- محمد، صباح محمود، (١٩٨٨)، **الصين: دراسة في الجيوبولتك**، الجامعة المستنصرية، بغداد.

- محيي الدين، عمرو، (٢٠٠٠)، **أزمة النمور الآسيوية**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة.

- مرل، مرسيل، (١٩٨٠)، **السياسة الخارجية**، ترجمة خضر خضر، جروس بروس، طرابلس (لبنان).

مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المصري، شفيق، (١٩٩٢)، **النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر**، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت.

- مصطفى، ممدوح محمود، (١٩٩٨)، **مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية والنمطية**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

- مكريدس، روي، (١٩٦٦)، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة حسن صعب، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت.

- مهنا، محمد نصر، (١٩٩٨)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

- موسى، محمد، (١٩٩٦)، **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار البيارق، بيروت.

- مينغ، ين، (١٩٧٨)، **الأقليات القومية في الصين على طريق التقدم**، الطبعة الأولى، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين.

- الناصر، عبد الواحد، (١٩٩١)، **العلاقات الدولية: العناصر الأساسية في النظام الدولي ومدى تطوره بعد حرب الخليج**، حقوق النشر محفوظة للمؤلف، الرباط.

- الناصر، عبد الواحد، (١٩٩٢)، **العلاقات الدولية: الأصول والمتغيرات الجديدة**، حقوق النشر محفوظة للمؤلف، الرباط.

- نافع، إبراهيم، (١٩٩٨)، **ما الذي يجري في آسيا؟**، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

- نافع، إبراهيم، (١٩٩٩)، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

- نعمة، كاظم هاشم، (١٩٧٩)، **العلاقات الدولية**، الجزء الأول، جامعة بغداد، بغداد.

- نعمة، كاظم هاشم، (١٩٩٧)، **سياسة الكتل في آسيا**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس (ليبيا).

جميع الحقوق محفوظة
مركز المنارة للدراسات والبحوث الإدارية
الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ون، تشي، (١٩٨٣)، **موجز أحوال الصين**، ترجمة أحمد محمد خير، الطبعة الأولى، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين.

- ويلبورن، توماس، (١٩٩٧)، **السياسة الدولية في شمال شرق آسيا. المثلث الاستراتيجي : الصين - اليابان - الولايات المتحدة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

- ياغي، إسماعيل أحمد، (١٩٩٤)، **تاريخ شرق آسيا الحديث**، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض.

٢- المراجع باللغة الإنجليزية :

- Abu Ghazleh, Mohammad,(1997), **Power Governs the World**, First Edition, Amman.

- Chung, Young, Eunsook Chung,(1994), **Russia in the Far East and Pacific Region**, The Sejong Institute, Seoul.

- Kim, Doug Joong,(1994), **Foreign Relations of North Korea: During Kim Il Sung's Last Days,** Sejong Institute, Seoul.

- Kitts, Charles, (1991),**The United States Odyssey in China (1784 - 1990),** University Press of America, Maryland.

- Mendl, Wolf,(1978),**Issues in Japan's China Policy,** The Macmillan Press LTD, London.

٣- الرسائل الجامعية :

- الدرادكة، محمد يوسف، (١٩٩٨)، **دراسة في السياسة الخارجية الصينية (١٩٨٠ - ١٩٩٦)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

٤- بحوث في كتب :

- إتشامي، أنوشيرافان، (١٩٩٧)، مناطق القوة في آسيا: تقارب أم اختلاف، في كتاب **النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

جميع الحقوق محفوظة
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بارينياس، جوليوس سيزار، (١٩٩٧)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطور رابطة آسيان، في كتاب **النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية.**

- بلانك، ستيفن، (١٩٩٧)، منطقة آسيا والمحيط الهادي، في كتاب **رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية(٢)**، إعداد إيرل تيلفورد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي.

- سليم، محمد السيد، (١٩٩٨)، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، في كتاب **آسيا والتحولات العالمية**، تحرير محمد السيد سليم، مركز الدراسات الآسيوية (جامعة القاهرة)، الجيزة.

- سوين، مايكل دي، (١٩٩٧)، الصين، في كتاب **التقييم الاستراتيجي**، تحرير زلمي خليل زاد، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

- صالح، ماجدة، (١٩٩٨)، اتجاهات الوحدة القومية في آسيا: كوريا والصين، في كتاب **آسيا والتحولات العالمية.**

- عبد المنعم، أحمد فارس، (١٩٩٨)، تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا، في كتاب **آسيا والتحولات العالمية.**

- عزوز، نيفين شفيق، (١٩٩٨)، التحولات العالمية واتجاهات الاستثمار الأجنبي في آسيا، في كتاب **آسيا والتحولات العالمية.**

- علوي، مصطفى، (١٩٩٨)، مستقبل آسيا الأمني، في كتاب **آسيا والتحولات العالمية.**

- محمد، أحمد طه، (١٩٩٨)، التحولات العالمية والصراعات الإقليمية في آسيا، في كتاب **آسيا والتحولات العالمية.**

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- الدوريات:

- أبو عامود، محمد سعد، (١٩٩٧)، السياسة الأمريكية في آسيا، **السياسة الدولية**، العدد (١٢٧)، القاهرة.

- أحمد، جعفر كرار، (١٩٩٧)، الصين بعد رحيل دينج شياو بنج: دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، **السياسة الدولية**، العدد (١٢٨)، القاهرة.

- إلياس، هاني، خضر الحديثي، (١٩٩٩)، مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي، **شؤون الأوسط**، العدد (٨٩)، بيروت.

- أمين، سمير، (١٩٩٦)، حول حاضر ومستقبل الصين، **النهج**، العدد (٤٢)، دمشق.

- البدري، مروة حامد، (١٩٩٨)، المجتمع المدني: جماعات الضغط الصينية ودورها في المطالبة بالديمقراطية، **السياسة الدولية**، العدد (١٣٢)، القاهرة.

- حرب، محمد، (١٩٩٨)، الصراع الصيني التركستاني ومستقبل تركستان الشرقية، **السياسة الدولية**، العدد (١٣٢)، القاهرة.

- حسانين، محمد الأنور محمد، (١٩٩٤)، الكوريتان: عودة إلى أجواء الأزمة، **السياسة الدولية**، العدد (١١٧)، القاهرة.

- حسين، سوسن، (١٩٨٤)، الصين الشعبية ورياح التغيير (ترجمات)، **السياسة الدولية**، العدد (٧٨)، القاهرة.

- حسين، سوسن، (١٩٨٥)، العملاق الآسيوي الجديد على المسرح الدولي (ترجمات)، **السياسة الدولية**، العدد (٨١)، القاهرة.

- حسين، سوسن، (١٩٩٠)، الصين .. والقفزة الكبرى إلى الخلف (ترجمات)، **السياسة الدولية**، العدد (٩٩)، القاهرة.

- حسين، سوسن، (١٩٩٤)، الصين.. هل تصبح القوة العظمى الأولى في القرن الحادي والعشرين؟ **السياسة الدولية**، العدد (١١٦)، القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الدسوقي، محمد إبراهيم، (١٩٩٣)، رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين، **السياسة الدولية**، العدد (١١٢)، القاهرة.

- الدسوقي، مراد إبراهيم، (١٩٩٤)، اتجاهات التسلح لدول المحيط الهادي الآسيوي، **السياسة الدولية**، العدد (١١٨)، القاهرة.

- الدسوقي، مراد إبراهيم، (١٩٩٦)، مستقبل التوجهات الاستراتيجية الدفاعية للصين، **السياسة الدولية**، العدد (١٢٤)، القاهرة.

- دياب، محمد، (١٩٩٧)، العلاقات الروسية – الصينية : الغلبة للشركة الاستراتيجية، **شؤون الأوسط**، العدد (٦٢)، بيروت.

- دياب، محمد، (١٩٩٨)، الصين: استراتيجية التنمية والتحول إلى "دولة عظمى"، **شؤون الأوسط**، العدد (٦٩)، بيروت.

- زرنوقة، صلاح سالم، (١٩٩٨)، الصين: التحولات الداخلية والسياسة الخارجية، **السياسة الدولية**، العدد (١٣٢)، القاهرة.

- سعداوي، عمرو عبد الكريم، (١٩٩٨)، النخبة السياسية في الصين: محاور النخب ومحاور الصراع، **السياسة الدولية**، العدد (١٣٢)، القاهرة.

- سلامة، معتز، (١٩٩٦)، الصين والولايات المتحدة: جوهر الخلاف، **السياسة الدولية**، العدد (١٢٦)، القاهرة.

- سلامة، معتز، (١٩٩٨)، الجيش وصناعة القرار في الصين، **السياسة الدولية**، العدد (١٣٢) ، القاهرة.

- شحاته، محمد مصطفى، (١٩٩٢)، حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين، **السياسة الدولية**، العدد (١٠٩) ، القاهرة.

- الشربيني، عمرو، (١٩٩٨)، تداعيات الأزمة النقدية في دول جنوب شرق آسيا، **السياسة الدولية**، العدد (١٣٢)، القاهرة.

- صالح، عبد الله، (١٩٩٨)، التقارب الصيني الأمريكي وآفاق المستقبل، **السياسة الدولية**، العدد (١٣٢) ، القاهرة.

جميع الحقوق محفوظة
مركز المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صدقي، راجية إبراهيم، (١٩٨٩)، الوفاق الصيني السوفيتي وقمة بكين المرتقبة، **السياسة الدولية**، العدد (٩٥) ، القاهرة.

- صدقي، راجية إبراهيم، (١٩٩٠)، الحركة الطلابية ومستقبل التحديث الاشتراكي في الصين، **السياسة الدولية**، العدد (٩٩) ، القاهرة.

- طلعت، عبد المنعم، (١٩٩٧)، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد: نموذج شرق آسيا، **السياسة الدولية**، العدد (١٢٩) ، القاهرة.

- طلعت، عبد المنعم، (١٩٩٨)، الاستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا: صياغة آسيوية، **السياسة الدولية**، العدد (١٣١) ، القاهرة.

- عبد السلام، محمد، (١٩٩٤)، ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي، **السياسة الدولية**، العدد (١١٨) ، القاهرة.

- عبد الله، ثناء فؤاد، (١٩٩٩)، العلاقات الصينية - الروسية وتحديات النظام الدولي الجديد، **السياسة الدولية**، العدد (١٣٧) ، القاهرة.

- عبد الله، عبد الخالق، (١٩٩٦)، النظام العالمي الجديد.. الحقائق والأوهام، **السياسة الدولية**، العدد (١٢٤) ، القاهرة.

- عبد المنعم، أحمد فارس، (١٩٧٩)، المواجهات العسكرية الشيوعية في الهند الصينية، **السياسة الدولية**، العدد (٥٦) ، القاهرة.

- عبد الناصر، وليد، (١٩٩٨)، ماذا بقي من تأثير ماو في صين اليوم؟، **السياسة الدولية**، العدد (١٣٢) ، القاهرة.

- عبيد، هناء، (١٩٩٥)، العلاقات الأمريكية الصينية : صراع حضاري أم تجاري، **السياسة الدولية**، العدد (١٢١) ، القاهرة.

- عثمان، عفيف، (١٩٩٧)، أثر التحولات العالمية على آسيا (مؤتمر)، **شؤون الأوسط**، العدد (٦١)، بيروت.

- العزي، غسان، (١٩٩٨)، الصحوة الصينية : حدودها وآفاقها، **شؤون الأوسط**، العدد (٦٩)، بيروت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العزي، غسان، (١٩٩٩)، التحولات الصينية بعد الحرب الباردة، **شؤون الأوسط**، العدد (٨٩)، بيروت.

- عطوة، فتحي حسن، (١٩٨٥)، التقارب الصيني السوفيتي، **السياسة الدولية**، العدد(٨٠) ، القاهرة.

- علي، جمال الدين محمد، (١٩٨٤)، زيارة ريجان للصين والتقارب الأمريكي - الصيني، **السياسة الدولية**، العدد (٧٧) ، القاهرة.

- علي، جمال الدين محمد، (١٩٨٧)، العلاقات الصينية السوفيتية من الفراق إلى الوفاق، **السياسة الدولية**، العدد (٨٧) ، القاهرة.

- علي، جمال الدين محمد، (١٩٨٩)، القمة الصينية - السوفيتية ومرحلة جديدة في العلاقات الدولية، **السياسة الدولية**، العدد (٩٧) ، القاهرة.

- علي، مصطفى أحمد، (١٩٨٩)، الصين وفيتنام على طريق المصالحة، **السياسة الدولية**، العدد (٩٨) ، القاهرة.

- عوض، هدى راغب، (١٩٩٤)، الصين القوة الاقتصادية الصاعدة (ترجمات)، **السياسة الدولية**، العدد (١١٨) ، القاهرة.

- عوض، هدى راغب، (٢٠٠١)، آسيا قارة المخاطر والفرص (ترجمات)، **السياسة الدولية**، العدد (١٤٤) ، القاهرة.

- غالي، سامح فتحي، (١٩٩٧)، نحو مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الصينية، **السياسة الدولية**، العدد (١٢٨) ، القاهرة.

- فؤاد، وسام محمد، (١٩٩٨)، الإشكاليات الاجتماعية والسياسية في الصين، **السياسة الدولية**، العدد (١٣٢) ، القاهرة.

- فرج، أحمد محمد، (١٩٩٤)، الآسيان والأبيك: خيارات الإقليمية والعالمية في شرق آسيا، **السياسة الدولية**، العدد (١١٦) ، القاهرة.

- فرحات، محمد فايز، (١٩٩٨)، الاقتصاد الصيني : رؤية سياسية، **السياسة الدولية**، العدد (١٣٢) ، القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفقى، مصطفى، (١٩٨٣)، العلاقات الهندية - الصينية.. الجذور والآفاق، **السياسة الدولية**، العدد (٧٢)، القاهرة.

- فياض، علي، (١٩٩٢)، زيارة جيانغ إلى طوكيو: محاولة جسورة للبحث عن قواسم مشتركة، **الحرية**، العدد (٤٤٩)، بيروت.

- فياض، علي، (١٩٩٩)، الطريق الصيني إلى القطبية: المقومات. العوائق. الآفاق، **شؤون الأوسط**، العدد (٨٩)، بيروت.

- قنديل، حنان ماهر، (١٩٨٧)، تجربة الصين بعد ماو، **السياسة الدولية**، العدد (٨٩)، القاهرة.

- كامل، ريمون ماهر، (١٩٩٩)، برنامج صواريخ بيونج يانج وأبعاد جديدة للأزمة الكورية، **السياسة الدولية**، العدد (١٣٨) ، القاهرة.

- كامل، عثمان، (١٩٩٩)، العلاقات الأمريكية الصينية في ظل النظام العالمي، **الدفاع**، العدد (١٥٧) ، القاهرة.

- المجدوب، أسامة، (١٩٩٢)، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، **السياسة الدولية**، العدد (١٠٩)، القاهرة.

- محمد، أحمد طه، (١٩٩٤)، التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد، **السياسة الدولية**، العدد (١١٨) ، القاهرة.

- محمود، أحمد إبراهيم، (١٩٩٤)، التحولات الاستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا، **السياسة الدولية**، العدد (١١٨) ، القاهرة.

- مرتضى، محمود عبد المنعم، (١٩٨٤)، المراحل الخمس للعلاقات الصينية - السوفيتية (١٩٤٩ - ١٩٨٤)، **السياسة الدولية**، العدد (٧٨) ، القاهرة.

٦- الصحف :

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- غانج، خافيير، ١٩٩٧/١/٢٢، هل تصبح الصين القوة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين؟، عمان، **الرأي**، العدد (٩٦٣٩).

- غانج، خافيير، ١٩٩٧/١٠/٤، الصين... والخصخصة الخطرة جداً، **الرأي**، عمـــان، العدد (٩٨٨٩).

٧- مصادر الإنترنت

- http://www.china.org.cn/english/shuzi-en/en -shuzi/jj/htm/biao/8-1.htm.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحـــق

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١)

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The China's Foreign Policy in the Far East (1949 – 2000)

By
Bilal Khamis Darwish Abu Jaradeh

Supervisor
Porf. Mohammad Fedah

This study deals with the foreign policy of China in the Far East during post cold war era, through out this study it had been shown the limitations of the China's foreign policy in the post cold war era to show the main changes that happened in the China's foreign policy in the post cold war era; Then this study research in the policies of mending the eternal economy in china and its reflections on the economical, cultural, social, military, and political eternal fields of china, and the reflection of changing in the way of construction in China that happened because of the mending in the economy on the foreign China's policy, specially ,the changes that happened on the eternal powers that effected the China's policies desigon taking, and to clear the effect of the international new changes in the post cold war era on the China's foreign policy.

This study makes a conclusion for the effects that took place on the China's foreign policy from the side of those China made to reform the economy, that the economical factor became the main and central one in the China's foreign policy, that China's foreign policy in the post cold war era is conditioned by the pass of its maintenance of the eternal economy, and what that need of insure its commercial exchanges with the world wide, and to made a regional healthy environment, and so that lead to change in the China's tactics toward its foreign environment to agree with its elementary needs for the foreign policies, that aimed to make the program of economy maintenance goes forward without making any limitation for its superior strategies aims, specially , to make a political

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

power for it in its regional area, and that will be by supporting its commercial relationships with its neighbors, as an effort to make an economical net where China is the center of that net, in addition to re-have its lost regions.

So we can note that China depend on the economical factor for dealing with any secure case in Eastern Asia, specially, toward the Taiwan's case and the Independantal Movements in Middle Asia, and the Islands of China's South Sea, and China try not to encourage up the instabilities in its regional area.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com